



ملحق الجريدة الرسمية مجلس النواب

محضر الجلسة الثامنة (اليوم الأول)
من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الحادي عشرة
المنعقدة في ٢٣/جماد الثاني / ١٤١٢ هجرية
الموافق ١٩٩١/١٢/٢٩ ميلادية.

(العدد ٨)

(الجلد ٢٩)

- جدول الأعمال -

- | | |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة. | الصفحة |
| ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات. | ٤ |
| لا احد. | ٤ |
| ٣ - قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩١/١٢/٢٦، حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢. | ٤ |
| ٤ - مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩١/١٢/٢٦ حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢ من قبل حضرات النواب المحترمين. | ٢١ |

هكذا من الله على

تحدث النواب التالي اسمائهم:

- ١ - سعادة الشيخ فيصل بن جازي.
- ٢ - معالي السيد محمد العلانة نيابة عن الكتلة الاسلامية المستقلة.
- ٣ - معالي الدكتور محمد عضوب الزين نيابة عن الكتلة الوطنية.
- ٤ - سعادة الدكتور فوزي الطعيمة نيابة عن الكتلة الدستورية.
- ٥ - سعادة السيد عيسى مدانات نيابة عن نواب التجمع الديمقراطي.
- ٦ - معالي السيد سليم الزعبي نيابة عن سعادة السيد حسين مجلي.
- ٧ - سعادة السيد عيسى الرميوني.
- ٨ - معالي السيد عبدالكريم الدغمي ونيابة عن سعادة الدكتور ذيب مرجي.
- ٩ - معالي الدكتور عبدالله العكايلة نيابة عن كتلة الحركة الاسلامية.
- ١٠ - سعادة السيد عطا الشهران.

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الأحد) الموافق ٢٣/جادي الثاني/١٤١٢ هجري، الواقع في ١٢/١٢/١٩٩١ ميلادي، عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من الدورة العادية الثالثة برئاسة معالي الدكتور عبداللطيف عربيات وحضور عطوفة امين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي.

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة: احمد قطيش، عبدالمعظم ابوزنط.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: لا احد.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: طاهر المصري، يعقوب قرش، ليث شبيلات.

وحضر من الحكومة:

- (١) سيادة الشريف زيد بن شاکر: رئيس الوزراء وزير الدفاع.
- (٢) معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
- (٣) معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
- (٤) معالي الدكتور كامل ابوجابر: وزير الخارجية.
- (٥) معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير الصناعة والتجارة.
- (٦) معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.
- (٧) معالي السيد ينال حكمت: وزير السياحة

محضر الجلسة الثامنة (اليوم الاول) من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة المنعقدة في ٢٩/١٢/١٩٩١ م ٣

والآثار.

(٨) معالي السيد ابراهيم عزالدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

(٩) معالي السيد باسل جردانة: وزير المالية.

(١٠) معالي الدكتور زياد فريز: وزير التخطيط.

(١١) معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.

(١٢) معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.

(١٣) معالي السيد جمال الصرايسرة: وزير المواصلات.

(١٤) معالي المهندس سعد هائل السرور: وزير الأشغال العامة والإسكان.

(١٥) معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.

(١٦) معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير دولة.

(١٧) معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.

(١٨) معالي المهندس علي ابوالراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.

(١٩) معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.

(٢٠) سماسة الشيخ عزالدين الخطيب التميمي: وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

(٢١) معالي الدكتور عبدالرزاق طيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

(٢٢) معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.

هكذا من الأشهر

هكذا من الأعمال

- ٢٣) معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
- ٢٤) معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.
- ٢٥) معالي الدكتور محمود السمرة: وزير الثقافة.
- ٢٦) معالي السيد محمد السقال: وزير التكوين.
- ٢٧) معالي السيد الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.
- ٢٨) معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير الزراعة.
- ٢٩) معالي الدكتور أمين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.
- افتتاح الجلسة:
- معالي رئيس المجلس:
- بسم الله الرحمن الرحيم.
- النصاب مكتمل بسم الله تفتتح الجلسة، السيد الأمين العام جدول الأعمال.
- السيد الأمين العام: شكراً معالي الرئيس.
- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- الجميع: توافق عليه ونعفي الأمين العام من تلاوته.
- السيد الأمين العام:
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
- لا أحد.
- ٣ - قرار اللجنة المالية رقم ٢٥ تاريخ ١٩٩١/١٢/٢٦، حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢.
- معالي رئيس المجلس: الاستاذ مقرر اللجنة المالية.
- السيد مطير البستنجي مقرر اللجنة المالية:
- بسم الله الرحمن الرحيم
- والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الانبياء والمرسلين
- قرار رقم (٢)
- تقرير اللجنة المالية
- حول مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢
- لقد أحال مجلس النواب في جلسته الثالثة من الدورة العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ ٢/ جمادى الثاني ١٤١٢ هجرية الموافق ١٩٩١/١٢/٨. مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢.
- وبناء عليه، فقد اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني عدة اجتماعات صباحية ومساءلية من ١٧- ١٩٩١/١٢/٢٦، بحضور معالي رئيس اللجنة الدكتور عبد الله العكايلة وسعادة مقرر اللجنة السيد مطير البستنجي وأصحاب المعالي والسعادة الأعضاء السادة: الدكتور الكباريتي، سمير قعوار، عطا الشهوان، سلامة الغوري، نواف الخوالدة، زياد ابو محفوظ، احمد الكفاوين، زياد الشويخ، الدكتور علي الحوامدة، المهندس فؤاد الخلفات، الدكتور ذيب مرجي.
- وتغيب بدون معذرة سعادة النائب بسام

- حدادين عن كامل اجتماعات اللجنة.
- وقد حضر اجتماعات اللجنة السادة معالي السيد سالم مساعدا والدكتور كمال الشاعر والسيد حمد الفرخان، أعضاء اللجنة المالية في مجلس الأعيان معظم جلسات اللجنة.
- وحضر أيضاً معظم هذه الجلسات من الحكومة: معالي وزير المالية السيد باسل جردانة وعطوفة الدكتور محمد الصمادي مدير الموازنة العامة وعطوفة السيد عادل القضاة رئيس ديوان المحاسبة السيد عبدالرحمن العجلوني مساعد مدير الموازنة العامة وكبار موظفي دائرة الموازنة العامة ووزارة المالية.
- كما حضر اجتماعات اللجنة: معالي السيد عاطف البطوش وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
- كما حضر جانباً من اجتماعات اللجنة السادة النواب: ابراهيم الغبايشة، عبدالحفيظ علاوي، الدكتور علي الفقيه، الدكتور محمد ابوفارس، عبدالرؤوف الروابدة، الدكتور محمد ابوعليم، الدكتور همام سعيد، الدكتور عبد الكريم الدغمي، محمود هومل، عبدالله الزريقات، عيسى الرميوني، الدكتور قسيم عبيدات، عبدالسلام فرحات، فارس النابلسي.
- كما استضافت اللجنة السادة: احمد التمري، سامي قموه، د. عبدالله المالك.
- كما حضر اجتماعات اللجنة: معالي الدكتور زياد فريز وزير التخطيط، معالي الدكتور عارف البطاينة وزير الصحة، عطوفة الدكتور عدنان عباس أمين عام وزارة الصحة، عطوفة الدكتور مصطفى البرماوي مدير
- المستشفيات وكبار موظفي وزارة الصحة، معالي المهندس سمير قعوار وزير المياه والري، عطوفة المهندس معز البليسي أمين عام وزارة المياه والري، وعطوفة الدكتور المهندس عبد العزيز الشوشاح أمين عام سلطة وادي الأردن، والمهندس ظافر العالم مساعد الأمين العام لسلطة وادي الأردن وكبار موظفي وزارة المياه والري.
- معالي الرئيس
- حضرات الزملاء المحترمين
- يسر اللجنة المالية في مجلس النواب أن تتقدم الى مجلسكم الكريم بتقريرها حول مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٢ وحول خطاب الموازنة الذي أدلى به معالي وزير المالية.
- لقد جاء خطاب الموازنة لهذا العام واعداً ومسؤولاً وواقعيًا، ويستهل مسيرة للتصحيح الاقتصادي ضمن برنامج وطني للانعاش والتصحيح الاقتصادي الشامل ومتوسط المدى ولتدعيم سبل سبل موازنة هذا العام سنة الأساس فيه.
- ان اللجنة المالية ترحب ببرنامج وطني للانعاش والتصحيح الاقتصادي يستهدف معالجة الاختلالات الاقتصادية من حيث تحقيق نمو مضطرد في الناتج المحلي وزيادة نسبة مجمل الاستثمارات الى الناتج المحلي الاجمالي وتخفيض مستمر لمعدل التضخم، وتخفيض لعجز الموازنة والعجز في الميزان التجاري والعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات والاستمرار في بناء احتياطي المملكة من العملات الأجنبية للحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الأردني وتعزيز الثقة به وضبط الائتمان الوطني بما يكفل

هكذا من الأشهر

توليد مزيد من فرص الاستثمار للقطاع الخاص لزيادة مساهمته في انعاش الاقتصاد الوطني، وتصحيح الأوضاع المالية والإدارية للمؤسسات العامة وتحسين مستوى معيشة ذوي الدخل المتدني والتصدي لمشكلة الفقر والسر الجاد للتعامل مع البطالة.

وفي الوقت الذي ترحب فيه اللجنة بهذا البرنامج لتحقيق النقلة المستهدفة بالنسب والأرقام التي جاءت في خطاب الموازنة، إلا أنها ترى أن برنامجاً وطنياً شاملاً للتصحيح والانعاش الاقتصادي يتطلب مؤتمراً وطنياً متخصصاً تشارك فيه الفعاليات الاقتصادية والمالية والخبراء المختصون في القطاعين العام والخاص حتى يخرج هذا البرنامج كجهود وطني منبثق عن إحساس عميق بتحمل المسؤولية على أوسع قاعدة لها بعيداً عن الاملاءات الخارجية التي يطلق عليها البعض وصفة صندوق النقد الدولي.

إن منطلق التصحيح لا بد وأن يكون ذاتياً تنبأه عن وعي وعن قناعة بخطورة أوضاعنا الاقتصادية ونحملها جميعاً بكل حماس بعد أن نكون قد وضعنا له الآلية العملية والبرمجة الزمنية التي تصاحب سنوات تنفيذه، ويفترض في وثيقة الموازنة وما تعكسه من السياسات المالية والاقتصادية والنقدية ورزمة الإجراءات والقرارات المنبثقة عنها أن تكون تلك الآلية، الأمر الذي قصرت عن إبرازه وثيقة الموازنة لهذا العام.

من هنا، ترى اللجنة المالية ومن خلال مجلسكم الكريم الطلب من الحكومة تحديد آلية

واضحة لتنفيذ السياسات المالية والاقتصادية والنقدية المتضمنة في موازنة الأعوام القادمة.

معالي الرئيس
حضرات الزملاء المحترمين
لما كانت موازنة هذا العام تشكل سنة الأساس في برنامج التصحيح الاقتصادي للفترة ما بين ١٩٩٢ - ١٩٩٨ فإن اللجنة المالية تود أن تطرح بين يدي مجلسكم الكريم خلاصة دراستها لمشروع الموازنة العامة للدولة وخطابها لعام ١٩٩٢ وذلك على النحو التالي:

أولاً: الاقتصاد الكلي

١. الناتج المحلي:
يشير خطاب الموازنة إلى تحقيق نمو حقيقي في مجمل الناتج المحلي بنسبة قد تتجاوز (٣٪) لعام ١٩٩٢ مقابل نسبة مقدارها (١٪) في عام ١٩٩١ حيث قدر الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩١ بمبلغ (١٩٣١) مليون دينار بالأسعار الثابتة، في حين يقدر أن يبلغ (١٩٨٩) مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٢ وبالأسعار الثابتة أيضاً.

والأمل أن يتجاوز نمو الناتج المحلي النسبة المشار إليها بانعاش قطاع التعدين والصناعة والزراعة خصوصاً إذا تم رفع الحصار الحقيقي عن الأردن وفتحت أمام منتجاته معظم الأسواق المجاورة.

٢. أداء المالية العامة:

تود اللجنة أن تسجل أمام مجلسكم الكريم الشكر والتقدير للحكومة على الجهود التي بذلتها في ضبط الانفاق وتقليصه بما يقارب

(٥) مليون دينار وزيادة الإيرادات بما يقارب (٩٤) مليون دينار للعام الماضي ١٩٩١ والتي أدت إلى تخفيض عجز الموازنة من (٣٦٦,٧) مليون دينار إلى (٢٦٧,٧) مليون دينار، أي بنسبة (٢٧٪) عما كان مقدراً له.

وترجو اللجنة أن تواصل الحكومة جهودها في ضبط الانفاق ورفع الكفاءة في مجال زيادة الإيرادات دون زيادة أعباء جديدة على كاهل المواطن.

كما ترى اللجنة المالية أن زيادة الإيرادات المحلية في موازنة هذا العام لتغطي ما يقارب (٩٤٪) من النفقات الجارية يعتبر انجازاً في تحقيق سياسة الاعتماد على الموارد الذاتية وهو أمر يستحق التقدير.

٣. الميزان التجاري والحساب الجاري لميزان المدفوعات:

تشير المؤشرات الأولية لتجارة الأردن الدولية أن الصادرات الوطنية قد تقلصت خلال عام ١٩٩١ لتصل إلى ما يقارب (١٠٣٨) مليون دولار وذلك بسبب تراجع قيمة صادرات الأردن من الفوسفات وإلى اغلاق الأسواق المجاورة أمام الصادرات الوطنية وذلك بسبب ظلال أزمة الخليج.

أما المستوردات فقد تراجعت أيضاً لتصل إلى ما يقارب (٢٣٠٠) مليون دولار بسبب ظروف الأزمة نفسها وعليه فقد بلغ العجز في الميزان التجاري لعام ١٩٩١ (١٢٦٢) مليون دولار في حين كان العجز (١٦٦٨) مليون في عام ١٩٩٠، ولذا أظهر الميزان التجاري تحسناً في العجز في عام ١٩٩١ مقداره (٤٠٦) مليون

دولار.
أما عام ١٩٩٢ فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات فيه (١٢٢٥) مليون دولار في حين يتوقع أن تبلغ قيمة المستوردات (٢٤٣٤) مليون دولار، وعليه فإن من المتوقع أن يظهر الميزان التجاري عجزاً مقداره (١٢٠٩) مليون دولار وعليه فإن العجز في الميزان التجاري لعام ١٩٩٢ سيظهر تحسناً نسبته (٤,٢٪) عما كان عليه في عام ١٩٩١.

أما الحساب الجاري لميزان المدفوعات فقد سجل عجزاً مقداره (٧٥٤) مليون دولار في عام ١٩٩٠، في حين تشير الأرقام الأولية لهذا الحساب إلى أن العجز فيه سيصل (٩٥٣) مليون دولار لعام ١٩٩١، بينما من المتوقع أن يظهر هذا الحساب عجزاً مقداره (٦٥٩) مليون دولار في عام ١٩٩٢.

وبالمقارنة مع عام ١٩٩١، من المتوقع أن يظهر هذا الحساب تحسناً في العجز نسبته (٢٣٪) ويعتبر تحقيق ذلك انجازاً في الاتجاه الصحيح.

٤. التضخم:

يشير خطاب الموازنة إلى أن الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٩١ قد شهدت استقراراً في الاتجاه العام للأسعار حيث بلغت نسبة الزيادة في الرقم القياسي للأسعار في نهاية شهر تشرين أول من عام ١٩٩١ (٤,١٪) عما كان عليه في نهاية عام ١٩٩١.

وتستهدف الموازنة العامة لعام ١٩٩٢ استقراراً في مستوى الأسعار وتحقيق انخفاض في معدل ارتفاع الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة.

علما بأن الزيادة المتوقعة في معدل التضخم لا تزيد عن (٥٪) لعام ١٩٩٢.

٥. المديونية العامة للدولة:

يبلغ صافي المديونية الخارجية المسحوب وغير المسدد كما هي في ١٠/٣١/١٩٩١ مقبياً بأسعار العملات الأجنبية مقابل الدولار كما هي في نهاية عام ١٩٨٩ مبلغ (٦٨٧٥) مليون دولار. لقد كان صافي المديونية الخارجية المسحوب وغير المسدد لعام ١٩٩٠ (٦٦٦٦) مليون دولار وذلك باعتماد أسعار العملات الأجنبية مقابل الدولار كما هي في نهاية عام ١٩٨٩، ولذا فقد سجلت المديونية الخارجية لعام ١٩٩١ زيادة قدرها (٢٠٩) مليون دولار عما كانت عليه في عام ١٩٩٠.

وبإعادة تقييم حجم المديونية الخارجية بأسعار العملات الأجنبية مقابل الدولار كما هي في ١٠/٣١/١٩٩١ فسان الرصيد الصافي المسحوب وغير المسدد يصبح (٧٠٢٣) مليون دولار أي بزيادة قدرها (٤٦٧) مليون دولار عما كانت عليه في نهاية عام ١٩٩٠، ومع نهاية عام ١٩٩٢ يصبح الرصيد الصافي المسحوب وغير المسدد (٧٢٩١) مليون دولار.

إذا بقي الاقتراض الخارجي في حدود ما جاء في وثيقة الموازنة وهو مبلغ (٧٥٨) مليون دولار.

معالي الرئيس
حضرات الزملاء المحترمين
أن حجم المديونية الخارجية للأردن وصل

حدا تجاوز معه الحدود الآمنة منذ سنوات طويلة وأن التعامل مع هذه المديونية قد أصبح ضمن التماس تخفيف أعباء خدمتها لا ضمن امكانية تسديدها وذلك من خلال اللجوء الى إعادة جدولتها وتأجيل مواجهة أعبائها الأمر الذي يعني ترتيب فوائد جديدة على الأقساط المؤجلة وفوائد على الفوائد المؤجلة أيضا كما يتضح من خطاب الموازنة ومن مناقشة اللجنة لمعالي وزير المالية أن ثمة مسارات أخرى لتخفيف أعباء المديونية الخارجية قد يلجأ إليها وهي الغاء بعض القروض الخارجية ذات الفوائد العالية ليستبدل بها قروض ذات شروط ميسرة ونسب فوائد متدنية كما قد يلجأ الى شراء بعض القروض والغاء القروض السلعية المكلفة أيضا.

ان إعادة جدولة مبلغ (١٥٠٠) مليون دولار والتي تمثل الأقساط والفوائد التي لم يتم تسديدها حتى نهاية عام ١٩٩١ وتلك العائدة لعام ١٩٩٢ والنصف الأول من عام ١٩٩٣ لا يمثل الا تلك القروض العائدة للدول المقرضة، أما الديون العائدة للمؤسسات والصناديق الدولية فلا تخضع لإعادة الجدولة.

ولذا فإن خدمة الدين العام الخارجي لأعوام ١٩٩١ - ١٩٩٣ حتى مع إعادة جدولة الديون العائدة للدول المقرضة تبقى فوق قدرة الدولة على السداد، ويظهر الجدول التالي أعباء المديونية الخارجية للأعوام ١٩٩١ - ١٩٩٣ قبل وبعد إعادة الجدولة للأقساط والفوائد العائدة لها.

مجلس الجلسة الثامنة (اليوم الاول) من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة المتعقد في ١٢/٢٩/١٩٩١ م ٩

السنة	قبل إعادة الجدولة ١٩٩٢		بعد إعادة الجدولة ١٩٩٢	
	الأقساط	الفوائد	الأقساط	الفوائد
١٩٩١	٦٧٥,٧	٤٥١,٤	٢٤٠,٩	٣١٨,١
١٩٩٢	٧٣٠,٧	٤٣٧,٦	٣١٦,٠	٣٢٦,٦
١٩٩٣	٧٣٢,٤	٤٠٥,٩	٥٠٠,٤	٣٢٢,٢
١٩٩٤	٧٦٢,٧	٣٥٨,٧	-	-
١٩٩٥	٧٥٥,٠	٣١٩,٢	-	-
١٩٩٦	٧٣١,٠	٢٥٠,٣	-	-

(١) على اعتبار أنه سيتم إعادة جدولة رصيد الأقساط والفوائد المستحقة وغير مدفوعة للدول الصناعية والدول الأخرى كما هي في ١٢/٣١/١٩٩١.

(٢) على أساس أنه سيتم إعادة جدولة الأقساط المستحقة للدول الصناعية والدول الأخرى والبنوك التجارية خلال عام ١٩٩٢ ونسبة (٧٥٪) من فوائد الدول الصناعية والدول الأخرى.

(٣) على افتراض أنه سيتم إعادة جدولة الأقساط المستحقة للدول الصناعية والدول الأخرى والبنوك التجارية و (٧٥٪) من الفوائد للدول الصناعية والدول الأخرى التي تستحق خلال

النصف الأول من ١٩٩٣ وأما المبالغ التي تستحق في النصف الثاني من هذا العام سوف ينظر في إعادة جدولتها في حينه.

معالي الرئيس
حضرات الزملاء المحترمين

ان معادلة الدين العام أمام هذا الواقع الصعب معادلة مثيرة للمخاوف حيث تبلغ نسبة خدمة الدين العام الى اجمالي الصادرات السلع والخدمات لعام ١٩٩٢ (٣٧,٨٪) قبل إعادة الجدولة.

والجدول التالي يوضح المعادلة لعام ١٩٩٢ مقارنة مع عام ١٩٩١ قبل وبعد إعادة الجدولة.

هكذا من الأشهر

عبد الدين العام الخارجي الى اجمالي الصادرات
الصادرات من السلم والخدمات

بالمليون دولار

قبل الجدولة

النسبة من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات	١٩٩٢	النسبة من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات	١٩٩١
٢٢,٥	٧٢٦	٢٧,٩	الأقساط ٧٧٧
١٣,٢	٤٢٧	١٥,٨	القوائد ٤٣٩
٣٥,٨	١١٥٣	٤٣,٨	المجموع ١٢١٦
			إجمالي الصادرات
			من السلع
			الخدمات ٢٧٨٦
	٣٢٢٤		

بعد الجدولة

النسبة من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات %	١٩٩١	النسبة من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات %	١٩٩١
٨,٣	٢٦٨	١٢,٣	الاقساط ٣٤٣,٢
٩,١	٢٩٢	١١,٠	الفوائد ٣٠٥,٦
١٧,٤	٥٦٠	٢٣,٣	المجموع ٦٤٨,٨
			إجمالي الصادرات من السلع والخدمات ٢٧٨٦
	٣٢٢٤		

* يفترض إعادة جدولة كامل الأقساط و (٧٥٪) من الفوائد وذلك باستثناء المؤسسات الدولية.

٦ . البطالة :

يشير خطاب الموازنة الى تحرك حكومي
جاد لبلد أقصى الجهود للتعامل مع مشكلة
البطالة.

فلقد جاء في الخطاب رصد المخصصات

اللازمة لتعبئة (٨٣٠٠) وظيفة مضافا إليها الوظائف التي ستخل بالتقاعد واستيعاب المؤسسات العامة الأمر الذي قد يحقق (١١٠٠٠) فرصة عمل عدا عما ستولره القوات المسلحة وإذا ما أضيف لذلك استيعاب

مختلف المجالات التي تدر دخولاً وتفتح الأبواب
لفرص العمالة وخصوصاً في المحافظات ذات
الدخول المتدنية والبطالة المتفشية.

٧ . دعم مستوى ذوي الدخل المحدودة والتعامل مع الفقر:

أظهرت أرقام الموازنة توجهها واضحا نحو دعم مستوى ذري الدخل المحدودة والتعامل مع الفقر من خلال ثلاثة محاور.

المحور الأول: زيادة المرتبات للعاملين في
الجهازين المدني والعسكري والمتقاعدين فيها،
وقد تم رصد مبلغ (٤٥) مليون ديناراً لهذه.

ان اللجنة وهي تشكون من خلال مجلسكم الكريم الحكومة على توجيهاها لتحسين اوضاع الموظفين العاملين في الجهازين المدني والعسكري لتترى أن الزيادة التي قررت في هذا المجال زيادة رمزية لا تحقق تحسنا يذكر امام الزيادة المضطردة في تآكل الدخل بسبب تراجع القوة الشرائية للدليدار الناجمة عن الزيادة المستمرة في الأرقام لقياسية لتكاليف المعيشة وثبات مستوى الأجور منذ ما يزيد على سيم سنوات.

المحور الثاني: دعم المواد التموينية

لاحظت اللجنة أن سياسة توجيه الدعم نحو مستحقيه قد حققت نجاحا من خلال استخدام البطاقة التموينية للسلع الأساسية، الأمر الذي قلّص رقم الدعم في الموازنة إلى ٥٠٪ في عام ١٩٩١، مما كان عليه في عام ١٩٩٠.

ان اللجنة اذ تقدر الجهد الحكومي في هذا المجال، لتتقدم من المواطن بالتحية والشكر على سرعة تفهمه ووعيه واستيعابه لهذه السياسة وتعاونه في سبيل انجاحها. وقد لاحظت اللجنة

الشركات الصناعية التي تساهم الحكومة فيها، واستيعاب المشاريع الحكومية الرأسمالية المكثفة للعمالة والعمل الجزئي الذي ستوفره مؤسسة التدريب المهني فإن أثرا ملموسا وواضحاً يمكن احداثه في التعامل مع مشكلة البطالة.

على أن أحداث الوظائف المشار إليها في خطاب الموازنة وما قد يترتب عليه من إضافة تضخم اداري جديد الى تضخم قائم أصلاً في جهاز الادارة العامة الأمر الذي يتطلب رفع كفاءة الجهاز الاداري وتطوير آفاق العمل وتحديث اجراءات الخدمة وتوسيع مجالات الخدمة لاستيعاب جهود العاملين الجدد. كما أن موضوع البطالة يتطلب أمراً أو مركزاً وطنياً للمعلومات ويتطلب جهداً استثنائياً لوزارة العمل في ضبط حركة العمالة في سوق العمل وتتبع حاجات الشركات والمؤسسات الخاصة للعمالة وإيجاد جهاز كفء وفعال في مكاتب العمل للتعامل مع حاجات سوق العمل وتوفير العمالة المطلوبة وبسط رقابة حقيقية وفعالة على العمالة الوافدة لاحتلال العمالة المحلية محلها.

وفي معرض الحديث عن دور الحكومة في التصدي للبطالة يأتي الحديث عن صندوق التنمية والتشغيل الذي بقي خلال العامين الماضيين يراوح في دائرة التسويق والتظهير ولدى مناقشة اللجنة لمعالي وزير التخطيط رئيس مجلس ادارة الصندوق رأت اللجنة أن تنتقل الى مجلسكم الكريم تنسيها بابرار الصندوق واطهاره في صورة مؤسسة للتنمية والتشغيل تصد بقانون وتزود بالكوادر المؤهلة وتتنوع عملية تحويل المشاريع التأهيلية والحرفية في

هكذا من الأهل

أن ما رصد لدعم المواد التموينية في موازنة هذا العام قد تقلص أيضا بنسبة ٢٥٪ مما كان عليه في موازنة عام ١٩٩١، بالرغم من زيادة عدد المشمولين بالدعم بعد عودة مئات الألوف من الأردنيين العاملين في الكويت ودول الخليج. وعليه فإن اللجنة تشك في مدى تغطية الرقم المرصود في الموازنة وهو (٤٠) مليون دينار لدعم المواد التموينية أمام الزيادة الكبيرة في عدد المشمولين بهذا الدعم، بالرغم مما فسره معالي وزير المالية من هبوط في الأسعار العالمية لسلعة السكر.

المحور الثالث: زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية

تضاعفت مخصصات صندوق المعونة الوطنية في موازنة عام ١٩٩٢ عما كانت عليه في موازنة عام ١٩٩١ حيث تم رصد مبلغ (٨) ملايين دينار للتعامل مع الفئات التي تعيش تحت خط الفقر.

إن اللجنة لترى أن تبسط بين يدي مجلسكم الكريم حقيقة ليست غائبة عن ادراكنا جميعا مجلسا وحكومة وهي أن خط الفقر الحقيقي يعلو الخط المتعارف عليه حاليا بـ (٦٠) دينارا بدرجات عديدة يحتاج معه الأمر الى دراسة عملية جادة تقوم بها الجهات المختصة في الاحصاءات والتموين لتجديد سلة السلع الأساسية للأسرة الأردنية العادية والتكلفة الشهرية لتأمينها بالقدر الضروري لتصبح هذه الكلفة هي خط الفقر الذي يعتمد أساسا للتعامل مع من يعيشون تحته ولا نخالنا مبالغين إن قررنا أن مالا يقل عن (٩٠٪) من موظفي

الدولة هم من يعيشون تحت خط الفقر فكيف يكون حال بقية أفراد الشعب من لا دخل لهم. إن مثل هذه الدراسة تستحق التفكير الجاد والتوجه الصادق لاجرائها واعتمادها أساسا رئيسا في تحديد سلم الرواتب والأجور، أما ما يخص صندوق المعونة الوطنية، فترى اللجنة ضرورة تأمينه بالكوادر اللازمة لسرعة الانجاز في الدراسات وسرعة صرف المعونة لمستحقيها وتحريره من الروتين والاجراءات المعقدة والازدواجية في العمل التي تتداخل جميعا من خلال اعتماده على جهود موظفي مكاتب التنمية التابعة لجهاز الوزارة لا لادارة الصندوق.

ثانيا: السياسات

(١) السياسة التعليمية

إن السياسة التعليمية تحتاج الى جهد متميز ومتواصل لاعادة النظر في النظام التعليمي لمعالجة الضعف الذي بدا واضحا في مستوى التحصيل في مختلف مراحل التعليم، والعناية بمهنة التعليم لاعداد المعلم الكفء المؤهل لتربية الجيل وتعليمه، والارتقاء بالادارة التربوية تحديثا وتدريباً وتطويراً لقيادة العملية التربوية في اطار من التنشئة السوية والمعرفة المستنيرة لاعداد جيل العلم والايان، المؤمن بربه، المزود بسلح العلم والمعرفة المؤهل لخدمة وطنه والدفاع عن قضايا أمته.

وتود اللجنة أن تؤكد لمجلسكم الكريم على توصياتها في العام الماضي في اعادة النظر في كليات المجتمع الحكومية خصوصا تلك التي تسهم في تغذية هيكل البطالة بمخصصات لا

تحتاجها الدولة.

كما تود أن تؤكد أيضا على توصيتها لمجلسكم الكريم بخصوص توجيه مسارات التعليم وفق احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية، وأن يقتصر الانفاق من الخزينة على البعثات العلمية التي تليي احتياجات التنمية وكوادر مؤسسات الدولة.

(٢) في السياسة الصحية

لا زالت السياسة الصحية تفتقر الى رؤيا واضحة شمولية على مستوى الدولة ولا زال مجلسنا ينتظر تقديم تصور شامل للسياسة الصحية لتنظيم وادارة مرافق القطاع الصحي الحكومي بعد الغاء المؤسسة الطبية العلاجية وعودة تجزئة المؤسسة الصحية الى كيانات متعددة الأمر الذي يتطلب وضع خطة متكاملة تضع كل امكانات المراكز والمستشفيات التخصصية التابعة للوزارة أو القوات المسلحة أو الجامعات الأردنية متاحة لخدمة المواطنين كافة، كما تتطلع اللجنة من خلال مجلسكم الكريم، الى تطوير الهيكل الاداري لجهاز الوزارة والمديرية التابعة لها وتطوير الجهاز الفني للمستشفيات والمراكز الصحية ورفدها بالتخصصات الفنية المطلوبة، وتأمينها بالأدوية اللازمة ومجهزها بالأدوات والمعدات الفنية المطلوبة، وتنظيم عملية تقديم الخدمة الصحية بصورة ميسرة للمواطن وبأقل قدر من المعاناة والتعرض للاجراءات الروتينية المعقدة في مجال التحويل للخدمة العلاجية التخصصية.

وترى اللجنة أن تتوجه من خلال مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بضرورة

الرقابة على المراكز الصحية التي تغلق أبوابها بعد الساعة الرابعة مساء لضمان استمرار المناوبة فيها لتقديم الخدمة للمواطن.

كما تلقت اللجنة شكاوى حول نقص في أطباء الاختصاص والطب الشرعي في مستشفيات المحافظات النائية.

وترى اللجنة أن تتوجه من خلال مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بضرورة توسيع مظلة التأمين الصحي في ظل خطة متكاملة وصولا الى التأمين الصحي الشامل للمواطن في المستقبل القريب.

(٣) التطوير والاصلاح الاداري

إن تطور الدولة والمجتمع بأسره مرهون بتطور جهاز الادارة العامة، أداة تنفيذ سياسات الدولة وبرامجها، لقد طال الحديث حول الاصلاح والتطوير الاداري لجهاز الادارة العامة للدولة دون أن يأخذ خطوات ملموسة في هذا المجال. من هنا فاننا نود أن نؤكد من خلال مجلسكم الكريم على الطلب الى الحكومة بضرورة اعادة النظر في هياكل الجهاز الاداري للوزارات والمؤسسات العامة وتطوير وتوحيد تشريعاتها وتطوير نظام الخدمة المدنية والالتزام بمعايير الجدارة في انتقاء القيادات الادارية والعناية بمؤسسات التدريب والتأهيل وتحديث نظم المعلومات وتطوير أجهزة الرقابة وتحديث أساليب تقييم الأداء، وترى اللجنة في هذا المجال أن تؤكد على ضرورة ابراز ديوان الرقابة الادارية المركزية الى حيز الوجود، كما ترى اللجنة أن تتوجه من خلال مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة باعادة النظر في دور ديوان

هكذا من الأشغال

الخدمة المدنية الحالي في مسألة التعيين والذي أصبح دورا غير فاعل بل معوقا ومعوقا لعمل الوزارات في مجال التعيين من خلال اعتماد أسس تحتاج الى اعادة نظر جذري.

ولقد غصت مكاتب النواب طيلة العامين الماضيين بالشكاوى من المراجعين حول عدم تمكن المواطن من مراجعة الديوان للاطلاع على ترتيبه في قائمة أولويات الترشيح للتعين والذي يتغير من فترة الى أخرى بسبب الأسس غير العادلة المعتمدة لدى الديوان.

من هنا فان اللجنة تطلب من خلال مجلسكم الكريم الطلب الى الحكومة باعادة النظر في اجراءات عملية التعيين في أجهزة الحكومة ووضع آلية سريعة تخفف العبء عن المواطن وتحقق العدالة في ايصال الحقوق لمستحقها.

وفي مجال التعيينات وتعبئة الشواغر للعام المقبل ١٩٩٢ فان اللجنة تتوجه من خلال مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بالالتزام باصدار جدول تشكيلات الوظائف لهذا العام في ١٩٩٢/٢/١ م.

(٤) السياسة الزراعية

لقد تواتر الحديث في هذا المجلس عن القطاع الزراعي وأهمية دعمه، وتواتر التأكيد على دعم هذا القطاع في بيانات الحكومة وتقارير اللجنة المالية السنوية في الرد على خطاب الموازنة الا أن حجم الدعم لهذا القطاع ما زال غير فاعل للهبوض به من مشكلة المديونية المستفحلة التي وضعتها في دائرة التعثر والتراجع المستمر.

ان ما تم بشأن معالجة مديونية هذا

القطاع لم يشكل أثرا ملموسا على مستوى معالجة أزمته.

من هنا فان اللجنة ترى من خلال مجلسكم الكريم الطلب الى الحكومة أن تتعامل مع مديونية هذا القطاع بنفس الأسلوب الذي تنسده الحكومة في اعادة جدولة مديونيتها الخارجية مع الدول الدائنة ضمن خطة متوسطة المدى تفسح المجال لهذا القطاع أن يلتقط أنفاسه وتمكن الدولة من استرداد مديونيتها وذلك باعادة جدولة أقساط الديون للسنوات الخمس القادمة والاعفاء من فوائد.

وتود اللجنة أن تؤكد مرة أخرى أن حجم مديونية هذا القطاع البالغة أربعين مليوناً لا تشكل ١/٦ المبلغ الذي تحمّلته الخزينة عن بنك الجزائر.

(٥) الطاقة

ترى اللجنة من خلال مجلسكم الكريم الطلب الى الحكومة بضرورة ايلاء موضوع ائارة التجمعات السكنية الرفيعة الأهمية التي يستحق وأن توضع خطة ائارة الرف موضح الجديدة في قائمة أولويات الحكومة وذلك للمساهمة في تنمية المناطق الرفيعة وايصال الخدمات الأساسية التي تشجع الهجرة العاكسة وتحقق التنمية الشاملة المتوازنة.

(٦) السياسة المائية

تعتبر مشكلة تأمين مياه الشرب ومياه الري من المشكلات الضاغطة والتي تتقدم على غيرها في سلم أولويات التصدي للتعامل معها على مستوى المملكة.

لقد بات وضع استراتيجية شاملة للمياه

محافظات المملكة، لتبلغ أوسع انتشار لها وفق الامكانيات المتاحة لأجهزته.

وترى اللجنة من خلال مجلسكم الكريم ان أمننا الوطني تصونه وحدتنا الوطنية الرائدة التي لا مكان فيها لعصبية ولا لاقليمية ولا طائفية ولا عرقية.

أما الأجهزة الأمنية فهي العين الساهرة على هذا الأمن الوطني والاستقرار الذي أنعم الله به علينا ولها علينا حق الدعم والرعاية، ولذا فان العناية بها تطويرا وتدريباً وتسليحاً، لتكون قادرة على استباق الحدث لا على مجرد موازاته هو هدف نرجو أن نتحقق من تحقيقه.

كما أن الحفاظ على كرامة المواطن وضمانة حرياته هو هدف لا بد من أن تعمل الأجهزة الأمنية على المحافظة عليه.

(٨) في السياسة الشبابية:

ان الشباب هم طاقة الأمة، وعماد نهضتها، ومعقد رجائها ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «نصرت بالشباب» ولذا فان اللجنة ترى من خلال مجلسكم الكريم التوصية بالطلب الى الحكومة بالعناية بالسياسة الشبابية، عناية تعكس الشمول والتكامل والتوازن في التربية الشبابية العقلية، والروحية والبدنية، وأن تصبح مراكز الشباب ومنتدياتهم مدارس للتربية المتكاملة المتوازنة الشاملة لصقل طاقات الشباب وتنمية مواهبهم وقدراتهم وطاقتهم الابداعية، ليأخذوا دورهم الفعال في المشاركة في تحمل مسؤولية دفع عجلة النمو والبناء والتطور في أرجاء الوطن.

واللجنة اذ تشكر الحكومة على زيادة

أمرأ ملحاً لا مندوحة منه بالرغم من كل المحددات السياسية والاقليمية في المنطقة، وقد أصبح الاحساس بضرورة وضع برنامج متوسط المدى للتعامل مع مشكلة المياه أمراً لازماً لا يقل أهمية عن برنامج التصحيح الاقتصادي ان لم يتقدم عليه في الأهمية.

(٧) في السياسة الدفاعية والأمنية:

ان قواتنا المسلحة هي درع الوطن وسياحه، وان الحرص على دعمها تدريباً وتسليحاً وتطويراً مطلب رئيسي وملح لنا جميعاً. واللجنة توصي مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بضرورة رفد قواتنا المسلحة بتشكيلات جديدة من شبابنا المتدفق حيوية المستعد للتضحية، الساعي الى الجهاد وحب الاستشهاد دفاعاً عن وطنه وتحريراً لما اغتصب من أرضه.

كما توصي اللجنة مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بوضع حد لسياسة الاحالة على التقاعد في سن مبكرة في القوات المسلحة. كما أن اللجنة توصي مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بوضع خطة سريعة لتوسيع قاعدة الجيش الشعبي ليشمل كل قادر على حمل السلاح، حتى يكون هذا الجيش رديفاً فاعلاً لقواتنا المسلحة، وحتى لا يبقى قادر على حمل السلاح دون اعداد واستعداد لأخذ دوره الفاعل في المعركة القادمة مع أعداء الأمة الغاصبين.

كما تتطلع اللجنة من خلال مجلسكم الكريم الى دور فاعل لأجهزة الدفاع المدني وجهد استثنائي لتوسيع قاعدة المشمولين بالتدريب على أعمال الدفاع المدني في شتى

هكذا من الأشهر

مخصصات قطاع الشباب في موازنة هذا العام لتوصي مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة باستمرار ايلاء وزارة الشباب، مزيدا من الأهمية، وإيلاء قطاع الشباب الأهمية البالغة باستمرار رصد المخصصات الكافية له

(٩) في مجال السياحة:

ونظرا لأهمية السياحة في رفد ميزان المدفوعات بما يزيد على نصف مليار دولار سنويا، وقدرة هذا القطاع على خلق فرص عمل كبيرة وتوفير إيرادات للخزينة عن طريق الضرائب المباشرة وغير مباشرة وما لهذا القطاع من تأثير كبير على النشاطات الاقتصادية في معظم اقاليم المملكة، فإن اللجنة، توصي بإيلاء هذا القطاع الأهمية التي يستحقها، ودعمه بشتى الوسائل على أساس أن السياحة صناعة تصديرية.

(١٠) البلديات:

توصي اللجنة أن تقوم الجهات المختصة بدراسة أوضاع البلديات والمجالس القروية واعطائها الحد المعقول من التنمية وذلك لإيصال الخدمات لمختلف سكان المملكة بشكل عادل ومعقول.

(١١) مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية:

توصي اللجنة أن تقوم مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية بإعادة دراسة تكاليف الاتصالات والخدمات الهاتفية على أساس عادل وليس على أساس التكاليف الرأسمالية والتي كانت مرتفعة بالمستويات

الدولية.

وقد لاحظت اللجنة عدم الكفاءة الادارية في متابعة تنفيذ المشاريع العائدة للمؤسسة من خلال تدوير مخصصاتها أو الاقتصار على اتفاق جزء مما كان مرصودا لها.

ثالثا: شمولية الموازنة العامة للدولة وتنظيمها وتحليل أرقامها:

لقد أكدت اللجنة المالية في خطابها للعام الماضي على ما يلي:

١. أن ما يزيد على (٥٠٪) من الاتفاق العام في الموازنة يقابله اتفاق آخر مواز خارج وثيقة الموازنة وذلك في موازنات المؤسسات العامة والصناديق والسلطات ذات الاستقلال المالي.

من هنا فإن اللجنة المالية تقترح على المجلس الكريم تعديل قانون الميزانية العامة بهدف شمول موازنة الدولة لموازنات المؤسسات العامة كافة لضبط الاتفاق في الدولة.

أن من شأن ذلك معالجة المالية العامة للدولة بصورة أكثر ضبطا وشمولية، وتكفل اشرافا حقيقيا لمجلس الأمة على موارد الدولة ونفقاتها.

ولذلك نرى وللمرة الثانية إحالة الأمر على اللجنة القانونية، وبصفة الاستعجال لاعداد التشريعات اللازمة لذلك.

٢. ولما كانت معاناة الدولة من الديون الخارجية تعود الى اطلاق أيدي الحكومات في الاقتراض، ولما كانت اتفاقيات القروض التي تعرض على مجلس الأمة قد جاءت

حصرا على الاتفاقيات المبرمة مع الدول والمنظمات الدولية ولا تشمل الاقتراض التجاري والكفالات، فمن الضروري وضع التشريعات التي تضمن اشراف مجلس الأمة على القروض الحكومية كافة بما يحقق له مبدأ الاشراف الكامل على مديونية الدولة والتزاماتها، وضبطها مع قدر كاف من المرونة.

ولذلك نرى وللمرة الثانية أيضا إحالة الأمر على اللجنة القانونية وبصفة الاستعجال، لاعداد التشريعات اللازمة لذلك.

٣. لقد لبت وزارة المالية / الموازنة العامة طلب المجلس في تصنيف الموازنة وفق الأقاليم، وإن كان توزيع المخصصات عليها جاء على نحو غير دقيق، خاصة فيما يخص الادارة المركزية.

كما لبت طلب اللجنة بتصنيف الموازنة حسب القطاعات وهو جهد يستحق الشكر.

الا أن اللجنة تطلب من خلال مجلسكم الكريم تطويرا آخر في مجال تصنيف النفقات الرأسمالية للوزارات بحيث تظهر مساهمة الخزينة المرصودة في وزارة المالية وتلك التي ترصد في موازنة الدائرة تحت وحدة واحدة وتظهر مساهمة التمويل تحت وحدة أخرى.

٤. ولغرض تقويم أداء الموازنة ورقابة تنفيذها، فقد لبت وزارة المالية طلب مجلسكم باحداث تطوير على تصنيف تقدير النفقات والايرادات مما أظهر الجداول على النحو التالي:

الفعل للجنة (أ) (٩٠)
المقدر للجنة (ب) (٩١)
إعادة التقدير للجنة (ب)

(٩١)

المقدر للجنة (ج) (٩٢)

وهو جهد يستحق الشكر أيضا.

وترى اللجنة أن الرقابة على تنفيذ الموازنة تتطلب العناية اللازمة بديوان المحاسبة وتقويم أدائه، وتفعيل دوره وتمكينه من بسط وجوده على مجالات الاتفاق العام للدولة كافة، ومتابعة الأداء المالي لها وتزويده بما يتطلبه ذلك من كواد متخصصة ومخصصات كافية.

وفي هذا المجال، توصي اللجنة المجلس الكريم بإعادة النظر في قانون الديوان، لتمكينه من أداء رسالته الدستورية.

٥. تحليل أرقام الموازنة:

إن نظرة تحليلية لأرقام الموازنة العامة التي بين يدي مجلسكم الكريم لتقود الى ما يلي:
بلغ مجمل الاتفاق العام في الموازنة (١٤٤١،١١١) مليون دينار كان توزيعها على النحو التالي:

هكذا من الأشغال

وجه الاتفاق	المبلغ	نسبته الى مجمل الاتفاق
١ . نفقات جارية للجهازين المدني والعسكري .	٦٨٤ مليون	%٤٧,٥
٢ . أقساط القروض الداخلية والخارجية ولوائدها .	٣٤٤,٢٣٤ مليون	%٢٤
٣ . النفقات الرأسمالية .	٣٢٩,٧٩٨ مليون	%٢٣
٤ . النفقات الأخرى (دعم التمويل، النفقات العامة، دعم المؤسسات، البعثات وأخرى).	٨٣ مليون	%٥,٥

يتضح من الجدول المبين: أن الاتفاق الرأسمالي وخدمة قروضه قد شكل %٤٧ من مجمل الاتفاق وهو اتفاق كبير ويعتبر في الاتجاه الصحيح.

بينما شكل الاتفاق الجاري ودعم المؤسسات ودعم مستوى ذوي الدخل المتدنية %٥٣.

أما كيفية تمويل هذا الاتفاق فقد كانت نسب تمويله على النحو التالي:

مصدر التمويل	قيمة التمويل	نسبة التمويل من مجمل الاتفاق
١ . الإيرادات المحلية	٨٨٢ مليون	%٦١
٢ . الإيرادات المحلية + المنح والمساعدات	١١٦٣ مليون	%٨١ تقريبا .
٣ . القروض	٢٧٨ مليون	%٢٠
٤ . التمويل الخارجي + القروض + المنح	٥٣٩ مليون	%٣٧
٥ . التمويل الخارجي والداخلي	٥٥٩ مليون	%٣٩

أما نسبة توزيع النفقات الرأسمالية على القطاعات والأقاليم فانها موضحة: لحضراتكم على النحو المبين في الجدول المرفق:

ملاحظة: توزيع النفقات الرأسمالية حسب الأقاليم والقطاعات الترمية لعام ١٩٩٢

نسبة خصصت القطاع	المجموع	القيمة البدئية	القيمة الحالية	القيمة الوسط	القيمة التسليم	القيمة المتبقية	الأقاليم القطاع
%٧	٢١٨٣	٥٧٨٣	١٤٤٢	١٠٠١٦	٧٥١	٨٨٧١	١ . الإدارة والقطاع والامن والقانون والمالية والتربية .
%١٠,٥	٥٩٤٤	...	٣٨٥	١٣٧٥	٤١٥٠	٣٤	٢ . الصناعة والتجارة والتربية .
%١٠,٣	١٣١٠	...	١٨٤	٧١٩	٢٦١	١٣١	٣ . السياحة والآثار .
%١٠,٠	٩٦٠	...	٤	٣٩	٥٣	٨٦٤	٤ . الشؤون البلدية والقروية .
%١٠,٥	٢١٠٣	٩٥٠٠	٢٢٠٢	٣٩٩٨	١١٠٠	١٣٣٠	٥ . الطاقة والقوة المدنية .
%١٠,٥	٦٤٧٠	١٣٥٠٠	١٤٣٠٥	١٨٣٠٠	١٧٢١٥	٩٥٠	٦ . الطرق .
%١٠,٥	٢٤٨٩	١٣٣٠	٧٤٥٠	٤٩٢٤	٢١٤٥	٩١٤٠	٧ . الزراعة .
%١٠,٥	٥٧٤٩	٥٠٣١	٤٤٤٥	١١٣٣٥	٨٧٨٨	٣٧٥٥٠	٨ . المياه والري .
%١٠,٥	٥٤٥٨	٧٩٥	٦٥٠٠	٢١٦٥٣	١٣٣٥٢	١٧٣٧٨	٩ . التعليم والتدريب المهني .
%١٠,٥	٢٤٥٥	٢٥٨	٣٧٨١	٨٧٣٣	٣١٢٠	١٤٠٩٣	١٠ . الصحة .
%١٠,٥	٨٤٠	...	١٥٣	٢٠٥	٤٢٧	١٥	١١ . التنمية الاجتماعية والعمل .
%١٠,٥	٢٨٣٣	...	٧٠	٢٥٠	...	٢٥٠٣	١٢ . الاعلام والاتصال والتربية .
%١٠,٥	٢٨٣٣	...	٧٥٥	١١٢٤	٢٨٣	١٣٠	١٣ . الثقافة والفنون .
%١٠,٥	١٩١٤٩	٥١٤	٣٧٥٠	٦٥١٢	١٥٠	٨٧٣٣	١٤ . النقل والاتصالات .
%١٠,٥	١٣١٤٩	...	١٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠	٩١٤٩	١٥ . أخرى .
%١٠,٥	٣١٢١١	...	١٤٤٢	٩٠٠٣٣	٥٣٨٨٠	١٠٠٢٤٨	الاجمالي
%١٠,٥	٧٨٩٦٩	...	١٤٤٢	٩٠٠٣٣	٥٣٨٨٠	١٠٠٢٤٨	نسبة خصصت القطاع

هكذا من الأشهر

معالي الرئيس
حضرات الزملاء المحترمين

ان خلاصة دراسة اللجنة المالية لمشروع الموازنة العامة لعام ١٩٩٢ لتتقود بكل أمانة الى القول بأن موازنة هذا العام قد جاءت شاملة ومتوازنة ومراعية لتوزيع الموارد على القطاعات بشكل عادل ومتوازن نسبياً.

وقد توازن فيها خدمة الاتفاق الجاري أمام ضغط البطالة والحاجة لدعم مستويات ذوي الدخل المحدودة والاتفاق الرأسمالي أمام استكمال مشاريع الخدمة ومواجهة حاجات المجتمع من الخدمات خصوصاً بعد عودة مئات الألوف من أبنائنا العاملين في الخارج ونستطيع القول بأمانة أيضاً انه يصعب أن يكون بالامكان أفضل مما كان.

من هنا فالتناوب نسب لمجلسكم الكريم الموافقة على مشروع قانون الموازنة كما جاء من الحكومة مع اجراء التعديلات التالية على بعض موادها وهي على النحو التالي: المادة (٨) فقرة (ب) تعاد صياغتها على النحو التالي:

ب. لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والأجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى أية مجموعة أخرى أو بالعكس. كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب أو الأجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الأخرى في هذه النفقات.

المادة (١٠) تعاد صياغتها على النحو التالي:

يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في أي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وفتاتها ودرجاتها أو رواتبها وفق أحكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية ذات الأنظمة الخاصة.

معالي الرئيس،
حضرات الزملاء المحترمين،

اننا وان كان قدورنا أن نعيش أبعاد الأزمات المتلاحقة ونذكر صعوبتها وقسوتها علينا مواطنين ومسؤولين، فالتناوب لعل يقين بالله أولاً ثم بوعي شعبنا واستعداده للتضحية والصبر ووقوفه شامخاً في وجه الضغوط والتحديات التي تستهدف اذلاله وتركيعه ثانياً، من اجتياز هذه الأزمات ونحن أصلب عوداً وأشد بأساً وأقوى شكيمة، رافعين هاماتنا، غير منحنين الا لله وحده.

وترى اللجنة أن يرفع مجلسكم الكريم شكره الى مقام صاحب الجلالة الملك المعظم وصاحب السمو الملكي ولي العهد على الجهود الدؤوبة في الأوساط الدولية لاجراء الملكة من الآثار الاقتصادية والمالية والتجارية التي عكستها ازمة الخليج مما مكن من اخراج مشروع قانون الموازنة على النحو المقبول الذي بين أيديكم. وختاماً، فإن اللجنة اذ تتقدم من مجلسكم

الكريم بتقريرها عن مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٢، لترجو الموافقة عليه وفق ما تضمنه هذا التقرير.

سائلين الله عز وجل السداد في القول والرشاد في العمل، مستبشرين بقوله تعالى: وسيجعل الله بعد عسر يسراً، صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أمين عام مجلس الأمة واللجنة المالية،
صالح الزعبي

مخالفة

سعادة النائب السيد فؤاد الخلفات.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس اللجنة المالية المحترم،
تحية وبعد،

أرجو ومن الناحية المالية أن أتحفظ على الوزارات والمؤسسات التالية وذلك حتى تصوب حركتها المالية والادارية مع الاحترام.

- ١ - مؤسسة الاذاعة والتلفزيون.
- ٢ - وزارة الخارجية.
- ٣ - سلطة الطيران المدني.
- ٤ - وزارة المالية.

النائب فؤاد مصطفى الخلفات
١٩٩١/١٢/٢٢

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، قبل أن نبداً بالمناقشة من قبل الأخوة الزملاء أود أن أذكر أن هذا المجلس الكريم قد بحث في الجلسة الماضية امكانية أن تكون الكلمات باسم الكتل

للبحث في التوجهات والسياسة العامة ومحتوى الموازنة وقانون الموازنة، وأن تجمع المطالبات حسب المناطق أو حتى الكتل وتقديم مكتوبة وسوف توزع على كل وسائل الاعلام وتسجل في محاضر الجلسات، وبهذا نختم الوقت اذا تم الموافقة على هذا التوجه، وشعرت من خلال حديث ما يزيد على ربع أعضاء المجلس أن هذا التوجه مقبول، ونأمل أن نلتزم بذلك.

وسأعطي الأولوية في الكلمات لممثلي الكتل ما عدا الشيخ فيصل الأولوية في هذا الحق فقط لظروف خاصة هو بينها لي. الاستاذ فؤاد الخلفات.

السيد فؤاد الخلفات: شكراً معالي الرئيس.

أود أن أتلو تحفظي أمام المجلس الكريم. معالي رئيس المجلس: هو مكتوب تلي، التحفظ بخط يديك وقد تلي ما كتب. على كل نحن نلتزم بما يقدم مكتوباً وما هو موجود قد تلي، وينظر في ذلك مستقبلاً اذا كان فيه أي ملاحظة أخرى. النائب السيد فيصل الجازي.

السيد فيصل الجازي:

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.
معالي الرئيس حضرات الزملاء المحترمين.

اننا بنعمة من الله سبحانه وتعالى وان هذه النعمة ونعمة الاستقرار على هذا البلد الطيب هو من جهد قائد مسيرتنا الذي جاب الدنيا شرقاً وغرباً بحثاً عن السلام وقد جعل الطائر الميمون فندقاً متنقلاً ما بين الشرق والغرب والجنوب والشمال لكي يريحنا ويريح

هكذا من الأهل

شعبة الأمين.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين.

لقد استمعنا بالأساس الى خطبة الموازنة العامة من معالي وزير المالية المحترم. واليوم نستمع الى تقرير اللجنة المالية الموقرة فشكراً لها على هذا التقرير وانني لأرجو لها التوفيق انني وفي رأيي المتواضع اقول كان الله في عون سيادة الشريف زيد بن شاكور وزملاءه الكرام على تسديد ما جاء بهذه الموازنة من عجز مرتقب. ولا يفوتني في هذا المجال الا ان أتوجه الى الحكومة الرشيدة وعلى رأسها سيادة ابوشاكر الذي تكن له كل خير واحترام.

انني اطالب الحكومة بتنفيذ مطالبنا التالية ومن أبرزها:

قطاع المياه

يوجد عندنا عدة قرى لم تصلها المياه اذكر منها قرية أذرح هذه القرية التي لها أكثر من خمسة أعوام وقد راجعت المسؤولين في تركيب مضخة على البئر الذي حفر في تلك القرية، كما اذكر قرية الريشة وقرية رحمة التي لم تمدد لها المياه الى الآن.

قطاع الطاقة والكهرباء

انه يوجد في عدة مناطق لم تصلها الكهرباء وبعض بيوتها مثل أذرح، الطليعة، الريشة، ورحمة وبعض من قرية سوسرة وابواللسن وقرية ابوموسي الأشعري وقرية أحوالة في قضاء الشريك لعشائر العمارين والرشادة والعصيفات.

النقل والمواصلات:

انني اطالب الحكومة ودولة رئيس الوزراء بالذات ومعالي وزير الأشغال العامة بفتح طريق وتعميد الحسينية الجفر لما لها من ذات أهمية للبادية وسلاح الجو على حد سواء. وفتح وتعميد الطريق الموصلة ما بين الحسينية وماتورات المياه وطولها ثلاث كيلومترات، وفتح وتعميد طريق ابواللسن البتراء الشرقية فتح وتعميد طريق بئر ابودنة والقاع وربطها بطريق أذرح وطوله عشرة كيلومترات. كما أرجو تكملة طريق بيضة وادي عربة وتكملة طريق الرئيس الريشة وادي عربة.

قطاع الصحة:

لاشك ان وزارة الصحة تبذل مجهوداً كبيراً في مجال الخدمات الصحية ولكن لا بد من مضاعفة جهودها لتوفير العناية الصحية طالباً من سيادة الشريف ومعالي وزير الصحة توسيع المراكز الصحية التالية لبعد المسافة عن المحافظة ولكثرة الحوادث على الطريق الصحراوي ومساعدة الاهالي بذلك المراكز الصحية هي الحسينية، الجفر، إيسل، أذرح، المنشية، الراجف، وبناء مركز صحي في قرية الجرباء وان هذه المستوصفات نرجو تحويلها الى شامل وأرجو بناء مستوصف صحي في قرية القاع الى عشائر النعيمات علماً ان المواطنين هناك تبرعوا بشمان دوات لهذا المستوصف لان هذه القرية بحاجة ماسة لهذا المستوصف - وبناء مركز صحي الى عشائر المناعين في جرف الدراويش.

قطاع التربية والتعليم:

أرجو من دولة رئيس الوزراء ومن نائب

الرئيس ومعالي وزير التربية والتعليم في بناء مدرسة للذكور في قرية الجرباء علماً ان المواطنين هناك قد سجلوا ثمانون دوغماً باسم التربية والتعليم لهذه الغاية كما أناشد ابوشاكر زيادة رواتب المتقاعدين من الجيش والأمن العام الذين أفنوا شبابهم في خدمة الحسين والحسن وجازاكم الله كل خير.

انني أناشد سيادة الشريف زيد بن شاكور رئيس الوزراء ومعالي وزير الداخلية بترفع ناحية الحسينية وناحية إيل الى مديريات قضاء وأيضاً ناحية وادي عربة كما أرجو استحداث ناحية في الريشة ورم والقرى المجاورة لهم. كما أرجو فتح مكتب للأحوال المدنية في الحسينية والأرض على حسابنا. كما أرجو فتح مكتب لدائرة الأراضي والمساحة في الحسينية والأرض على حسابنا. كما أرجو من معالي وزير العدل فتح محكمة صلح في الحسينية كما أرجو من معالي وزير المياه مساعدة أهالي أم صيحوون في ايصال الماء وتوسيع الاسكان من قبل معالي وزير الأشغال والاسكان لهم في هذه القرية الحديثة قرب وادي موسى.

وأخيراً رعى الله قائد مسيرتنا وسدد على طريق الخير خطاه وحفظ الله ولي عهدنا الحسن بن طلال المعظم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، النائب الاستاذ محمد العلاونة الكتلة الاسلامية المستقلة.

السيد محمد العلاونة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى اله وصحبه ومن والاه.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. يشاركني في هذه الكلمة كل من اصحاب المعالي والسعادة الدكتور عوني البشير، الاستاذ محمود هويل، الاستاذ مطير البستنجي، الاستاذ عاطف البطوش، الاستاذ عبدالسلام فرجات. لقد اصبحت الموازنة العامة لاية دولة دلالة على مدى قوة اقتصادها وعلى مستوى الحالة الاجتماعية لشعبها وتعكس قدرة البلد على اتخاذ قراره وعلى امكانية تحمله من التبعة السياسية، وتحديد موقف من تيارات المصالح لاسيا ونحن نعيش في عالم يسيطر عليه الفكر المادي البحت بعيدا عن صفاء الروح وهدي الساء.

اننا امة فكر لا نحتاج معه الى استيراد الفكر والحكمة من غيرنا ونحن اصحاب المبادئ والقيم مارسناها عبر القرون في مجتمع متكافئ تحت مظلة العدل مبندين بذلك عصورا من الظلم والظلمات والجهل والضلالات، وقد حققنا اقتصادا قويا اثر ايجابيا في الحياة العامة والخاصة حتى ان المال قد حمل على امتداد رقعة الحكم الواسعة لما وجدوا من يأخذ حالة من الرخاء قناعة وكفاية وغنى حكمتهم علاقات اجتماعية راقية فصغيرهم يحترم كبيرهم وكبيرهم يرحم صغيرهم وان احتاج اعانوه وان غاب رعوه في اهله.

ان شعبنا يملك كل مقومات الفوز ويمكننا الاستفادة من الفشل لنصل الى المكانة المرموقة، ونحن من امة ارادها الله تعالى وخير امة اخرجت للناس، وسنحول بحول الله وقوته ضعفتنا الى قوة ونخلفنا تقدما وسنعتبر مضيقنا غائمين. معالي الرئيس: حضرات الزملاء الكرام

ان مشروع الموازنة العامة للدولة المطروح امامنا اليوم قد خرج عن جودة المألوف في توجيه العام، وهذا ينسجم مع تطلعاتنا على ان اول الطريق خطوة اول الغيث قطرة واري ان البشائر الحيرة تلوح في الافق، وهذا يدل على ان الاصوات الواعية بدأت تؤثر ايجابيا وهم يريدون هذه الموازنة ان تكون مدخلا لمعترك هو وسيلتنا التي تطمح ان نحقق من خلالها حياة افضل وصولا الى تحقيق اهدافنا الكبيرة المنسجمة مع عزة الامة وكرامتها.

ومن هذا المنطلق وعلى هذه القاعدة ناقش المواضيع التي اجندنا قادرا على وضع البدائل التي اراها من وجهة نظري صحيحة ومقنعة املا ان اوفق في ذلك لتحقيق الافضل. وستكون اقتراحات اضعها بين يدي الزملاء الكرام حتى اذا ارتفعت الى ما نسه المصلحة العامة فانه يسعدني ان تصبغ عند قرارات من المجلس الكريم.

اولا :- الملاة المالية

تخوفت الحكومة من تراجع في ملاة الاردن المالية في المجتمع الدولي اذا توقفت بعض المؤسسات الدولية وصناديق التنمية في بعض الدول عن تقديم القروض والكفالات والمشاريع التنموية الاردنية.

انني لا اري في هذا خطرا على اقتصادنا بل لقد اضرت بنا كثيرا تلك القروض ولم تحسن ادارتها الامر الذي ادى الى ما نعانيه من مديونية مرهقة اثرت على اقتصادنا وزادت مشاكلنا الاجتماعية من الفقر والبطالة وكان لتلك الفترة اثر سيء على الزراعة فهجر الفلاحون الريف وتمطلت الاراضي الزراعية الخصبة بل وموت

فترة كانت الارض الزراعية موضع مساومة من البيع والشراء واتجه اهل الريف الى المدينة وقد خدعهم بريق ترف خادع فوردوا سرايا فكانت حلة تدمير الزراعة وفوجئنا اننا اصبحنا مستهلكين غير متجين للغذاء حيث وصل العجز الغذائي الى اكثر من ٩٠٪ نستورده من خارج الحدود ونحن مشلدين الى الموانيء بدل ان نتجه الى المزارع.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

انني اتفق مع توجه اللجنة المالية وهي تقترح اعداد مؤتمرا وطنيا لبرنامج التصحيح والانعاش الاقتصادي تشارك فيه الفعاليات الاقتصادية والمالية والخبراء المختصون كجهود وطني منبثق عن احساس عميق بتحمل المسؤولية بعيدا عن الاملاءات الخارجية وخاصة في مجال الزراعة.

التي يذكر البيان عن التراجع في قطاعات الاقتصاد الوطني وخاصة قطاع الزراعة ويعزو تراجعه الى عدة اسباب ومنها سوء الاحوال الجوية.

لقد اورد الخطاب على استحياء سوء الاحوال الجوية واطنه يعني قلة الامطار كسبب رئيسي لتراجع الزراعة في بلدنا، ولكننا نعلم ان قلة الامطار لم تتأثر بها المناطق الجبلية الممتدة من ام قيس شمالا الى الشوبك جنوبا وخاصة في الشمال والوسط فهي ذات معدلات امطار عالية وخصوبتها متميزة حباها الله تعالى ببلده الخصائص فلم تعرف المحل في تاموسها الانتاجي، في هذه المناطق مليوننا دونم بور معطلة تركها الفلاحون عندما انهارت قيمة

مهدده والت الآله الى الخراب من تاكل الصدا ولا زالت مغلقة حتى الساعة.

ثم اعقب هذا المشروع شركة تسويق المنتجات الزراعية وبدل ان تسوق الشركة الاجنبية عن طريق اعتماد الاستيراد لاكثر من ٧٠٪ من الخارج. ثم انشأت مصانع للبندورة والعصيرات وقد اسهمت هذه المصانع بدورها في تدهور التسويق الزراعي فكيلو البندورة واصل المصنع بـ ٥ فلس واذا علمنا ان ١٥ - ٤٥٪ يخصم من الكمية الموردة بحجة التلف فان السعر الصافي للكيلو عند لا يتجاوز ٢٥ - ٣٠ فلس.

الامر الذي ينمكس على المزارع المنتج سلبا فكم وكم تلقى المزارع من صدمات متلاحقة لم تمكنه من تمالك نفسه والوقوف على قدميه اما الحمضيات فهي وان كانت اقل تعثرا من البندورة فانتا نجد ان هناك فائضا يحول الى عصير من خلال مصنع العصير التابع لشركة التسويق واذا صبح ما ذكر عن اوراق اربعين الف لتر عصير يرتقال مكثف فانها مفارقة عجيبة مذهشة ان نستورد العصير الصناعي بالعملات الصعبة ونريق العصير الطبيعي المنتج بمرق وجهد الفلاح الاردني.

رابعا: تسويق الثروة الحيوانية ومنتجاتها.

هناك فاجعة اخرى حيث نستورد البقرة وعلفها المدعوم من الخزينة طبعا، وعاملها والتها ثم نجد كميات من الحليب الطازج تراق يوميا خدمة لتسويق منتجات غير اردنية من الحليب الجاف والمكثف، وفوق هذا فان الخزينة تدعم الحليب المجفف المستورد ولا تدعم

الحبوب المادية وخاصة القمح بسبب تلقي الاردن المساعدات الحبوب ومنه القمح في بداية الستينات، ولم يتخذ اي اجراء للمحافظة على القيمة السعوية للقمح المنتج محليا، والامر الاخر في اثناء السبعينات الى منتصف الثمانينات فقد تدفقت الاموال على الاردن ولكننا نعلم انها كانت فترة ترف خادع دفعت بالكثيرين من الفلاحين الى ترك اراضيهم الزراعية والتوجه نحو المدينة والمجرة خارج البلد بحثا عن تحسين وسائل عيشهم واحوالهم المادية.

الزراعة المروية.

كان وادي الاردن على الدوام سلة الغذاء الاردنية ورغم الجهود المبذولة لتحسين انتاجه الا ان الذي نراه اليوم مفعجا، وبدل ان يصبح الروادي رافدا لاقتصادنا محققا دخلا مرموقا فقد اصبح تأثيره سلبا ليس على خزينة الدولة فحسب بل ومعوقا لاقتصادنا الوطني كذلك واصبح مزارع الاغوار خاصة ومن يعمل في الزراعة المروية عامة مثقلا بالديون المركبة التي اتقلت اكثرهم فهبط المزارع وطرح ارضا واصبح يشكل عبئا ثقيلا على البلد في الوقت الذي نريده فلاحا قويا يحمل البلد على عاتقه.

ثالثا: التسويق الزراعي.

بدأت مشاريع التسويق الزراعي في بلدنا مع بداية الستينات واقامت اماكن مجهزة بمكنات البية لتدريج وتصنيف الخضار تسهل على السوق الجشع والتاجر الاتاني، اذ ان هذا الاسلوب يلقي دور المروج فالبيضاعة لا يختلف اولها عن اخرها، لكن هذا المشروع الذي كلف في ذلك الوقت اكثر من عشرة ملايين دينار قد وثد في

هكذا من الأهل

هكذا من الأشغال

الحليب المنتج محليا، تدعمه بالعلف ولكن ايضا يراق الانتاج.

فما المانع من وقف استيراد الحليب المستورد لصالح المنتج، السمورود لصالح وزارة التسمين والمسمى «حليتنا» وتحويل الدعم للمستهلك الاردني من الحليب الطازج المنتج محليا.

اما اللحوم المستوردة حية والتي تباع في السوق على انها لحوم بلدية في كثير من الحالات وينفس سعر اللحوم البلدية فتخسر الخزينة عندئذ بدعمها للماشية من الاعلاف المدعومة ويخسر مربو الماشية المحلية ايضا معها.

معالي الرئيس - حضرات الزملاء

ان المقام لا يتسع لشرح اسباب تدمير الزراعة في بلدنا وليس كما يقول بيان الموازنة هناك تراجع ولهذا فاني اقترح ان تناط السياسة الزراعية لاصحابها العاملين في حقل الزراعة من خلال اتحاد الفلاحين الاردنيين ليقوم الفلاح المزارع بالمشاركة في رسم السياسة الزراعية كونه الوحيد المباشر الذي اكتوى ويكتوي بنار السياسات الخاطئة والممارسات غير القانونية التي ادت الى تدمير الزراعة وتحيلة مديونية ثقيلة ومطلوب ايضا من الحكومة اذا وجدتم ذلك مناسباً وكما هو متوه به في رد اللجنة المالية الموقرة ان بعض المزارع العامل المتخصص بالزراعة والذي لا زال ملتصق بأرضه وحقله ان يعفى من القروض والفوائد والتي في مجموعها لا تزيد عن اربعين مليون دينار وهو مبلغ اذا قيس بما سببته السياسات الخاطئة والمتعاقبة للفلاح المزارع من ايلاء يعتبر زميلاً اذ من حقهم ان

يطالبوا بالتعويض فكونهم يقبلون بالاعفاء فقط فهو موقف ايجابي يسجل لهم.

لهذا كله فان الحاجة ماسة لبحث هذا الموضوع الهام على مستوى مؤتمر وطني تقدم ذكره معالج الفقر والبطالة:-

ان توجه الحكومة لمعالجة البطالة باحداث وظائف في كوادرها برأيي المتواضع ليس الحل ونحن بهذا نكرس الية تحطيم الاقتصاد بدل انعاشه اذا ان معالجة هذا الموضوع يتطلب تشغيل العاطلين عن العمل في مشاريع انتاجية محلية وليست تحويلية واذا حققنا في امر البطالة نجد ان ٩٠٪ من العاطلين عن العمل هم فلاحون حتى وان كانوا من الحريجين على اختلاف مؤهلاتهم ومستوياتهم العلمية.

لهذا فاني اقترح ان تعطي الاسر الريفية مشاريع زراعية على اختلاف نشاطاتها على ان يحول كل مشروع بثلاثة الاف دينار بدون فوائد وتعزز بحوافز انتاجية وتسويقية وسعيرية فلا يقل عندئذ دخل الاسرة عن الف دينار سنوياً اضافة الى ان هذه المشاريع من شأنها ان توفر الاكتفاء الذاتي للأسرة غذائياً وتسهم اسهاماً مباشراً في توفير المنتجات الغذائية للبلد وهذا الرشد الحقيقي للاقتصاد الوطني ودعمه.

وعلى سبيل التحديد اضع بين يدي الزملاء الكرام الخطة التالية:

علماً بان امانة المجلس قد وزعت دراستين لي علي الزملاء الكرام واعضاء الحكومة الموقرة واحدة عن الزراعة والاخرى عن الفقر والبطالة لدينا اراضي خصبة في الشوبك والطفيلة والكرك واري ان تسحب مياه من الديسي الى

تلك المناطق لتروي بها وبالتالي نحصل على عاصيل وفيرة باذن الله لا سيما ان تلك المناطق الشوه عنها تصلح لمنتجات زراعية مختلفة فالشوبك وبعض اراضي الطفيلة تصلح للاشجار المثمرة فنحقق بذلك ليس الاكتفاء فقط بل ونوفر العملات المهدورة باستيراد الربيات والزيت وبعض الفاكهة من الخارج. في الوقت الذي تهدر فيه هذه المياه في اراضي رملية هشة فقيرة تغور فيها المياه بسرعة قوية ويحدث تبخر اثناء الرش يصل الى اكثر من ٩٠٪.

والغريب ان طن القمح يكلف الشركات الضامنة المستغلة لتلك المياه وحسب ادعائها يصل الى ضعف الاسعار العالية اي الى ١٥٠ دينار للطن الواحد والاغرب من ذلك ان تستنزف المياه في تلك المناطق على زراعة اشجار مثمرة في غير بيئتها وجبالنا الشم جرداء عاطلة وسور والتي هي بيئة الشجرة المثمرة ومناعتها المناسب وبدون ري صناعي.

وايضاً في هذه الناحية اود ان اؤكد على اهمية بناء السدود في الجنوب على الادوية الكثيرة التي كلنا يعلم كم من كمية من المياه نخسر سنوياً لعدم وجود مثل هذه السدود. ولو وجدت هذه السدود في الجنوب لامكننا استغلال كل الاراضي الزراعية في الجنبه وهي اراضي خصبة ومعطاة.

اذا كانت النسبة الكبيرة للفقر والبطالة في الجنبه فان هذا الاجراء من شأنه ان يسهم كثيراً في حلها.

اما في باقي المناطق وخاصة البادية فيمكن انشاء سدود ترابية اكثر بكثير من الذي تحدثت

عنه الموازنة ليحولها الى بحيرات تسهم في توسيع رقعة الرعي وسقي الماشية وهذا من شأنه ان يزيد في نسبة المخزون المائي ويلطف الجو ويجعل البيئة اكثر تلائماً لنزول الامطار بحول الله وقوته، وعندئذ يمكننا تكتيف مشاريع تربية الماشية والثروة الحيوانية الاخرى لنصل الى الاكتفاء الذاتي من اللحوم والصوف والجلود والالبان الامر الذي يبيء لمعالجة البطالة والارتفاع بسلم الناتج المحلي.

اما في الشمال والوسط فلا زالت الفرصة مهيبة من خلال المشاريع الاسرية سالفة الذكر من استغلال الاراضي الخصبة المعطلة والسماحة في هذا الاتجاه.

الفقر:

حسب الاحصاءات الرسمية والتي تبدو واقعية واخذاً بالاعتبار حالة الوافدين من الخليج وما احدثوه من زيادة وصلت الى ٢٥٪ في مشكلة الفقر فانه لدينا في الاردن ما يلي:

اسر الفقر المدقع

عددها ٧٥٠٠ معدل افرادها ٧، معدل دخلها اليومي دينار واحد، نسبة الاعاقة ٤٤٪. وقد اجريت دراسة لحاجة الاسرة من الغذاء لتصل الى مستوى الحياة الكريمة وعلى اساس مواد غذائية غير مدعومة وسعر الخبز بـ ٣٠٠ فلس فكانت النتيجة ان الاسرة تحتاج الى ٣,٥٥٠ دينار يومياً اي ١٢٠٠ دينار بالسنة وهذه الاسر مجموعها تحتاج الى ٥,٦٠٠,٠٠٠ دينار سنوياً.

اسر الفقر المطلق

عددها ٩٧٥٠٠، معدل افرادها ٧، معدل

هذا من الأعمال

دخلها اليومي ٢,٥٠٠، نسبة البطالة بينها ٦٨٪.

ومجموع ما تحتاجه هذه الفئة ١٨,٧٢,٠٠٠ دينار لسنة واحدة فيصبح مجموع الاسر من الفئتين ١٠٥,٠٠٠ اسرة تحتاج الى مبلغ اجمالي لسنة واحدة ٢٤,٨٠,٠٠٠.

تأهيل الاسر

وحق لا يتكرر هذا المبلغ تحتاج الى تأهيل ٧٠٪ من هذه الاسر بمشاريع انتاجية بقيمة ٣٠٠٠ دينار لكل مشروع فيصبح المبلغ المطلوب ١٤٠,٨٦٨,٠٠٠ ومجموع ما يحتاجه المشروع لمعالجة الفقر والبطالة ولمرة واحدة ١٧٠,٨٤٨,٠٠٠ دينار.

ويمكن بعد هذا المشروع وسداد حاجة الفقراء وتشغيل العاطلين عن العمل الاستغناء عن دعم الخزانة للموارد الغذائية فلا حاجة عندئذ لوجود وزارة للتموين ويمكن توفير نفقات كثيرة تدفعها الخزانة بلا طائل ومنها دعم المواد الغذائية والغذاء مؤسسات ليست قليلة اصبح وجودها بلا جدوى ولا داعي له. على ان تؤول مسؤولية مراقبة الاسعار للبلديات والسياسة التموينية هي في الاصل مسؤولية وزارة الزراعة ووزارة الزراعة مسؤول عن انتاج الغذاء وتوزيعه.

اما ابعاد المشروع الايجابية فهي كم يلي:
١ - يمكننا انتاج ما مجموعه نصف مليون طن من الحبوب وخاصة القمح كالآتي:
استغلال التي دونم في مناطق بسور ومعتلة فيمكننا الحصول على ٢٠٠,٠٠٠ طن

قمح سنويا.

واذا تم مشروع ري اراضي الكرك والطفيلة والشوبك فيمكن الحصول على ١٠٠,٠٠٠ طن قمح سنويا.

اما استغلال وادي الاردن من خلال الدورة الزراعية واعتماد الزراعة العامودية لتغطية نقص الخضار وخاصة البندورة في العروة الشتوية فيمكن ان نأخذ منه ٢٠٠,٠٠٠ طن اخرى.

٢ - تقليص استهلاك الخبز

ان تقويم سعر الخبز يؤدي بالتاكيد الى تراجع الاستهلاك حيث ان سعره الحالي يغري خاصة المتقدين على اتلاف اكثر من ٥٠٪ مما يشترطون وذلك لقله سعره. الامر الذي يؤدي على الاقل تقدير توفير مئتي الف طن قمح سنويا ستهدر مع القمامة ويستعمل الطحين في كثير من الحالات غذاء لان ثمنه ارخص من الشعير.

معالي الرئيس حضرات الزملاء الكرام
الاصلاح الاداري

نحتاج الى اصلاح الاداري ان نسير بخطين متوازيين.

الخط الاول: وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، واني اعترف بصعوبة تطبيق ذلك من خلال القرار كون الموضوع يتعلق بترتيبات وقد نشأت معنا خصائص غير صحيحة نرجو الله تعالى ان يعيننا على التخلص منها ولا سبيل الى ذلك الا بتربية النفوس على تقوى الله سبحانه وتعالى ولا يعني هذا ترك الامور تزداد سوءا بل مع التربية العادلة في الاختيار والتوزيع وهذه مسؤولية السلطة التنفيذية ولنا كبير الأمل

بسيادة رئيس الوزراء باحداث قفزة ايجابية في هذا السبيل وهو لا شك اهل لها سائلين الله تعالى لسيادته العون والسداد والرشاد.

الخط الثاني:

اعادة النظر في كثير من المؤسسات القائمة على ان تلغى كل مؤسسة يمكن ان تختزل من خلال الوزارة التابعة لها او المشرقة عليها.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

اني على ثقة ومن خلال ما تقدم ان ميزان المدفوعات الاردني سيحقق فائضا ايجابيا لا سيما فيما يتعلق بزيادة الانتاج الزراعي واتباع سياسة تموينية تقوم على استهلاك المتاح على مبدأ (على قدر لحافك مد رجلك) والحد من استهلاك المواد الترفية وخاصة المواد الغذائية الصناعية والتي عناصرها كيمياوية.

ان في بلدنا الخير الكثير وشعبنا الاردني من الشعوب النشيطة بل المميز بنشاطه وقيل هذا وذلك فقيادتنا ديناميكية لا يشق لها غبار ومن حق القائد علينا الاستمرار التصاعدي في البلد والعطاء للمخلصين واجد ان الادارة المخلصة هي النخرج الوحيد لمشاكلنا الاقتصادية والمهنية والاجتماعية.

وقفنا الله لخدمة بلدنا وامتنا في ظل الراية الهاشمية المصطفوية وحما ساحتنا من كل شر واذية والله الهادي الى سواء السبيل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، نعود بعد استراحة ربع

ساعة الى استئناف جلستنا. وترفع الجلسة «وهنا رفعت الجلسة لمدة ربع ساعة ثم عادت بعدها للانعقاد».

- استئناف الجلسة -

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل ونستأنف الجلسة،
النائب الدكتور محمد عضوب الزين.

الدكتور محمد عضوب الزين:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه كلمة الكتلة الوطنية وقد كلفت من الزملاء بالقائها.

معالي الرئيس، ايها النواب المحترمون اود ان اتقدم بالشكر لكل من ساهم من الحكومة في اعداد مشروع الموازنة. والشكر كذلك للجنة المالية في هذا المجلس على دراستها المشروع.

معالي الرئيس.

بمناسبة الحديث عن مشروع الموازنة لهذا العام يختار المرء... فهو بين المطرقة والسندان... المطرقة... حاجة المواطنين من خدمات خاصة في بوادينا واريافنا... والسندان... القدر الذي نعرف جميعنا غطاءه... والحالة هذه، فلا اقل من ان يثث المرء خواطره دون اللجوء الى الارقام وقنون المحاسبة.

وبادىء ذي بدء نقول ان بنود هذه الموازنة جاءت متكاملة ومتوازنة بحيث لا نجد مخالفت حقيقية حول اهدافها او ارقامها حتى عندما خصصت مبالغ اضافية لمعالجة قطاعات مختلفة

انما تصرف بناء على واقعنا الاردني واحتياجات مواطنينا، فمثلا عندما تمت زيادة مخصصات القطاع الصحي وقطاع الشباب بنسب عالية نسبيا فاننا نعتقد ان هذه القطاعات تحتاج الى الاهتمام الكبير نظرا لما لها من علاقة وثيقة بحياة المواطن العادي، فالخدمات الصحية تزداد كلفها كل يوم والمواطن اصبح امام هذه الزيادة عاجزا عن تلبية تلم المتطلبات وبالتالي اصبح بحاجة حقيقية لرعاية صحية منخفضة التكاليف.

كما انه لا يفوتني التنويه بان الصحة ليست قاصرة على الخدمات العلاجية فقط بل تمتد ويشمل نطاقها صحة البيئة التي نرى بوضوح المخاطر التي تخيق بصحة الانسان جراء ما اصاب البيئة تلك البيئة التي صحا الناس في كل مكان على واقع موداه ان حالتها تحتاج الى اهتمام عاجل وجاءت اقوى النداءات نداء الحسين الى العمل في هذا السبيل فالتحدي الذي نواجهه هو تحقيق التوازن الصحيح بين مواصلة التنمية وحماية البيئة والبهوض بالصحة وتبقى حماية البيئة هي حماية الانسان.

ايها الزملاء الافاضل

كما ان زيادة المخصصات لوزارة الشباب امر مصيب وفي مكانه نظرا لان الشعب الاردني شعب شاب. وحتى لا يبقى هؤلاء الشباب نهبا للضبايع والافات الاجتماعية فان تنشيط وزارة الشباب ورفع مخصصاتها تعتبر حاجة فعلية لمجتمعنا.

ان موازنة ١٩٩٢ تشكل حجر الاساس في تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي

واعادة الهيكلة لمؤسسات العمل الاقتصادي والاداري والاجتماعي والاعلامي وهنا نعرض لمجموعة الملاحظات السياسية والادارية والمنهجية التالية:-

الملاحظة الاولى

تتعلق بالنزعة التوسعية واللغة التفاضلية التي قامت عليها الرؤيا السياسية لموازنة ١٩٩٢ لا يمكن لاحد الا وان غلاه الغبطة وهو يكشف كم هي قدرة هذا البلد المحدود الموارد على الصمود لكل الضغوط التي تعرض لها ابان ازمة الخليج وخرج منها قادرا على مواصلة مسيرته في كثير من المجالات ومن بينها استمراره في برنامج التصحيح الاقتصادي متوقعا في عام ١٩٩٢ غوا في النتائج المحلي الحقيقي يتجاوز ٣٪ وينسحب هذا النمو تفصيليا على زيادات في الانتاج الزراعي والصناعي وقطاع التعدين. مع تحسن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات بحيث يتأهل الاقتصاد الاردني لتوفير مزيد من فرص العمل مع خفض في معدل ارتفاع الارقام القياسية لتكاليف المعيشة.

ايها الزملاء الافاضل

تقول النظرية الاقتصادية بان علاج البطالة والعجز يتم بادوات التوسع في الانفاق الانتاجي القابل لاجتذاب فرص عمل وتدوير عجلة الاستثمار مع ما يرافقه من مناحات تشريعية متطورة وضوابط مالية ونقدية دقيقة وما يحيط من ظروف سياسية عامة.

ولقد طبقت موازنة ١٩٩٢ هذه النظرية اذ جرى رفع في النفقات الجارية والراسمالية بحدود ١٥١ مليون دينار عن موازنة عام ١٩٩١

وبالتدقيق والتحليل نجد ايها الاخوة ما يلي:-
تم تخصيص ١٠٠ مليون دينار لتمويل مشاريع البنية التحتية وهي في اعتقادنا وقناعتنا لا تحتل موضع الصدارة في الاهتمامات الاقتصادية القادرة على استيعاب الايدي العاملة وتحويلها الى طاقات وكفاءات انتاجية وتؤكد ان مشاريع البنية التحتية ليست من النوع القادر على تشغيل ايد عاملة منتجة، وهذه الحقيقة اكدتها التجارب في الاردن وفي الدول العربية الشقيقة وفي العالم اجمع.

اكثر من هذا ايها الاخوة فان زيادة الانفاق في مشاريع البنية التحتية هي توسيع لمظلة البطالة المقنعة وهنا نؤكد ضرورة التركيز على قيم العمل واحداث نقلات نوعية في مشاريعنا القادرة على التشغيل الفعلي والرد الحقيقي للاقتصاد الوطني.

الملاحظة الثانية:

اتنا نرى نحن اعضاء الكتلة الوطنية ان برنامج التصحيح الاقتصادي للسنوات الخمس القادمة قد خلا من العناية والتركيز والاهتمام لقطاع الزراعة الذي نعتبره نحن، وتؤكد كل الدراسات والابحاث ضرورة التوجه اليه بوعي ومنهجية وعلم ودراسة لما لهذا القطاع من اثر فعلي وابعد ايجابية في عمليات التشغيل والانتاج، والحد من الاستيراد والابتعاد عن الخطر الاستهلاكي المستنزف لقدراتنا المالية. هذا القطاع ايها الاخوة الذي يشمل الزراعة والارض والماء. فعندما نعود الى الوراء سنوات وإلى عقود ثلاثة خلت نجد اننا في توجهنا التنموي الشامل قد اهتمنا كثيرا عن مكن

امتنا الغذائي وعنوان التزامنا الوطني ومنظومة امننا الاجتماعي، فالارض ايها الاخوة هي الاستقرار والزراعة هي بداية الحضارة التقدم وهي الخط الامثل لاعادة التوزيع السكاني وتخفيف العبء الثقيل الذي يقع على كاهل قطاع وبداية الخدمات في مدننا وفي تجمعاتنا السكانية وبداية الاعمال المعتمد لهذا القطاع من خلال التراجع الدائم في ارقام مساهمته في الناتج الوطني.

الملاحظة الثالثة:

ان البطالة المتفشية في مجتمعنا، والتي لا تتوفر لدينا معلومات دقيقة عن طبيعتها وحجمها وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية تعتبر من الظواهر الخطيرة التي تستوجب المعالجة السريعة.

كما ان حل هذه الظاهرة الخطيرة سياسيا واجتماعيا لا يمكن ان يتأتى من خلال التوظيف الحكومي الذي وصل درجة من التضخم، وقد ادى هذا الى التدني من فعالية الادارة الحكومية. وربما كان سببا اساسيا في الترهل والضعف في الادارة والانتاج في الجهاز الحكومي ونعتقد جازمين ان القطاع له دور بارز في حل هذه المشكلة، اذا ما قامت الحكومة باجراءات عملية مدروسة التحضير لهذا القطاع في الاستثمار المنتج، ومنحه دورا في المشاركة في وضع القواعد والخطط الاقتصادية والتنموية جنباً الى جنب مع القطاع العام.

وهنا لابد من التركيز على ضرورة ايجاد خطة استثمارية من المشروعات الممولة والمدارة من قبل القطاع الخاص قادرة على ايجاد فرص

هكذا من الأعمال

عمل جديدة ومتزايدة.

وهنا يأتي دور السياسة المالية او سياسات التمويل والاقرض سواء في القطاع العام او الخاص.

الملاحظة الرابعة:

ان التخطيط المركزي لتنمية الوطن من اخطر واهم المهام التي تتولاها الحكومة في تنشيط الاقتصاد الوطني.

فلنبداً من جديد ومن موقع المسؤولية الوطنية وتدارك التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لتطلب من هذه المؤسسات الخاصة الانتقال من موقع الاقرض التقليدي الى مواقع التمويل والاقرض والمشاركة في المشاريع ذات المردود الاقتصادي وذات البعد الاجتماعي على هذا الوطن.

واكثر من ذلك يجب ان تصاغ تشريعات جديدة وان نمارس سياسات مالية، تلتفت الى الوطن وتحمل هم. وتعايش طموحات ابنائه وتأخذ بيد الخريين فيه لايجاد مشاريع كبيرة ومتوسطة وصغيرة، قادرة على تشغيل الاليدى العاملة وتوفير الحياة الكريمة لابناء هذا الوطن.

ايها الاخوة الافاضل

لقد تكلمت خزان البنوك في وقت تضمر فيه سواعد ابناء الوطن، وارفعت ارقام مداخيل البنوك والمؤسسات المالية في وقت ترتفع فيه نسبة طالبي الوظائف، وكان ناقوس خطر البطالة وائين العاطلين عن العمل لم تعد تسمع من الجبالسين في مجالس ادارة البنوك والمشغولين باستقطاب مزيد من الودائع ليزداد رقم

الموجودات ويزداد معها الم الوطن، وتوسع فيه جيوب الفقر.

الملاحظة الخامسة:

نود ان نشير نحن اعضاء الكتلة الوطنية الى قضية في غاية الاهمية:

وهي ان التركيز الاستثماري في قطاعات الصناعة والتجارة يتواجد معطمة ان لم يكن كله في عمان والزرقاء وقليل منه في مراكز بعض المحافظات.

وقراءة دقيقة لحجم الاستثمارات الصناعية في هذه الزمن يعطي مؤشرات ودلائل تكاد تقول انه اغفال متعمد لباقي ابناء الوطن في محافظاتهم واريافهم ويودعهم ليتحول هؤلاء الى طبقة من العاملين المهاجرين ارضهم والمبعدين عن جذورهم قسرا لا طوعا.

وهنا ايها الزملاء النواب، نطالب نحن اعضاء الكتلة الوطنية ونطلب منكم المطالبة باعادة ما يسمى فلس الريف الذي ادى دورا كبيرا في ايصال التيار الكهربائي الى الكثير من اريافنا ويواديها.

وقد اسهمت تلك الخدمة في تطوير الصناعة في الريف، وتثيت المواطنين في ارضهم.

وفي صبيحة هذا اليوم قرأت في الصحف هذا الخبر الجيد نشكر للحكومة على هذا القرار السليم.

الملاحظة السادسة:

ان التخطيط المركزي لتنمية الوطن الشاملة بابعادها الاجتماعية والانسانية من

اخطر واهم مسؤوليات الحكومة لتنشيط الاقتصاد وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين استخدام الموارد وهنا يحضرنى ما قاله سيادة الشريف زيد بن شاكور رئيس وزراء حكومة جلالة سيدنا في رده في جلسة الثقة ما معناه ان الاردن سيبقى شامخ الرأس مرفوع الجبين. . ولن يحنى هامته لضغوط مادية او اقتصادية فالاردنيون يقبلون الجوع مع الكرامة ولا يقبلون التخمعة مع المذلة.

واضيف من جانبي لاقول: ان كل قرش ينتج من خيرات هذا الوطن. . من حقل او منجم او مصنع خير الف مرة من نظيره عونا اوهبة او قرضا بمنة.

ومن هنا فاننا نعتقد ان دور وزارة التخطيط هام جدا في وضع سياسات التخطيط وقواعد التنمية وتحسين جهازها بشكل يضمن استخدام الموارد المتاحة بشكل فعال ومميز.

كما ان التصويب الاقتصادي لا يمكن ان يتم الا اذا قامت وزارة التخطيط بدورها المركزي المجسد بقانونها والمتمثل بالتخطيط لكل بقاع الوطن وتأکید الحقيقة التي سمعناها كثيرا اننا نعمل لتوزيع مكاسب التنمية لا لاحتكارها ان ما ذكرناه ايها الزملاء عن وزارة التخطيط ينسحب ايضا على الاجهزة الادارية الاخرى والتي نطالب برفع قدراتها. . وحققها بجرعات ادارية جديدة، واحاطتها بتشريعات متطورة تعمل دور الجهاز الاداري، وتنقله من مرحلة الاتكالية والجود الى مرحلة الابداع والعطاء.

فالادارة الحديثة الرامية هي مطلب اساسي في تنفيذ الخطط التنموية. . ومن هنا

تأتي اهمية اعطاء القائمين على الادارة من الموظفين الاكفاء الامن والامان. . لا ان تصبح مناصبهم خصوصا اذا كانت العين عليها صيدا ثمينا للمتغلبين لاستبدالها من بساقارهم ومعارفهم. . فالموظف الامين الشيط لا يستمر فيعمله كذلك الا اذا توفرت له شروط السلامة هذه.

ايها الزملاء الكرام

ان النجاح في تصحيح مسارنا المالي والاقتصادي لا يتأتى الا من خلال رقابة صارمة في ضبط الانفاق واسمحوا لي ان ابدي تحوتي من اننا بدأنا العودة الى الاسترخاء في هذا المجال نحن لا نريد ان نزيد من ربط الحزام ولكننا لا نريد له ان يتراخي.

لقد اسعدني بيان سيادة الرئيس في ضبط المال والوقت حين طلب عدم الوداع والتوديع والاستقبال في المطارات والحدود. . وكلم اغني ان يصحب ذلك تخفيف غي اعداد المسافرين في هذه الوفود بدون هذا الوداع.

ايها الاخوة النواب

مواقع كثيرة واسئلة عديدة يتم تكرارها ولكننا لا نجد حرجا في طرحها على مسامعكم.

فالاجابة عليها تتعلق بالوطن. . ماضيه وحاضره ومستقبله. . والاجابة عليها فيها اقناع للاجيال التي تراقب وتحاول ان تحلل وتفسر.

ان التطورات الاقليمية والدولية التي تجري من حولنا وعل مسافات ليست ببعيدة عنا تفرض علينا موقف اقتصادية وسياسية وتؤثر سلبا او ايجابا على تحركنا السياسي والاقتصادي

وتحدد بشكل أو بآخر دائرة الفئتين السياسيتين وتوجهنا الاقتصادي.

ونعتقد نحن أعضاء الكتلة الوطنية بأن الأردن الذي نعتز بالانتماء إليه وطننا ونحمله تاريخاً وحضارة ورسالة في ذاكرتنا القومية تعرض وسيتعرض إلى سلسلة لا تنقطع من المؤثرات بدأ بالحصار وسوء الفهم المتعمد... لقاء واقعية السياسية وانتمائه القومي... وحرصه على الثروة والانسان العربي، والتزامه بتوظيف القدرات العربية لبناء مجتمع عربي، تحترم فيه انسانيته وتحقق لكل انبائه العدالة في الحياة والثروة والرأي والفكر.

هذا التوجه الاردني السليم... الذي ارسى قواعده واعل بنيانه راعي مسيرته الديمقراطية جلالة سيدنا... يفرض علينا وجود توجهات سياسية واقتصادية واضحة الرؤيا... عميقة في ابعادها الوطنية مدركة لحجم الاخطار التي تواجه مسيرة هذا الوطن...

ايها الزملاء الاعزاء

حاولنا ان نوضح بعض ما يحول في خاطرننا بالنسبة لمشروع الموازنة، وان نستكشف اين تقودنا الخطى... ولكننا ونحن نلمس ذلك نعرف الحقائق الواقعة... ونعرف ان المهمة ليست يسيرة... ولكننا نؤمن بما نستطيع ان نفعله اذا ما تضافرت الجهود في خدمة الوطن من خلال تنمية قابلة للاستمرار من اجل كل الاردنيين سواء بسواء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،
معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، النائب الدكتور فوزي الطعيمة.

الدكتور فوزي الطعيمة:
بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين هذه الكلمة كلمة الكتلة الدستورية القوية بالنيابة عن كل عضو زميل في هذه الكتلة.

لقد اثبت الاردن خلال الحقب المتوالية بقيادة الحكمة قدرة على استشراف المستقبل وتجاوز المحن والازمات، وفي الوقت الذي يتعرض فيه الاردن لمختلف اشكال الضغوط وللحصار والمقاطعة، لموافقة القيمة المشرقة وتكسبه بثوابه الوطنية والعربية والاسلامية وعدم التفريط بالقضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وتأييداً لما جاء في خطاب العرش السامي من دعوة الى تعزيز العمل العربي الموحد فاننا ندعو الحكومة الى بذل كل الجهود الممكنة وبكافة الوسائل والسبل لتنمية العلاقات العربية - العربية لما لذلك من مردود على امن واستقرار المنطقة العربية والذي ينمكس ايجاباً على صمود الاردن في مواجهة الاخطار والتحديات.

ونعلم تمام العلم بان موازنة الحكومة لعام ١٩٩٢ تأتي والاردن يمر بظروف داخلية وخارجية صعبة وبعد احداث عصفت بالمنطقة فخلخلت موازينها ونظمها الاقتصادية والسياسية والسكانية ووجهت ضربة لاولوياتها واهدافها الوطنية والقومية، لكن هذه القوى والتغيرات هي ذاتها كقوة بان تقدم لنا الدروس والعبر الكافية لترسيخ قناعاتنا اكثر من اي وقت مضى باهمية الانجاء نحو بناء اقتصاد وطني.

حقيقي يؤمن لهذا البلد الطيب بداية ولو متواضعة على طريق الاستقلال الاقتصادي الحقيقي من خلال اعتماد اكثر على الذات وتحقيق درجة من الكفاية الذاتية، وهذا سيكون محور مناقشة الكتلة الدستورية لخطاب الموازنة لعام ١٩٩٢ ولمشروع الموازنة المقدم من الحكومة.

والقراءة الثابتة لهذه الموازنة تدل على ان الصيغة العامة التي يمكن وصف الموازنة بها بانها موازنة خدمات ومحاولة المحافظة على الأوضاع القائمة وتصريف شؤون الدولة المتكررة دون تركيز بارز على برنامج وطني عام فيما يخص القطاعات الهامة والاساسية للاقتصاد الوطني مثل القطاع الانتاجي في المجالات المختلفة في القطاع الزراعي الاستثمارات وغيرها.

وسنة بعد اخرى نشهد تراجعاً في دور القطاع الزراعي وهذا ينمكس كل سنة على مقدار المخصصات التي ترد في الموازنة لهذا القطاع والموازنة الحالية احد الامثلة على ذلك. اما ان الاوان لهذا القطاع ان يأخذ دوره الحقيقي والوطني وقد اعطت ازمة الخليج اوضح الامثلة على اهمية هذا القطاع.

ان المخصصات للشؤون الزراعية لا تتعدى الكلف الجارية كما انها تخلو من الاستثمار لزيادة الانتاج. وحسب تقديرات منظمة الاغذية العالمية اذا استمر الاردن في هذا النهج الزراعي سيكون قادراً فقط على الايفاء بـ ١٤٪ فقط من احتياجاته من الحبوب، وما يزيد من صعوبات هذا القطاع ان توجه الاستثمار في الزراعة في الاونة الاخيرة نحو الاتفاق على

مشاريع تخص افراداً والتي تستهلك الثروة الماثية بدون اثمان. فإذا كان من المتوقع في سنة ٢٠٠٠ ان يصل العجز في مياه الشرب بحوالي ١٠٠ مليون متر مكعب (دون الاخذ بعين الاعتبار الزيادة السكانية الطارئة نتيجة الهجرة الشالفة) فكيف تهدد مياه الديسة في مشاريع عائدها يذهب الى اشخاص لا يتجاوز عددهم اصابع اليد الواحدة.

نحن نسأل وسائل المواطنين اين الحكومة من دعم المزارعين في الاغوار الذين تكررت الكوارث التي يواجهون اين الحكومة من دعمهم لتحقيق هدفين ساميين وهما:

اولاً:- تثبتهم في مواقعهم دعماً للامن الوطني.

ثانياً:- دعمهم في استمرار الانتاج في اكثر المناطق انتاجية في الاردن واعزها في وقت ساهمت فيه الحكومات السابقة في قضية بنك البتراء بمبالغ تتعدى ما يمكن ان يحتاجه هذا القطاع بعشر مرات. في الوقت الذي ما زالت فيه مديونية المزارعين تراوح مكانها دون حل جذري واقعي.

ثم اين يذهب الدعم الذي تقدمه الحكومة للقمح؟ اي شرائح اجتماعية تستفيد منه؟ كيف نوظفه توظيفاً اقتصادياً منتجاً؟ ونساهل عن مقدار الدعم المقدم للمزارع الحقيقي؟ نقول ذلك لانه لا توجد زراعة في العالم بدون دعم من الحكومة. لكن الزراعة المتقدمة والتي تتقدم باستمرار اعتماداً على المزارعين هي الزراعة التي يصب بها الدعم الى المزارع مباشرة وهو القطاع الوطني الحقيقي.

وإذا اردنا تثبيت المزارع في موقعه واستمرار تحسين الانتاج فلا بد من دعم المدخلات الزراعية والتي تشكل جزءا بسيطا من مقدار الدعم الذي تقدمه الحكومة للقطاع الصناعي. اذ اننا عندما نتكلم عن الزراعة فنحن نتكلم عن وطن. وبالتالي عند الحديث عن الهجرة من القرية الى المدينة فاننا نتكلم عن مزارع هجر ارضه واصبح عاملا او مرسلا وهذا ينعكس بشكل سلبي على الانتاج الزراعي. يضاف الى ذلك غياب الحوافز او السهيلات المالية والاقرضية وسياسة التسعير والاستيراد وتحكم الوسيط وغياب استراتيجية زراعية واضحة والتي من الواجب دعمها لامتنا الوطني ان تكون بالدرجة الاولى بصف المزارع.

كما لا ينبغي على احد اهمية تنمية الثروة الحيوانية والعمل على ابقاء هذا الوجه الاخر من الزراعة وتطويره واسوة بالخدمات التي تقدم الى قطاعات مختلفة من خدمات هاتفية وطرق وتعليم وتأمين صحي وغيرها فلتكن الخدمات التي تقدم لهم ما يعادل جزءا فقط من تلك الخدمات.

ان قضية الزراعة والواقع الزراعي على كامل رقعة الوطن يجب ان ينظر اليها كقضية وطنية من الدرجة الاولى. وان تحظى بالرعاية التي لم تشهدها خلال العقود السابقة. وقد حان الوقت لهذا المجلس الكريم وللحكومة الموقرة ان يعقدا العزم على التصدي لقضية الزراعة والتردي الذي اصابها للبهوض بها فهي تمس الشريحة الواسعة من ابناء هذا الوطن كما انها تمس بقاءه وكرامته وعليه يجب ان تكون المسألة

الزراعية فوق المزايجات الحكومية وتقليبات السياسة. وفي مجال التصدي للبطالة المتعمقة في المجتمع الاردني والتي لا نعترف حتى الان حجمها الحقيقي وهيكلتها واين تتركز. تطرح القضية الزراعية نفسها كاحد اكبر المنافذ الكبرى للتعامل مع قضية البطالة بإبعادها الانسانية والوطنية الاقتصادية وعند الحديث عن البطالة وارتباطها بشرائع واسعة ومختلفة من فئات المجتمع الاردني علينا التمييز بين وجهين لهذه المشكلة.

الاول:- الوجه الديناميكي وهو مرتبط بالتغيرات المستمرة في الوضع الاقتصادي والتي تستلزم حولا انية تتولاها وزارة العمل والتي هي بمثابة حلول جراحية للمشكلة اذا ما اعتمدنا عليها واهملنا الوجه الاخر تعمقت البطالة وتجدرت.

والثاني:- الوجه الاستراتيجي والذي يتمثل بوضه خطة استراتيجية متوسطة وبعيدة المدى والتي تضع حلولاً تتطلب تكافل جهات متعددة للتغلب عليها.

فبالاضافة الى المنفذ الزراعي بكل ابعاده التي طرحت سابقا فانه من الواجب اعادة النظر في جملة من المواضيع مثل:

١ - فلسفة التربية والتعليم الحالية وكيفية توجيهها وتحويلها من الصيغة التثقيفية الى الصيغة الاستثمارية. وبالتالي تكون العملية التعليمية عملية استثمارية اقتصادية وذات بعد اجتماعي يتمثل بتنفيذ منظومة القيم والمعادن والتقليد الاجتماعية السائدة.

٢ - الاعلام ودوره الايجابي في توجيه وزيادة الوعي على كافة المستويات لتحقيق الاهداف التنموية المرجوه وهذا يتطلب اعلاما وطنيا وهادفا وذو هوية.

٣ - الارتباط الوثيق ما بين الزراعة والموارد المائية والتي تشير المعلومات التي صدرت عن وزارة المياه والري منذ امد طويل الى تفاقم هذه المشكلة واستفحالها في الآونة الاخيرة وعلى الرغم من التحذيرات المتكررة خلال السنوات السابقة لم تقدم الحكومات المتعاقبة رؤية واضحة لكيفية التعامل مع العجز المتوقع اذا انه تحت ظروف ومعطيات الزيادة السكانية فانه من المنطقي ان تكون الاولوية للاستهلاك البشري. وفي غياب سياسة واضحة لاستثمار وزيادة كفاية الموارد الحالية ويجاد موارد جديدة فانه من المتوقع ان تلبي الاحتياجات البشرية على حساب القطاعات الاخرى واولها القطاع الزراعي والذي سيعاني من التراجع اذا لم توضع سياسة توفر رؤية مستقبلية واضحة في مجال قطاع المياه واستخداماتها المختلفة.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان ما خصصته الموازنة من اموال للاتفاق على مشاريع البنية التحتية وهي مشاريع خدمتية يضاف اليها ما خصص لصندوق المعونة الوطنية كان من الاجدى اقتصاديا ان تخصص الى مشاريع انتاجية في مجالات الزراعة الحرف والمهن اليدوية التقليدية والصناعات الزراعية والصناعية والحرفية الصغيرة. وخاصة في الريف والبادية. بغير ذلك تكون قد عمقنا جيوب الفقر

ولم نساعد في تحويز هذه الفئة من مجتمعنا الى فئة منتجة اسوة بالدول الاخرى التي مر اقتصادها بظروف مشابهة.

واكمالا للصورة يفترض ان يكون لدى دائرة الموازنة العامة معرفة دقيقة بالمشروعات ذات الصيغة الاستثمارية والتي تعطي مردودا جيدا للاقتصاد الوطني وتساهم في حل المشكلات على المدى الطويل وما يساعد على التصدي لمشكلة البطالة وارثها في تفاقم جيوب الفقر بطرق ناجحة وجود دراسات تشير الى تكاليف المعيشة الحقيقية ومتطلباتها حيث تتوفر الوسائل لتقديم الحلول الناجمة للفتنات التي تعاني من البطالة والفقر.

ويؤكد الخبراء من خلال ملاحظات واقعية ميدانية ودراسات ان الاراضي التي تزرع في منطقة الاغوار الوسطى مثلا تبلغ في احسن الاحوال مائة الف دونم (١٠٠,٠٠٠) يعيش منها وعليها وما يصاحبها من خدمات وعمالة ما بين ٥٠ - ١٠٠ الف مواطن. بينما المشاريع الكبرى والتي انجذبت الدولة في الآونة الاخيرة الى دعمها وتشجيع الاستثمار فيها وعلى حساب احتياطنا من الموارد المائية. فان المشاريع كهذه اذا ما هذفت الدولة الى التوجه الحقيقي في حل مشكلة البطالة ودعم الزراعة كقطاع وطني، فانه بالامكان القول ان مشاريع كهذه يجب ان تكون قادرة على دعم عدد مماثل من الافراد من خلال توفير فرص العمل والانتاج الحقيقي، ناهيك عن اثر هذه الممارسة في خلق مراكز سكانية وتجمعات بشرية في مناطق جديدة؟ مما يخفف من العبيء في الخدمات والاكتظاظ السكاني على

كلنا من المأهول

المراكز وما لذلك من اثر كبير على امننا الاجتماعي والوطني. وهنا نتساءل اين دور الاعلام الوطني الفاعل في طرح مثل هذه القضايا واعطائها الحيز الذي تستحقه؟

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين
ان العمل السياسي المنظم بدون رؤية سياسية واضحة كالتى يمر بها بلدنا الان وما يحيط بنا من متغيرات اقليمية ودولية تفرض علينا طرح حقيقة اساسية وهي: ما هو نوع الاقتصاد الذي نريد؟ هل هو اقتصاد انتاج او خدمات وهل البرنامج الذي تشير الموازنة اليه والذي يمتد على مدلا الاعوام من ١٩٩٢ - ١٩٩٨ قد بني على افتراضات ومعطيات حقيقية ام على عدة شواهد تفترض حصول ما قد لا يحصل. ومثال على ذلك ما تطرحه الموازنة من المؤشرات الاولى الاساسية الاقتصادية الاردني والتي تفترض زيادة في الناتج الاجمالي الحقيقي والمبينة على التوقعات في زيادة الانتاج الزراعي والصناعي وقطاع التعدين وفتح الاسواق امام الانتاج الاردني والمبينة كما يقول خطاب الموازنة على اذا ما انتعش الطلب على المنتجات الاردنية وكان الانتاج الزراعي الاردني مافيا لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي ومتطلبات التصدير وحدوث انتعاش في الحركة السياحية فكان بالاحرى ان نحدد كافة معطيات هذا البرنامج للمتمدة على شواهد حقيقية وسياسية واضحة. اذ يحدد خطاب الموازنة بان موازنة العام القادم ٩٢ هي جزء من هذا البرنامج وبالتالي كان من الواجب اعطاء فكرة واضحة عن معالم هذا البرنامج تحدد مسارات الاقتصاد الاردني بوضوح وتوفر له

الامكانيات الحقيقية بمعالجة اي خلل طارئ وليس تركه عرضة للتوقعات وللاحداث الطارئة.

معالي الرئيس
الاخوة النواب

ايماننا بدور القطاع الخاص في اقتصادنا الوطني، فانه لتنمية دوره الوطني ولتحفيزه للقيام بواجباته على احسن وجه يتوجب على الدولة دعمه وتوجيهه لتحقيق الاهداف التالي:

اولا:- ان يكون القطاع الخاص جزءا من الاقتصاد الوطني وليس اقتصاد فردي او مجموع افراد

ثانيا:- العمل على توزيع استثمارات القطاع الخاص مما يحقق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال مراعاة العامل الجغرافي.

ثالثا:- توجيه الاستثمار في القطاع الخاص لايلاء الاهمية للصناعات التي تعمل على امتصاص البطالة والاعتماد على المواد الاولى وللأغراض التصديرية.

رابعا:- وضع الحوافز والتسهيلات التي تأخذ الطابع المؤسسي وليس امزجة صاحب القرار لدعم الصناعات الصغيرة والتي تحقق اعل مردود اجتماعي لما لها من اهمية في تنشيط التجمعات الصغيرة وتفصيلها في الاطر المختلفة للاقتصاد الوطني، والذي سيؤدي بدوره الى تخفيف الاعباء عن صناديق الدعم الاجتماعية التي تعمل على الابقاء على مجموعات كبيرة خارج الدورة الاقتصادية بدلا من الارتباط بالاقتصاد الوطني.

هذه رؤية متكاملة ومتراصة لقضايا الاقتصاد الوطني الاردني الرئيسة تضمها الكتلة الدستورية اماكم ايها السادة النواب واعضاء الحكومة المحترمين على ان هناك عددا من القضايا التي نرى ان توليها الحكومة الموقرة عناية اكبر اهمها:

اولا:- مع تقديرنا الكبير للتوجه الاخير لوزارة التعمين وتأكيدنا على ضرورة تفعيل دورها في حماية المواطن من الاستغلال وحقه في الحصول على اساسيات الحياة بالسعر المنطقي الا اننا نلاحظ بان الموازنة لم تعطي الارقام الحقيقية التي تعكس التضخم الفعلي للاسعار وغلاء المعيشة وبالتالي لم تطرح اية اجراءات من شأنها الحد من تفاقم ارتفاع الاسعار (المقياس الحقيقي هو تاكل القدرة الشرائية للدينار) ان هذه القضية لها بعد انساني واجتماعي خطيران واصبحت تصيب قطاعات واسعة من ابناء هذا البلد فحري بالحكومة ان توليها العناية القصوى ونطالبها بالمزيد من المراقبة على الاسعار.

ثانيا:- الحد من الاستهلاك العشوائي للدوائر الحكومية لكثير من المواد وضبط انفاقها وایجاد جهاز للرقابة الاستهلاكية وتنمية الوعي لدى الجهاز التنفيذي ليساهم بدوره في تخفيض النفقات الاستهلاكية والتي لها اثر كبير في تخفيض العجز. (وهذا يمكن اضافته كمنصر حادي عشر من عناصر البرنامج الوطني للاتعاش والتصحيح الاقتصادي صفحة ٣ من خطاب الموازنة).

ثالثا:- ا - دعم القطاع الزراعي بقصد الاستغناء عن العمالة الوافدة وتمكينه من دفع

الاجور المناسبة لابناء البلد مما يساهم في معالجة البطالة ويسفر على الاردن الكثير من العملة الصعبة (والتي قد تصل الى ارقام خرافية).
ب - اقامة مشاريع التصنيع الزراعي حيث ان اسواقها في العالم تضاهي احيانا ان لم تكن افضل سوق الخضار الطازجة مما يساهم ايضا في معالجة البطالة (وهذا بند يمكن اضافته الى البنود المتعلقة بالبطالة الواردة في خطاب الموازنة الصفحة السادسة).

رابعا:- تعديل قانون الضمان الاجتماعي بحيث يحقق عدالة اكبر للمتسعين اليه وذلك اما بتقصير سن التقاعد او بزيادة النسبة المئوية للراتب التقاعدي.

خامسا:- تعديل قانون اتحاد الجمعيات الخيرية واخضاع اليانصيب الخيري لرقابة ديوان المحاسبة وذلك لتحقيق الفوائد الاجتماعية بمفهومها الواسع التي قام الاتحاد وعلى اساسها وهي تنمية المجتمعات المحلية والمساهمة في سد الاحتياجات الاجتماعية والتربوية والتأهيلية وغيرها.

سادسا:- وضع حد للمحسوبة في التعيين للوظائف الحكومية العليا والدنيا والمتوسط وعدم احتكار الوظائف في بعض الدوائر الحكومية لفئات معينة من المجتمع (وهنا نخطب الجميع نوابا واعضاء وحكومة)

كذلك يلاحظ ان نفس المجموعة من الاشخاص تتداول فيما بينها نفس المناصب منذ اكثر من عشرة اعوام مما خلق حالة من الاحباط الشديد لدى الكثير من الكفاءات الشابة واساء بشكل واضح الى الفرص المتكافئة وحق الشباب

هكذا من الأشغال

في الترقى على أساس الكفاءة وهي مبادئ واضحة في روح الدستور ونصوصه ومؤكدها عليها بالنص الصريح في الميثاق الوطني.

سابعاً:- تجنب الاحالات المبكرة على التقاعد خاصة عندما يكون الضحية اشخاص عرفت فيهم المصداقية والكفاءة والاهلية للخدمة العامة.

ثامناً:- النظر في زيادة رواتب المتقاعدين القدامى حيث من غير الممكن عزل هؤلاء وكأنهم لا يتأثرون بقضايا التضخم ورفع الاسعار وغلاء المعيشة وغيرها من اسباب المعاناة للحياة المعاصرة.

تاسعاً:- تخفيض مدة خدمة العلم لسنة واحدة وترك مجال الخدمة العسكرية لمن يود الاحتراف سواء في القوات المسلحة او في الاجهزة الامنية والربط بين الخدمة العسكرية والمجمعات الزراعية كالقيام بمشاريع زراعية انمائية واستصلاح الاراضي ضمن استراتيجية زراعية تسهم في حل جزئي للبطالة.

وبالختام : فاننا نثمن عاليا جهود الحكومة الرامية الى دعم ورعاية قواتنا المسلحة درع الامة وحامية الوطن، واجهزتنا الامنية التي تسهر على امن المواطن واستقرار الوطن. وندهو الى المزيد من دعمها وتطويرها حتى تقوم بالمهام الكبيرة في حماية الجبهة الداخلية وحقوق المواطن وحرياته وحفظ كرامته في اطار من العدالة والمساواة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، النائب الاستاذ عيسى مدانات.

السيد عيسى مدانات: معالي الرئيس، حضرات الزملاء النواب الافاضل هذه كلمة اتشرف بالقائها نيابة عن حضرات الزملاء نواب التجمع الديمقراطي التالية اسمائهم: معالي الاستاذ محمد فارس الطراونة والاستاذ فارس النابلسي، الدكتور حسن الشيباب، السيد بسام حدادين، الاستاذ فخري قعوار، الاستاذ منصور سيف الدين مراد، واصالة عن نفسي.

بداية كلفني الزملاء ان انقل اليكم تأييدنا ودعمنا لخطاب الزميل الشيخ محمد الحلاونة ومقترحاته الواقعية المتعلقة بالقضية الزراعية فنحن نضم اصواتنا الى صوته في هذا المجال.

لا يتضمن مشروع قانون الموازنة ١٩٩٢ وخطاب معالي وزير المالية المتعلق بالمشروع اية توجيهات او سياسات جديدة سواء في جانب الإيرادات او الانفاق. وبعبارة اخرى يمكن القول ان لا تغيير في النهج الرسمي المتعلق بتوزيع الاعباء والتفقات على الشرائح الاجتماعية المختلفة. وعلى تأثيرات وانعكاسات الموازنة باعتبارها اداة الحكومة في تنفيذ سياساتها الاقتصادية والمالية والتفدية على واقع ومستقبل الاقتصاد الوطني وتطوره المستقل. وسأورد بعض الامثلة للتدليل على صحة ذلك:

١- في مشروع قانون الموازنة لعام ٩٠ ولعام ٩١ كانت هناك مبالغة متعمدة في تقدير النفقات من جهة وتخفيض في قيمة الإيرادات المقدرة من جهة اخرى بهدف ظهور عجز كبير يتخذ مبرراً لفرض ضرائب جديدة غير مباشرة او زيادة نسبة المروجود منها. مثل ضريبة الاستهلاك والضريبة الاضائية ورفع اسعار

المحروقات وغيرها. وبالفعل فقد تراجعت النفقات الفعلية سنة ٩٠ عن مقدار النفقات المقدرة في المشروع بمبلغ ٧٢ مليون دينار. وفي سنة ٩١ تراجعت النفقات المقدرة بمبلغ ٣ ملايين دينار اما الإيرادات الفعلية فقد زادت في سنة ١٩٩٠ عن الإيرادات المقدرة بمبلغ ٥٠ مليون دينار وفي سنة ١٩٩١ زادت بمبلغ ٩٣,٥ مليون دينار ولهذا فلا نعتقد ان النهج الذي اختطه معالي وزير المالية في مشروع الموازنة لعام ٩٢ سيختلف عنه في السنتين السابقتين وسيستند على مبرر ضرورة مواجهة العجز في موازنة سنة ١٩٩٢ ١٠٧ مليون دينار كما هو محدد رسمياً في المشروع او ٢٧٨ مليون دينار اذا لم نأخذ بمنطقة تسديد اقساط ديون قديمة من خلال استخدام ديون جديدة لهذا الغرض.

٢- في الوقت الذي لا يوجد خلاف بيننا وبين الحكومة الموقرة في المرتكزات والاهداف التي تدعو اليها كالمعمل على ضمان نسبة من النمو في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة معدلات الاستثمار الانتاجي، ومعالجة العجز الكبير في الموازنة والعجز في الميزان التجاري، وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات والحساب الجاري، وزيادة احتياطي البلاد من العملات الاجنبية والمحافظة على الاستقرار لسعر صرف الدينار، ومواجهة المديونية الداخلية والخارجية، فكل

هذه التطلعات مشروعة وتحظى بدعمنا وتأييدنا ولكن الخلاف فيما بيننا وبين الحكومة يتركز في السياسات والاليات التنفيذية المتصلة بالإيرادات التي يجب زيادتها على القادرين عليه والشرائح الاجتماعية التي ينبغي ان تتحملها، وفي طبيعة النفقات التي يجب توفيرها والجهات التي ستحرم منها.

وهنا ينبغي القول بصراحة ان هذه الحكومة شأن سائر الحكومات الاردنية المتعاقبة قد ركزت على زيادة الإيرادات في الضرائب والرسوم غير المباشرة التي يضع عبؤها عادة وبصورة رئيسية على اصحاب الرواتب والاجور والمداخيل المتدنية والمحدودة والمقابل يجري التوسع في الانفاق الجاري، وفي نفقات البنية التحتية (المسماة في مشروع الموازنة بالانفاق الرأسمالي او التنموي) ولصالح الفئات والشرائح الاجتماعية الناشطة في القطاعات الحرفية والوسيطية ولتوضيح ذلك يتبين من دراسة الجدول رقم ٤ الإيرادات ما يلي:

أ- ان ضريبة الدخل وهي الضريبة المباشرة الوحيدة المستحقة على الارباح قدرت سنة ١٩٩٢ برقم ١٠٤ مليون دينار اي اقل بعشرة ملايين دينار من الرقم الفعلي لسنة ١٩٩٠ اي ان واردها نقص ١٠,٥٪ عن قبل سنتين وهذه هي الضريبة الوحيدة التي لا تنقل كامل من يتحملها ولا تنقص من مستوى معيشته الا ذلك الجزء البسيط منها المتحقق على موظفي الدولة.

ب- بينما زادت الواردات ٣٧ مليون دينار عن سنة ٩٠ والتي يتحملها عامة الناس وهي:

- الجمارك زادت ٣٧ مليون عن سنة ٩٠ و٢٤ مليون عن سنة ٩١.
- الضرائب الأخرى والرخص والرسوم زادت ٢٧ مليون دينار عن سنة ١٩٩٠ و٤ ملايين دينار عن ١٩٩١ وأهم هذه الضرائب بند الضريبة الإضافية.
وبعبارة أخرى هناك اتجاه تنازلي لنسبة ضريبة الدخل من ١٤٪ سنة ٩٠ إلى ١٢,٨٪ سنة ٩١ إلى ١٢,٥٪ سنة ١٩٩٢.
وهناك ارتفاع في الأهمية النسبية لبيود الإيرادات من الضرائب غير المباشرة.
وكان من الممكن أن تكون حصيلة ضريبة الدخل أكبر لو لم تكن ثمة نصوص تشريعية باعفاء دخول عديدة منها:
- إعفاء فوائد السندات والودائع والأرباح الرأسمالية.
- الإعفاءات الكبيرة التي نص عليها قانون تشجيع الاستثمار ونتجته لزيادة هذه الإعفاءات كلما جرى تعديل لقانون الاستثمار (ومعروف أنه جرى تعديل هذه القانون أكثر من ست مرات منذ عام ١٩٧٣) .. بينما تقتضي المصلحة العامة توفير مناهات الاستثمار الملائمة بدلا من الإعفاءات الضريبية الضرورية وغير الضرورية.
وكان من الممكن أن تكون حصيلة ضريبة الدخل أفضل بكثير لو بذلت وزارة المالية ودائرة ضريبة الدخل جهودا أكبر في رصد المكلفين المتهربين من أصحاب الدخول العالية، وفي التحديد الدقيق لما يشترتب عليهم من ضرائب والحزم في تحصيلها والكف عن مكافأة المتهربين بالسماح لهم بتقسيم الجزء القليل مما يترتب

عليهم من مبالغ فعلية.

وهناك بند من ضريبة الدخل هام ورئيسي تصر الحكومة على أن تصم اذانها من الاستماع لما يجب اجراءه فيه، وهو اجراء متبع لدى جميع الدول ويقضي بفرض ضريبة دخل على ارباح الاردنيين المتأتبة من استثمارات وودائع خارج الاردن؟ وبالرغم من عدم توفر ارقام معتمدة عن هذه الودائع الا ان بعض المختصين في القطاع المالي يقدرونها بما لا يقل عن ثلاثة الاف مليون جنيه استرليني. وكلها تتقاضى فوائد ويسبب انهاء بساء غير مقيمين في البلدان المودعة فيها، فانها لا تخضع لضريبة في تلك البلدان. ومن الواجب والبدني لمعرفة حدود هذا القطاع ان يبادر البنك المركزي باصدار قرار يكلف المواطنين الاردنيين بالاعلان عن قسمة ودائهمم الاجنبية مثلما يكلف المواطن الاردني المقيم في وطنه بالاعلان عن دخله السنوي !!
معالي الرئيس! حضرات الزملاء النواب الافاضل!
من دراسة الجدول رقم (١) وهو خلاصة الموازنو لبيود الإيرادات والتفقات يحكم استخلاص الملاحظات التالية:

مجموع النفقات الجارية ٩٤٠ مليون دينار منها ٢٦٤ مليون دينار هي نفقات الجهاز المدني اي بنسبة ٢٨٪ ومنها ٢٧٢ مليون دينار هي نفقات الجهاز العسكري اي بنسبة ٢٩٪ وبالرغم من تقديرنا التام لأهمية الجيش والامن العام في حماية الوطن والمواطن، الا ان هذه النسبة مبالغ فيها. والاصل والاتجاه الذي يجب

محضر الجلسة الثامنة (اليوم الاول) من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة المنعقدة في ٢٩/١٢/١٩٩١ م ٤٣

ان تتخذ موازنة النفقات هو زيادة نفقات الجهاز المدني الذي يمثل اداة الخدمات التي يتطلب الشعب ويحتاجها في مجالات التدريب والتأهيل المهني، وخدمات الانتاج الزراعي ورفع مستوى الخدمات الصحية للفقراء وخاصة في الظروف المعيشية الصعبة التي تتزايد حدتها كذا ونوعا على اوسع اوساط الجماهير الشعبية بسبب الغلاء البطالة وارتفاع سوية التعليم التي يرافقها ارتفاع طبيعي في التطلعات المعيشية الاعلى. . . وما لم تعطي هذه الناحية المزيد من التخصيصات غي الموازنة فانها قد تشكل خطرا داخليا على الامن لا يقل عن الخطر الخارجي .
وكان من الممكن تلبية هذا التوجه لو ان الحكومة كانت جادة في خدمة عامة الشعب اظهرت الموازنة الجارية وقراء مقداره ١٦٦ مليون دينار حول النفقات الرأسمالية التي كانت اولى بالحكومة ان تدبر تمويلها بالقدر الذي توفره المنح والقروض وكذلك من تأجيل اقساط القروض الخارجية التي خصص لها في موازنة النفقات الجارية ١٣٥ مليون دينار.
واننا في الوقت الذي نؤيد فيه تخفيض عجز الموازنة الا اننا نؤكد ان ذلك يجب ان لا يتم عند طريق سلاح ذي حدين موجّهين لفقراء الناس احدهما زيادة الضرائب غير المباشرة وثانيهما انقاص الخدمات الضرورية التي تحتاجها عامة الناس.
وهنا لا مفر من مطالبة الحكومة الموقرة بتبيان العجز الفعلي في الموازنة وليس العجز بعد تخفيضه بالقروض بالخارجية وتخفيض النفقات الرأسمالية بما يتناسب مع الإيرادات الذاتية المقدره وليس احتساب المنح والمساعدات والقروض كجزء منها.
ومن دراسة الجدول رقم ٣ اجمال النفقات ١٩٩٢ او بدون الدخول في الارقام التفصيلية يمكن استنتاج معالم السياسة المالية الرئيسية بصورة أوضح بذكر المقارنة التالية:
أ- خصص لوزارة الخارجية ١٠,٥ مليون دينار وخصص لوزارة الزراعة مثالا ١٠,٣ مليون دينار بما في ذلك النفقات الرأسمالية لوزارة الزراعة! ومن الواضح ان وضعنا الحالي، وهو استمرار للماضي يتطلب عناية أكثر وتخصيص نفقات أعلى لخدمات وزارة الزراعة للمزارعين وخاصة ان خطاب العرش وتصريحات السلطة التنفيذية خلال العشر سنوات الماضية تكرر الحديث عن «العناية بقطاع الزراعة» وتغيب هذه العناية بدون ترجمة فعلية اذ ان العناية الحقيقية هي النفقات المخصصة وليست كلمات النوايا!!
ب- وبالمثل نلاحظ ان وزارة الاعلام خصص لها ما مجموعه ١٢,٥ مليون دينار أكثر منخصصات وزارة الزراعة ايضا بينما خصص لوزارة الشباب ٤,٣ مليون دينار لكن هذا لا يمنع من لفت النظر الى ان ما تقوم به الحكومة من جباية لضريبة التلفزيون يصل الى ما يقارب الستة ملايين دينار، لا تتلقى مؤسسة الاذاعة والتلفزيون منها سوى النزر اليسير، الامر الذي يحول دون تأدية هذه المؤسسة لدورها في التوجيه الاعلامي وفي دعم الفنان الاردني والاعمال الفنية الاردنية.
ولعل المجلس الكريم والحكومة الموقرة

يوافقان على الرأي بأن الشباب في المدارس والجامعات والمعاهد والمطلين عن العمل منهم في بيوتهم وعددهم على الأقل ربع سكان البلاد، ويمثلون ميدانا خصبا لاحتمالات التلاعب والانحراف والتفجير ولذلك فإن العناية بهم تستحق رقبا اعلى مما هو مخصص بمشروع الموازنة.

وهنا لا بد من مطالبة الحكومة باعادة النظر بدور ومناهج المؤسسات التعليمية المتوسطة والعالية (المعاهد والجامعات) كي تهتم بالمساقات التي تخدم حاجات التنمية الوطنية بدلا من ان تخرج في كل عام ما يزيد عن ٣٠ ألف باحث عن عمل ثم لا يجد فيه فيضاض هؤلاء الى جيش العاطلين عن العمل.

ولقد ورد في مشروع الموازنة ان مجموع التمويل ١٩٩٢ هو بحدود ٢٨٧ مليون دينار ولكن دون ان يقرن ذلك بوضع مشروع شامل ومتكامل لحل المشاكل الاقتصادية الملحة التي يعاني منها الاردن كمشاكل البطالة المتفشية في مجتمعاتنا ومستويات خطيرة تزيد عن ٢٥٪ من حجم القوى العاملة وما يرافق ذلك وينجم عنه من تفاقم مشكلة الفقر التي تقض مضاجع حوالي ٤٠٪ من شعبنا ويزيدها تفاقم تصاعد الاسعار لمستويات تزيد كثيرا عن اية زيادات في مستوى الرواتب والاجور المنخفضة اصلا... وهم بالمناسبة على فقرهم وضنك عيشهم - من المحسرين كونهم يتقاضون رواتب واجورا... فاذا كان هذا حال المحسرين فليت شعري كيف يكون حال الحاسدين ممن لا رواتب لهم ولا اجورا؟

ونلاحظ في باب النفقات الرأسمالية والائتمانية ان هذه النفقات وخلافات للمفهوم المحاسبي الذي يعني زيادة في قيمة الموجودات المنتجة وزيادة في العائد منها لا علاقة لها في معظمها بالمصروفات الرأسمالية وتتفق في الواقع على مشاريع البنية التحتية التي يمكن للاقتصاد الوطني الاردني ان يستغني عن بعضها (مبنى الجوازات الجديد الذي تثار حوله التساؤلات بعض الابنية والطرق، بعض مشاريع الري، اجهزة الحاسوب وغيرها) هذا اضافة الى ان التوسع في الاتفاق على مشاريع البنية التحتية غير المنتجة شأنه ان يحدث عجزا اكثرا في الموازنة ويزيد من المديونية الداخلية والخارجية.

ونشير بهذه المناسبة ان السياسة المالية مازالت تعاني من تضخم وانحياز التوظيف المالي في القطاع الخاص بصورة خاصة، ليرتكز في منطقة عمان. على حساب استمرار التخلف والبطالة في المحافظات والبلدية. وتصحيح مثل هذا الخلل لا يتم الا بوضع سياسة مالية وضريبية وتشجيعية تؤمن تنامي التوظيف الصناعي والزراعي بصورة متوازنة بين الاقاليم وللأسف فان مشروع الموازنة لسنة ٩٢ قد خلا من تحقيق هذا المبدأ.

ولهذا فاننا نطالب الحكومة بتوجيه الصناعيين واصحاب رؤوس الاموال للتوجه للريف الاردني لاقامة صناعاتهم والمساهمة بتشغيل العنصر النسائي في الريف الاردني.

وهذا لا يحتاج الى توجه حكومي جاد بهذا الاتجاه كما نطالب بتنفيذ فكرة السدود التجمعية التي تخلق قرى زراعية وتساهم في دعم الثروة

الحريانية وتساهم كذلك في تخفيف الهجرة من الريف الى المدن.

ونود ان نلفت النظر ايضا الى اننا كنا قد طالبنا اثناء مناقشة قوانين الموازنات السابقة بتقديم موازنات المؤسسات المستقلة كجزء من الموازنة العامة وكان المجلس قد اقر هذا التوجه ولكن للأسف الشديد فان الحكومة لم تنفي بهذا الغرض.

ولذا فاننا نكرر الطلب بالحاج لتلافي هذه الثغرة في مشاريع مقبلة.

معالي الرئيس! حضرات الزملاء النواب الافاضل!

ورد في خطاب معالي وزير المالية حديث عن برنامج وطني للاقتصاد والتشجيع والتصحيح الاقتصادي وكان معالي وزير المالية قد اعلمتنا في خطابه لمشروع ميزانية ١٩٩١ عن برنامج تصحيح اقتصادي خماسي للفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٥، وبحيث تكون موازنة ١٩٩١ لسنة الاساسي فيه.

واليوم يبلغنا معالية نفسه بوضع برنامج جديد سياحي سماه «البرنامج الوطني للاقتصاد والتشجيع الاقتصادي للفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٨، وبحيث تكون سنة ٩٢ هي سنة الاساس ٩١.

وفيا يبدو ان علينا ان نتظر في الموازنة القادمة مشروعا اخر عشرين رجا.

لم يعلمنا معاليه عن السبب الذي دعاه للتخلي عن برنامجه القديم كما لم يفسر لنا كيف يطلق على برنامجه السياحي «البرنامج الوطني» في

وقت جرى اعداده في غرف موصدة لم يشارك في مناقشته واعداده وتوجيهاته اية جهات او فعاليات او فئات او نقابات او هيئات وطنية او شعبية التي يهمها احداث التصحيح الاقتصادي الحقيقي؟!

معاليه اكنفى بالتنسيق مع ما اسماء بالمؤسسات الدولية التي هي بالطبع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي!! وهناك شك كبير في اصفاء صفة الوطنية على مثل هذه المؤسسات التي كانت سببا في احداث تفجيرات اجتماعية وطنية (وهذا وصف حقيقي اي وطنية) في العديد من بلدان العالم الثالث وفي عدادها بعض البلدان العربية وبينها الاردن في نيسان عام ١٩٨٩.. ولا نرغب في ان تتكرر تلك الاحداث في بلادنا وفي الواقع وفي رأينا فانه يصح ان يسمى هذا البرنامج برنامجا وطنيا في حالة واحدة.. اذا قصد منه ان يكون وطنيا بالنسبة لمصالح الدول الصناعية التي ترسمه بوطنية مغلصة من جانبها لبقاء اسواق الدول وبينها الاردن مفتوحة لسلمها ولخدمة العمالة في بلدانها فهو وطني بهذا المعنى!!

معالي الرئيس.. حضرات الزملاء الافاضل!

اننا ندرك ان هذه الاستنتاجات سوف لا تغير من واقع الموازنة المقدمة لهذا المجلس الجليل.. وتذكر ايضا انها لن تكون كافية لركب قانون الموازنة المقرر له ان يجاز، وكما هو بصورة الاستعجال وقبل نهاية هذه السنة، ولكننا نقدم هذه الملاحظات باخلاص لهذا الوطن ولشعبه ولستقبل اجياله، ولاستقلال

هكذا من المأهول

أرادته وحرية على أمل أن تكون موضع اعتبار جدي خلال سنة ٩٢ لتضمين التغيرات التي تقتضيها هذه الآراء في موازنات السنوات القادمة لتصبح بحق برنامجاً وطنياً ينتمي لوطنية الأردن.

والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، وأرجو أن أذكر جميع الأخوة النواب والأعيان والحكومة ورؤساء الدوائر والصحفيين أن غداء العمل بانتظارهم وترفع الجلسة لمدة نصف ساعة.

وهنا رفعت الجلسة لمدة نصف ساعة ثم عادت بعدها للانعقاد.

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس: النصاب مكتمل ونستأنف الجلسة، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي:

بسم الله الرحمن الرحيم
يشاركني في هذه الكلمة النائب الاستاذ حسين مجلي.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،،
السادة أعضاء مجلس النواب المحترمين،،

باسم الله... باسم الحق والعروة،،
مرة أخرى نقول أن خير مناسبة لمناقشة الحكومة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والتنمية والتضخم والبطالة والمديونية والسياسة العامة هي الموازنة العامة.

للموازنة هي التي تعبّر عن مفاهيم

الحكومة وخططها وأفكارها وخطواتها في كل هذه المجالات، من هنا وما دامت مناقشة الموازنة العامة تطرح بالضرورة مناقشة الحكومة في كل هذه المجالات، فالتنا وقبل الدخول في مناقشة مشروع قانون الموازنة نرى التأكيد على ما يلي:

١- من المستحسن في رأينا أن تكون الموازنة من وضع الحكومة الجديدة التي نناقش موازنتها لكي تعبّر الموازنة عن مفاهيم الحكومة وخططها الاقتصادية والاجتماعية وعن أفكار الحكومة وخطواتها المتعلقة بالتنمية ومكافحة التضخم ليتاح لنا مناقشة الحكومة التي وضعت الموازنة. أما الآن فالتنا نناقش موازنة من وضع حكومة أخرى سابقة.

٢- أن الموازنة أي موازنة، لأي دولة تطرح سياسة الحكومة المتعلقة بالتنمية. وبمناسبة مناقشة مشروع قانون الموازنة للدولة لعام ١٩٩٢ الذي يطرح مشكلة التنمية في الأردن نقول للذين يعتقدون أن بإمكان الدول الصغيرة أن تحقق نمواً اقتصادياً حضارياً، نقول، على هؤلاء أن يصحوا من هذا الحلم، لأن من حقائق هذا العصر أن أي كتلة صغيرة، لا يمكن أن تعيش بكرامة، في هذا العصر، عصر الدول الكبيرة والتكتلات العملاقة. وعلينا أن نفكر بمناسبة مناقشة الموازنة، أن الدولة القطرية في كل الوطن العربي، فشلت في المحافظة على استقلالها الحقيقي، وفشلت في أن توجد قاعدة اقتصادية، وفشلت في أن تحل المشكلة

لضمان «استئناف النمو الصحي والمستمر الذي يوفر مزيداً من فرص العمل ومعالجة الاختلالات الداخلية والخارجية وتخفيف أعباء خدمة الديون الخارجية» وأن موازنة ١٩٩٢ قد تم إعدادها على هذا الأساس.

وكنا نتمنى لو أتيح لمجلس النواب فرصة الاطلاع على هذا البرنامج للمشاركة في مناقشته قبل إقراره. ومهما يكن من أمر هذا البرنامج فالتنا نعتقد أنه كان من الواجب بحثه في مؤتمر اقتصادي وطني ومن ثم يعرض على مجلس الأمة لمناقشته واعتماده. ويرأينا لا بد أن يجدد البرنامج الاقتصادي الجديد، في مضمونه وأبعاده، توجهات الاتفاق العام، وأن يتناول كذلك تحديد مساحة القطاع العام في الاقتصاد الوطني وتعريف أبعاد نشاطه ودوره في الإنتاج وطبيعة وظيفته التنموية، وهذا يتطلب إعادة النظر في سياسة الاتفاق الحكومي، ومراقبة جميع أبواب النفقات العامة وأولوياتها. أن الانطلاق الاقتصادي لا يمكن أن يترك لعسوية القطاع الخاص، وإنما يقتضي إيجاد قطاع عام قائد وقادر ليتحمل مسؤوليته في خطة التنمية، ومشكلة البطالة المرهقة لوطننا لا يستطيع حلها القطاع الخاص إنما القطاع العام هو الأقدر على حلها، فالقوات المسلحة مثلاً يمكن أن تكون الأداة الأساسية القادرة على حل مشكلة البطالة في الأردن باعتبارها القادرة على استيعاب العاطلين عن العمل، وتحقيق بنفس الوقت أمن الأردن الوطني والقومي.

باعتقادنا أن العاطلين عن العمل حتى لو جندوا جميعاً غير كافين لسد حاجات الأمن

القومية الكبرى مشكلة فلسطين، وفشلت في أن تنتقل مع المتقاعين إلى عصر التكنولوجيا. وعندما نأتي للقضية الاقتصادية، نرى أن الدولة القطرية لم تنتقل ولا خطوة واحدة نحو التوحيد، أو التكامل، أو التضامن الاقتصادي، وعلى العكس عندما نتذكر مؤتمر القمة في عمان عام ١٩٨٠، وما حلمنا به، بعد تلك القمة من امكانيات اقتصادية كبيرة، نتذكر أن النظام العربي أجهض الأحلام الاقتصادية التي عولت عليه خلال شهور وليس سنوات وأورثنا المديونية التي نعاني منها اليوم.

٣- أن عدم تغطية الموارد للنفقات الضرورية اللازمة، يُعبر عنه عادة بالعجز في الميزانية، ويُشكل هذا العجز، عنصراً دائماً ومزمناً في ميزانيتها، وبالنسبة للأردن، فإن الحقيقة التاريخية تقول بدوام اعتماد الاقتصاد في الأردن على الموارد الخارجية، فدولة الأردن منذ نشوئها وحتى الآن، تعتمد على المعونات أو الديون، وقد كانت هذه المعونات والديون إما بريطانية أو أمريكية أو عربية، والذي لا يدرك هذه الحقيقة أو يتجاهلها يكون كمن يبحر في البحر.

بعد هذه المقدمة العامة تنتقل إلى خطاب الموازنة موردين عليه ما يلي:

أولاً: يؤكد خطاب الموازنة، أن الحكومة قد قامت بوضع برنامج وطني للتعاش والتصحيح الاقتصادي للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٨

هكذا من المأهول

الوطني والقومي.

ان بناء القوات المسلحة قيادة وتنظيماً وتدريباً وتسليحاً يمتص مشكلة البطالة في الأردن.

ان زيادة حجم التشكيلات العسكرية البرية والجوية والبحرية، وزيادة حجم الوحدات الادارية والفنية والتعليمية التي تشمل المعاهد والمدارس التعليمية والمهنية والتخصصية، الذي ينعكس بالتالي، على زيادة حجم القوات المسلحة كلها، يمتص مشكلة البطالة ويغني وجودها وعلى فرض انه لدى الأردن أربع فرق من القوات المسلحة، فلماذا لا تزداد هذه الفرق لتصبح ست فرق مثلاً؟ لماذا لا يزداد عدد الفنيين من المهندسين والطيارين وغيرهم من أصحاب الكفاءات العلمية، الذين تستدعي وجودهم ضرورات التقدم العلمي في عصر التكنولوجيا والأسلحة المعقدة والالكترونية، ان هذا يستدعي وجود شباب مدرب ومؤهل يستطيع استيعاب الأسلحة المعقدة الحديثة لمواجهة التقدم التكنولوجي المعادي.

اننا لا نستطيع مواجهة التقدم المعادي التكنولوجي الا بشباب متعلم مؤهل لديه التعليم الأكاديمي لاستيعاب الأسلحة الحديثة، ورفد القوات المسلحة بشباب متعلم قادر.

لماذا لا تعمل القوات المسلحة في بناء التنمية في الوطن؟ لماذا لا تعمل في بناء السدود والجسور والمستودعات والطرق والزراعة، ان كل ذلك يمتص مشكلة البطالة في الأردن.

ثانياً: لم يخرج مشروع الموازنة عن اطاره التقليدي لمدة سنوات خلت، والتطور النوعي لا يكون بزيادة الاتفاق الرأسمالي، أو برفع الإيرادات الحكومية، ذلك أن تقييم الاتفاق العام، بما في ذلك اتفاق المؤسسات العامة، وبلورة سياسة اتفاق واضحة في هذا الشأن ترفع من كفاءة هذا الاتفاق وتضعه في مساره الصحيح، هو من الأمور المهمة والواجبة التي تستحب على موضوع الإصلاح الإداري، ورفع سوية الادارة الحكومية، وزيادة القدرة الانتاجية للمرافق العامة، وخلق فرص عمل منتجة، والتخفيف من الروتين، وتغيير النظرة الى العمل العام وتعزيز جسور الثقة بين القطاعين العام والخاص، بما يكفل توفير مناخ استثماري ملائم.

ثالثاً: هناك ضرورة لوضع نواتج لسياسة الاقتراض الخارجي، بحيث يقتصر الاقتراض على المشاريع الانتاجية المجدية، والقادرة على اعادة دفع الأقساط والفوائد، وبالرجوع للميزانية نجد انه لا زالت سياسة الاقتراض غير واضحة، كما أن منطق الفقرة (ج) من المادة (٤) من مشروع قانون الموازنة يجعل الاقتراض الخارجي مبرراً اصلاً دون مراعاة استخدامات مثل هذا الاقتراض، أو دون وضع محددات أو معايير واضحة تشكل الضوابط اللازمة على عملية الاقتراض. وهنا تساءل: هل انقضت الحكومة أو استنفدت من دروس الماضي القريب؟

رابعاً: ان برنامج التصحيح والانعاش، يستند أول ما يستند، الى زيادة الاستثمارات،

الخارج اجراء في غاية الأهمية، ويستحق الكثير من العناية والتركيز من خلال تفعيل برنامج التعاون الفني والتأكيد عليه. ولا بد في هذا المجال أن تنشأ وحدة ادارية مهمتها السعي لزيادة الطلب على اليد العاملة الأردنية في الخارج وللإسهام بصورة فعالة في معالجة مشكلة البطالة، ويمكن أن تكون هذه الوحدة مؤسسة مستقلة أو ضمن وزارة الخارجية أو وزارة العمل.

سابعاً: اننا نطالب الحكومة الاسراع في دعم القطاع العام والرأسمالية المنتجة، والوقوف ضد مد الرأسمالية الطفيلية، والفساد، كما نطالبها بدعم جميع السلع الاستهلاكية الأساسية والخدمات من (تعليم، وصحة واسكان وتكوين)، ونطالبها بربط الأجور بالأسعار، بحيث ترتفع الأجور مع كل زيادة في الأسعار، لانقاذ الأسر الفقيرة من الغلاء الذي يسحقها، ونطالب بوقف استيراد السلع الترفيهية لمدة خمس سنوات على الأقل، كما نطالب الحكومة بأن تراجع علاقات الأردن وارتباطاته مع صندوق النقد، والبنك الدولي، ومجموعة الدائنين التي تقف للأردن على الباب، بذهنية التخلص من هذه الالتزامات، لا بذهنية أن مطالب الدائنين والبنك الدولي قدر لا مفر منه.

ثامناً: وأخيراً، يلاحظ على مشروع الموازنة أنه بالغ في أعباء الضرائب غير المباشرة، وهي الضرائب التي يقع عبؤها الأكبر على الفقراء وذوي الدخل المحدود، والفئات الاجتماعية التي تقع تحت خط الفقر، وذلك من

وارتفاع نسبتها الى النتائج المحلي الاجمالي، والواقع، أن تحقيق هذا الهدف، لا بد أن تصاحبه اجراءات وسياسات تحدد دور الحكومة وتوجهها في زيادة هذه الاستثمارات، وما يجدر ذكره في هذا الصدد انه يتوافر للحكومة أدوات استثمارية مباشرة كأموال المؤسسة الأردنية للاستثمار ومؤسسة الضمان الاجتماعي وغيرها، والتي لا بد من استخدامها لتعزيز هذا التوجه واستعماله كحافز لتحريك الاستثمار الخاص وتسارع نموه بهدف زيادة قدرات الاقتصاد الوطني الانتاجية وتحقيق درجات متزايدة من الاكتفاء الذاتي المالي والاقتصادي.

خامساً: لقد سعى مشروع القانون الى زيادة ملحوظة في النفقات الرأسمالية بغية انعاش الفعاليات الاقتصادية وزيادة فرص العمل المتاحة، الا انه يلاحظ أن هناك نسبة ملموسة من هذه المخصصات المقترحة أدرجت لغايات اللوازم والمركبات والمعدات والآلات والأجهزة والدراسات، يضاف الى ذلك الزيادة الملموسة في النفقات الأخرى قياساً على ما كانت عليه في العام الماضي، ومن الواضح أن عملية شراء هذه المواد لا تؤدي الى خلق فرص عمل عملية، اضافة الى انها تقضي الى زيادة في النفقات الجارية للسنوات القادمة.

سادساً: اننا نطالب الحكومة بسرعة التحرك لحماية العاملين من أبناء الأردن في الخارج والترويج لليد العاملة الأردنية في الخارج واعطاء هذا الموضوع الأهمية القصوى التي يستحقها.

ان الترويج لليد العاملة الأردنية في

هكذا من الأشغال

خلال فرض ضرائب جديدة على الانتاج الصناعي المحلي من قبل الحكومة، وهذا يتضح من خلال تقدير الإيرادات المحلية في مشروع الموازنة بمبلغ (٢٧٥) مليون دينار، مقابل (١٥٠) مليون دينار في موازنة العام الماضي، أي بزيادة مقدارها (١٢٥) مليون دينار مرة واحدة. ومع ادراكنا الكامل بأن المصدر الأساسي للمالية الدولة، هو جيوب أبنائها، إلا أن الجيوب الحالية لا يمكن أن تشكل المصدر المطلوب، خاصة وأن هناك العديد من أصحاب الجيوب المنتفخة لا يشاركون في الحمل، ويعتبرون الوطن بكرة حلوباً لهم ومجرد فندق للسكنى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: عليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

السيد عيسى الرميوني:

معالي الرئيس...

حضرات النواب...

ازمات الوطن لا تحل بالعقلانية والفهم الصحيح لا يعادها ووضع الحلول الناجمة لتطويقها، ولقد أصبح كل شيء متوقف على نضج وعينا وادراكنا لمخاطر الأزمة الاقتصادية، وعلينا أن نهض من كبوتنا دون إبطاء نقف خلف قيادتنا الرشيدة. نجددنا الأمل بأن الأردن سيظل صامداً، وحل مشاكلنا ليس مستحيلاً لأنه لا يتطلب عمل الكثير من الأشياء الصحيحة، بل مجرد التوقف عن عم الأشياء الخاطئة، أن التباكي على الأطلال لا يفيد أحداً ولا بد من وضع النقاط على الحروف:

أولاً: الوضع العام: كثير من الأشياء في

الأردن في حاجة إلى تغيير حقيقي... ويجب أن لا نمل هذه الكلمة لأن التغيير هو المستقبل ومن يرفض التغيير لا مستقبل له. والأردن له مستقبل وقادر على اجتياز واقعه والاستمرار في طريقة، وسوف يكون عليه أن يحرق في طريقة أي قوى مهما كانت تقف حجر عثرة أمام التغيير ومواكبة العصر، وعناصر التغيير المطلوبة كثيرة... تغيير في سلوكيات المجتمع وأنماط معيشته... تغيير في كل أدوات الانتاج وسلوكياته وأنماطه... فالانتاج الزراعي في حاجة إلى هزة بعد أن أصبح نموه عاجزاً عن ملاحقة النمو السكاني... وانتاجنا الصناعي يجب أن يحدد العصر ولا يتم ذلك إلا بادخال المزيد من التكنولوجيا المتطورة على الروتين البيروقراطي المعيق... والخدمات في حاجة إلى نقلة نوعية... كي تصبح كافة الخدمات متوفرة. التعليم عندنا هو الآخر بحاجة إلى عملية جراحية لأن التعليم هو الجسر الموصل للمستقبل. وصناعة الإنسان تستلزم إعادة النظر في مناهجنا وعليه فإن الموقف يقتضي شجاعة الصراحة والمواجهة وليس هناك وقت نضيعه في معسول الودود والاماني الخادعة والفرصة ما زالت أماناً... وإذا لم نقتنعها وندخل بالاقتصاد الأردني إلى أفاق جديدة. فإن الحرف مائل ونقف أمام طريق مسدود. ثانياً: من أيسر الأمور في قضايا الوطن التشخيص والتنظير، فهناك منذ عام ١٩٨٩ وحتى الآن بيادر كبيرة من الملفات والتنظيرات والمقالات والتحليلات حول أزماتنا المستفحلة وحتى الآن لا يوجد خطوة واحدة من الحل العملي لهذه المشكلات بالرغم من وصول ووجود أكثر من ثلث مجلس النواب في مواقع القرار.

معالي الرئيس...

حضرات النواب...

ان ما يحدث على الساحة الأردنية من أزمة عام ١٩٨٨ وحتى الآن يثير الكثير من علامات التعجب. فالموازنة العامة تعاني من عجز متراكم. والمديونية الداخلية والخارجية في تصاعد، والدينار يتعرض للتذبذب والبطالة تزايدت والأسعار تتفاقم. وعلى الرغم من الاعلان عن وجود برنامج للتصحيح إلا أن الباب مازال مفتوحاً لسياسات الاقتراض والترحيب بالمساعدات الخارجية وكأننا لا نتعلم من أخطائنا أو أننا لا نريد أن نتعلم.

لا خلاف على أن العجز في الموازنة العامة لأي دولة أمر طبيعي... لكن الإصلاح الاقتصادي المتقرر يتطلب أولاً قبل كل شيء التخلص أو التحرر نهائياً من الفكر الاقتراضي أو ظاهرة الترحيب بالمساعدات والمنح الخارجية، فالعصر الحالي هو عصر المبادرات والكفاءات وضبط النفس والاعتماد على الذات، إلا أننا ابتلينا والعماد بالله بحلول المتواكفين الذين يرون في القروض والمساعدات اسهل وسيلة تخرجهم من مأزقهم عابثين بأثار تصرفاتهم هذه على أجيالنا القادمة.

معالي الرئيس...

حضرات النواب...

لقد طالعت موازنة عام ١٩٩٢ ووجدت أن فلسفة وأهداف وتوجهات هذه الموازنة لا تختلف في جوهرها وأساسياتها عن تلك التي اتسمت بها مشاريع الموازنة السابقة. وإذا كانت موازنة ١٩٩١ قد تحدثت عن برنامج اقتصادي

للسنوات ١٩٩١ - ١٩٩٥ فإن مشروع موازنة ١٩٩٢ يشير إلى برنامج وطني لالانعاش والتصحيح الاقتصادي للسنوات ٩٢ - ١٩٩٨ ولكن بدون أن يذكر قانون الموازنة أسباب التغيير هذا لكننا نفهم ضمناً أن صندوق النقد الدول يقف وراء هذه الحكمة الجديدة.

في تقديري ان مسألة عجز الموازنة قد وصل فيما يبدو إلى طريق مسدود بمعنى ان جميع قوانين الموازنة للسنوات الماضية اكدت ان الاردن لا يستطيع حل هذه المشكلة بالاعتماد على ذاته وانه لا مفر بالتالي من اللجوء إلى الحل السحري المتمثل في المساعدات الخارجية (سواء كانت منح أو قروض) وكيف يمكن للأردن أن يحل المشكلة المديونية وقد بلغت أكثر من ثمانية مليارات من الدولارات عدا من الفوائد المترتبة عليها.

برنامج التصحيح الاقتصادي صاغة لنا صندوق النقد الدولي لمساعدتنا على حلا الأزمة المتمثلة بعجزنا عن تسديد ديوننا الخارجية لكنه لا يقدم في الحقيقة حلاً لهذه المشكلة فالخلل في مدفوعاتنا الخارجية يتفاقم... ورغم انتقالنا من برنامج تصحيح إلى برنامج آخر. وخوفي ايها الاخوة ان نستمر في دومة تصحيح برنامج التصحيح... ببرنامج تصحيح جديد... وهكذا دواليك إلى ما لا نهاية مع تقديرنا لظروف هذه الوزارة التي تدافع عن ميزانية ليست من صنعها ولكنها يحكم المسؤولية مضطرة للدفاع عنها علماً بأننا ندرك ان هناك عدد كبير في هذه الوزارة يشاركنا تحفظاتنا وملاحظة بعض السليبيات على هذه الميزانية.

ثالثا: قضية الإصلاح الإداري

منذ سنوات طويلة ونحن نسمع عن خطط لإصلاح الإدارة. دون أن نجد هذه الخطط طريقها إلى التنفيذ ولقد قلنا مرارا إن الشعارات بلا تنفيذ لا قيمة لها. وقلنا إن أفضل أسلوب للنجاح الإداري هو وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب وإن لا تفصل المواقف تفصيلا للأشخاص وإن يتم وضع سياسة ثابتة في هذا المضمار تضع حدا لسيطرة الشلية والقوة التي طالما عانت فسادا.

رابعا: القطاع الزراعي:

لا يبدو في الأفق نهاية لمسألة هذا القطاع الذي كان في الماضي مفخرة هذا البلد فطوال السنوات الماضية ونحن نسمع عن وجود خطط لزيادة مساحة الأراضي الزراعية أو العمل على زيادة الانتاج أو توسع في الاستثمار الزراعي، وبقي الأمر برمه معلقا بين القول والعمل. إن استسلامنا أمام عشوائية التخطيط والتنفيذ يعني أننا نسير بهذا البلد نحو كارثة حقيقية لماذا لا نبادر مثلا إلى توزيع الأراضي الزراعية على الحريجين أو المهتمين بميدان الزراعة ونقدم لهم التسهيلات الضرورية؟

خامسا: الغلاء

هناك مزيد من الغلاء الحالي والغلاء القادم على الطريق طالما بقيت أوضاعنا دوت تصويب حقيقي، فمستويات الأسعار عالية جدا في حد ذاتها وهي شاملة فلم يعد هناك شيء رخيص، حتى ولو كان منتجا محليا ومحتوى استيرادي منخفض مما يوحي بأن جنون الغلاء ورفع الأسعار قد اجتاحت كل زاوية

في هذا البلد.

إن الزيادة الهائلة في الأسعار من شأنها أن تثقل الأعباء المعيشية التي تتحملها الشريحة المتوسطة والفقيرة في مجتمعنا الأردني ومن شأنها أن تدفع بإعداد جديد من المواطنين إلى ما تحت خط الفقر. وربما يفيد التذكير بما قلته أمام هذا المجلس في العديد من المناسبات بأن الغلاء والسلام الاجتماعي هما على طرفي نقيض فليتنا نهتم بسلامتنا الاقتصادي والاجتماعي ذاك الاهتمام الذي نعامل به سلامتنا الدولي والاقليمي.

سادسا: البطالة

ظاهر البطالة وصلت عندنا إلى الخط الأحمر، ففي الوقت الذي تتزايد فيه أعداد خريجي الجامعات والكليات والمعاهد تزايد تصاعديا ربما لا يتناسب مع احتياجات خطط التنمية في البلاد وسوق العمل الأردني تتزايد معدلات البطالة بشمل واضح وملحوس حتى وصلت إلى رقم قياسي الأمر الذي يؤكد أن مسألة البطالة باتت خطرا يهدد الأمن الاقتصادي والاجتماعي والا بماذا نفرس ازدياد معدل الجرائم في البلاد أيها السادة؟

سابعا: الوضع السياسي

إننا نعلم بأن الأعباء المفروضة على بلدنا والمسؤوليات الملقاة على عاتق في هذه الظروف ثقيلة جدا ومرهقة ولذا لا بد من حشد كافة الجهود وتضافر جميع الامكانيات والفعاليات لتوفير المستوى المطلوب من القدرة والطاقت الذاتية لتمكين من اجتياز المرحلة الصعبة. ونواجه التغيرات المتلاحقة بموقف جماعي يضمن

حماية مصالحنا من الضياع في دوامة الصراعات الدائرة تارة باسم النظام الدولي الجديد وأخرى تحت شعار إعادة ترتيب الأوضاع الدولية.

إننا نطالب بالمصلحة الوطنية يفرضان قيام تعاون وطيد بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وكذلك بين القيادة والقاعدة لتمكين جميعا من تجاوز المرحلة العسيرة والأعداد لدخول المستقبل بقوة وعزم وأصرار واقتدار وحتى تتمكن من مواهبة مؤامرات الامبريالية والصهيونية وتدعم أهلنا في الأرض المحتلة في صراعهم البطولي ضد الاحتلال الاسرائيلي.

معالي الرئيس...

حضرات النواب...

قلوبنا تقطر دما على ما وصلت اليه الأوضاع العنصرية والعلاقات العربية العربية فالحلقات العربية كانت سببا فيما حل بنا من كوارث وإننا نتطلع بأمل لعودة التضامن العربي سلاحنا الفعال في مواجهة المؤامرات والنكبات وفي هذا السياق نناشد الدول الشقيقة أن تبادر إلى دعم الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية في معركة السلام الحالية وإن يتحقق التنسيق كذلك مع سوريا ولبنان.

وفي هذه اللحظات فأننا نتوجه إلى شعب العراق الشقيق بالتحية النضالية وهو يعيش عنته، ونرفه هنا صوتنا ونقول: ارفعوا الحصار عن العراق واطفال العراق ولتوقف على الفور سياسة الانتقام ضد هذا البلد العربي الأبي.

معالي الرئيس...

حضرات النواب...

في الآونة الأخيرة بدأنا نسمع عن مؤامرة امبريالية جديد تحاك ضد الشقيقة ليبيا، وإننا إذ ندين بشدة كافة الاجراءات والاستفزازات الامريكية البريطانية ضد الشقيقة ليبيا لنندعو العرب إلى اخذ العبر من نتائج اختلافاتهم في حرب الخليج فيبادروا إلى تجسيد شمولية التصدي ضد الأعداء حتى لا نقول ونحن معطائي الرؤوس أكلنا يوم أكل الثور الأبيض.

معالي الرئيس...

حضرات النواب...

إنه قدر الأردن أن يكون أرض الرباط والصمود في وجه اعتى هجمه صهيونية امبريالية وأصبح واجب علينا وعلى اخوتنا العرب أن نوفر لهذا البلد كل مستلزمات الصمود في وجه العدو الصهيوني المترص بنا وبوطننا. وحتى لا يجد العدو ثغرة ينفذ منها إلى صفوفنا فأننا مدعوون جميعا للحفاظ على وحدتنا الوطنية والعمل على تقويتها وترسيخها.

وإننا في ذات الوقت نتطلع إلى مواصلة بناء وتقوية قواتنا المسلحة الأردنية واجهزتنا الأمنية درع الوطن والأمة في ظل القيادة الهاشمية الحكيمة... وأخيرا نتوجه بالتقدير إلى شعبنا الأردني الذي واجه المحن والتحديات بالصبر والصمود والتضحيات وسيظل الاحتياطي الأكبر لتحقيق الطموحات ورأس المال المتدفق بالعزم والثبات حيث انتصر في كل المحن والحصار ووقف المساعدات.

سنواصل المسيرة متسلحين بالصبر لأنه رفيقنا الأبدي الذي جابهنا به كل المخاطر

الداخلية والخارجية وانتصروا عليها وستنصر باذن الله في المستقبل.

سيدي الرئيس

ولا يفوتني من خلالك ان اشكر سيادة الشريف زيد بن شاكر في هذه المناسبة واستغلها لاقدم لسيادته باسم اهالي جرش وباسمي خالص الشكر على القرار السديد الذي اعلته الحكومة قبل ايام، تلبية مطلب قدمت فيه عشرات المذكرات وهو انشاء محكمة بداية في جرش فالف شكر.

اما مطالب لواء جرش فلن اتحدث بها لانها كثيرة وسأملها من خلال المجلس الى دولة الرئيس.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليك السلام ورحمة الله، النائب الامتياز عبدالكريم الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي:

بسم الله الرحمن الرحيم
هذه الكلمة باسمي شخصياً ونيابة عن الزميل النائب الدكتور ذيب مرجي

معالي الرئيس، الاخوة النواب المحترمين
تأتي مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لعام ٩٢ بعد الازمة الاقتصادية الخانقة التي مر بها اقتصادنا الوطني جراء ازمة الخليج والتي انعكست علينا بحالة من الركود شمل جميع القطاعات الاقتصادية، كما تأتي هذه الموازنة منسجمة مع برنامج التصحيح الاقتصادي الموافق عليه من قبل صندوق النقد

الدولي، هذا البرنامج الذي ينعكس بالدرجة الاولى على ذوي الدخل المحدود والمتدني والفقراء الذين يشكلون بالنتيجة اغلبية جماهير هذا البلد.

واسمحوا لي ايها السادة ان ابدي الملاحظات التالية:

اولاً - الايرادات

هناك مبالغة في تقدير الايرادات المحلية مقارنة بالموازنات السابقة، رغم اننا مازلنا نعاني من حالة الركود الاقتصادي، وان صدقت هذه الأرقام فانها لا تعني الا زيادة الضريبي وذلك في غياب حالة النمو، فضريبة الدخل المقدرة لهذا العام ٩٢ تزيد على ١٤ مليون دينار عن الضريبة المقدرة في موازنة ٩١ والضرائب الجمركية تزيد بحوالي ٤٣ مليون دينار عن عام ٩١ والضرائب الاخرى تزيد حوالي ١٢ مليون دينار وعوائد الرخص تزيد حوالي ١١ مليون دينار عن عام ١٩٩١.

ان هذه التقديرات تؤدي حتماً الى زيادة في الاسعار سيتحمل وزرها اوسع الاوساط الشعبية وستعكس بالضرورة على تدني القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود الى ان ينخفض مستواهم المعاشي، فيصبحون ضمن شريحة ذوي الدخل المتدني ويزداد عدد الفقراء الذين يشكلون الان حسب الاحصائيات الرسمية قرابة ثلث السكان، وكذلك فان هذه التقديرات ستؤثر على مستوى ومعدلات الاستثمار في ظل انخفاض مستوى الطلب المحلي، ودليلنا على ذلك هو توفر هذا الكم الكبير من الودائع في البنوك المحلية مع ضعف الطلب على الاقتراض

بالنتيجة جمهورنا الشعبي من مرططين وجنود وصغار الكسبة، والعمال والمزارعين وكافة فئات المحرومين في هذا الوطن.

وينفس الوقت الذي نشكو منه من مآسي المديونية الخارجية على اقتصادنا الوطني، وعلى مستوانا المعاشي لا زلنا نرى في هذا المشروع ما يزيد عن ٢٥٨ مليون دينار قروض خارجية بالإضافة الى ٢٧٥ مليون دينار منح خارجية، وبذلك تشكل القروض والمنح الخارجية حوالي ٤٢٪ من موارد الموازنة، وتشكل القروض لوحدها ما نسبته ٢٠٪ تقريباً من اجمالي الموارد، ويلاحظ ان الزيادة المتوالية في الانفاق العام تحافظ باستمرار على عجز الموارد المحلية عن تغطية النفقات الجارية، كما تحافظ على دور كبير للموارد الخارجية من قروض ومنح.

ان شكل الانفاق العام ومصادر الموارد المكونة للموازنة تبقى اقتصاد البلاد معتمدا بشكل رئيسي على الموارد الخارجية، وهو الامر الذي انعكس بقوة في النهج الاقتصادي والاجتماعي الذي اودى بالبلاد الى الازمة الحادة التي ما زلنا نعاني منها.

ثالثاً: النفقات

يبدو ان قدرنا في جميع موازاناتنا ان تزيد الانفاق، فلو نظرنا الى الموارد والمحلية في العامين السابقين وهذا المشروع لرأينا الزيادة الواضحة في هذه الإيرادات فمن ٧٤٤ مليون دينار عام ٩٠ زادت الى ٧٩٦ مليون دينار عام ٩١ وإلى ٨٣٢ مليون دينار في وثيقة ١٩٩٢ الحالية، ولكن رغم هذه الزيادات فان هذه الموارد بقيت ادنى من النفقات الجارية، وهو الامر الذي يدفع

لغايات الاستثمار، واننا نحذر من ان استمرار هذه الحالة ستؤدي برأسمانا الوطني الى البحث عن مواطن اخرى للاستثمار خارج البلاد، وهو الامر الذي سيزيد المسيرة الاقتصادية تعقيداً وضراً ولننظر الى غيرنا من الدول التي تتن تحت وطأة برامج صندوق النقد الدولي، فلنا منها عظة، فالسعيد من اتعظ بغيره، والشقي من اتعظ بنفسه، فاتقوا الله بشعبنا يا علماء المال والاقتصاد، ولتعذرونا في جهلنا لما تخططون!

ثانياً: المديونية العامة للدولة:

ان فوائد القروض الخارجية الواردة في وثيقة الموازنة تبلغ ١٣٥ مليون دينار وتبلغ اقساط القروض الخارجية ١٤٦٥ مليون دينار وبذلك تصبح خدمة الديون الخارجية ٢٨١٥ مليون دينار، وهذا المبلغ المرتفع يزيد على ٢٥٪ من تقديرات الموارد المحلية في وثيقة الموازنة وبشكل نسبة مرتفعة جداً من اجمالي الناتج المحلي، وهذا يعني بالنسبة للوضع الاقتصادي بشكل عام مؤشر خطير جداً.

اضف الى ذلك ان خدمة الدين الداخلي تصل الى حوالي ٦٣ مليون دينار، وهذا يعني ان خدمة الدين العام بنقطة تصل الى ٣٥٥ مليون دينار وهو ما يقارب من ثلث النفقات المقدرة لعام ١٩٩٢، وعليه فان زيادة العبء الضريبي الذي اشترنا اليه في ملاحظتنا الاولى والذي سيدفعه فقراء هذا الشعب خصص اساساً لخدمة المديونية العامة التي تراكمت على مدى السنين بسبب سوء السياسات الاقتصادية والذي اثرى المسؤولين عن هذا السوء وانتفخت جيوبهم وكروشهم... نجد ان هذا العبء يدفعه

بالدولة للاقتراض الخارجي للمساهمة في تغطية النفقات الجارية، والذي يبقى على اعتماد النفقات الائتمانية بشكل كبير على الاقتراض الخارجي والمنح، وهو امر يشكل خللاً في موازنتنا واقتصادنا لا بد من حله عن طريق ترشيد النفقات الجارية وإيجاد توازن موضوعي بين الموارد المحلية والنفقات الجارية وإذا كان الجواب على أن زيادة النفقات الجارية هو نتيجة لرفع رواتب الموظفين، فالتا تؤكد أن الزيادة موجودة بنسبة تزيد عن ٣ - ٤٪ عن موازنة عام ١٩٩١ بعد استثناء زيادة رواتب الموظفين، كما أن التعلل بأن زيادة النفقات الجارية تؤدي إلى تحسين الاداء الحكومي كما يقول معالي وزير المالية فقول لا يتسجم مع بلد ينفذ برنامجاً تصحيح اقتصادي، علاوة على أن تحسين الاداء الحكومي تحكمه أمور أخرى غير النفقات، نحن في غنى عن مناقشتها الآن من جهة أخرى.

تلكم هي ملاحظات عامة عن مشروع موازنة ٩٢ تشير إلى فشلها في إحداث التوازن الاقتصادي المطلوب في البلاد، وسأشير فيما يلي إلى ملاحظات أخرى تتعلق ببعض السياسات الاقتصادية الواردة في خطاب الموازنة

اولا البطالة

يؤكد خطاب الموازنة أن موازنة عام ١٩٩٢ تنهج إلى زيادة في المشاريع الائتمانية التي تخلق فرص عمل وتساهم بالتالي في حل مشكلة البطالة، ونحن نرد عليه بما يلي: أن مقولة المشاريع المولدة لغرض العمل هي مقولة فارغة من محتواها وهي لا تزيد عن سراب يحسبه الضمآن ماء، وقد كثر ترددها هذه الأيام مع

ازدياد حدة البطالة ويبدو أن البعض يعتمد ترديدتها مع علمه بفراغ محتواها فالغرض التي تحقّقها المشاريع أيما الأخوة تنفذ عن طريق أجهزة حكومية مكونة أصلاً وممتلئة بالعمالين أو عن طريق شركات المقاولات والمكونة أيضاً وبها كفايتها من العمال، وأن وفرت فرصاً للعمل فتكون محدودة جداً بعد أن يقاسمهم الوافدين على هذه الفرص، تأثيرها على البطالة كتأثير الطير على البحر عندما يشرب منه، لذلك أرجو أن نفلح عن هذه المقولة التي يستاء منها أبناء شعبنا المعاملين عن العمل، ولنفكر جدياً بحل هذه المشكلة، وأرجو أن أوضح أن الحكومة السابقة قد وضعت في برنامجها وبعد الدراسة العميقة لمشكلة البطالة بعض الحلول القصيرة الاجل والطويلة الاجل، والتي لم نر في هذه الموازنة أو خطاب الموازنة شيئاً منها، الأمر الذي يجعلنا نعتقد أن الذين يتحكمون في رسم سياساتنا الاقتصادية ويخططون لها، لا تعنيهم هذه المشكلة، لأنهم لم يخرجوا خارج إطار مصالحهم واستثماراتهم الشخصية ومصالح محاسبيهم وشركائهم، وأنني أجزم بأنهم لا يعرفون معاناة هذا الشعب، ولا يفكرون بقضية الأمن الاجتماعي التي طالما حللنا من أن امتداد أزمة البطالة قد يخلّ بأمننا الاجتماعي - لا قدر الله - عندها لن نتفعنا بالحلول الانسية والاجتهادات الزاجية أيها العلماء.

أن الثلاثمائة وستة آلاف وظيفة أيها السادة لن تحل أزمة البطالة ويعلم واضعوا الموازنة ذلك، فعدد الذين يتخرجون في عام ١٩٩٢ سيزيد عن هذا العدد وسنبقى نواجه نفس المشكلة في الأعوام القادمة

سيدني الرئيس، سادتي الزملاء

أن أزمة البطالة ليس من الصعب علينا حلها لو وجدنا الإرادة السياسية الحقيقية للحكومة، أي حكومة لمواجهة بشكل جدي وليس بشكل نظري خطابي، ولنا بسيادة الشريف رئيس الحكومة الذي نلده كبير الأمل في تبني هذه المشكلة كاولوية أولى لمشاكلنا الداخلية، وبدل أن يفرق الوزراء المختصون في تصريف الشؤون اليومية لوزاراتهم فأنني أناشد سيادته أن يكشف اجتماعاتهم وأن يدعى إلى هذه الاجتماعات كافة الخبراء الاقتصاديين على شكل لقاءات أو مؤتمر وطني موسع تتمخض عنه توصيات حقيقية قابلة للتنفيذ وأقول حقيقة أعني بها ليست نظرية، ولا أريد أن أبين اجتهادي ورأيي في هذه الحلول الآن لأننا لسنا بصددها، ساكتفي بالإشارة إلى أن تقنين خدمة العلم بصورة غير هذه الصورة وعلى غرار ما يسمى «بالجربة الكورية» كفيل بحل هذه المشكلة ومخاطبة الحاجز النفسي لدينا وهو الحاجز الذي يمنعنا من العمل في بعض القطاعات، ودليلي على ذلك وجود ٣٠٠ ألف عامل واند في البلاد جميعهم يعملون مما يدل على وجود فرص العمل.

صندوق التنمية والتشغيل

أن الكلام عن صندوق التنمية والتشغيل يرتبط ارتباطاً وثيقاً في الكلام عن البطالة، لأنه وجد أصلاً لمعالجتها ولو بشكل جزئي، ولكنني اعتقد أن هذا الصندوق جرى تجميعه لأنه ولد في غير المكان الطبيعي المخصص له أصلاً، فبد أن يكون هذا الصندوق دائرة مستقلة ترتبط

بوزارة العمل المختصة دون سواها بمعرفة حجم القوى العاملة في السوق ومعرفة حجم البطالة وأنواعها، جرى تجميعه بشكل تعسفي ليكون ضمن وزارة التخطيط وبنك الائتماء الصناعي ويصبح دائرة تحكمها البيروقراطية الإدارية والتخطيط، وغيباب المنهج الصحيح وخطة العمل، ولا أدل على ذلك من فشله في الوصول إلى المعاملين عن العمل وتشغيلهم وانظروا أيما الأخوة إلى مقدار القروض الممنوحة منه خلال العام المنصرم ١٩٩١ التي لا تزيد عن ٢٠٪ من موجوداته!

ويذكر معالي وزير التخطيط كم تحاورنا حول هذا الصندوق وطلبنا منه العمل على نقله إلى بيته الطبيعي - وزارة العمل - ولا زلنا نطالب دون جدوى، لأن سوء القصد وغيباب الإرادة السياسية متوفران والحمد لله. ولكن ثقتي بسيادة الشريف في أن يتبنى هذا الموضوع الهام أيضاً ثقة عالية وأتمنى أن تأتي ثمارها في المستقبل القريب.

معالي الرئيس، الأخوة النواب المحترمين أزعجكم أن هذا الصندوق لو كان ذراعاً من أذرع وزارة العمل بالتعاون مع الذراع الآخر القوي لديها «مؤسسة التدريب المهني» ومؤسسة الضمان الاجتماعي لاستطاع أن يحرز نتائج إيجابية عن طريق إيجاد المشاريع الانتاجية الصغيرة في المحافظات والبلديات وتشغيل الخريجين بها، لا أريد التفصيل والاطالة عليكم، فلو تكلمت بالتفصيل لاحتاج الأمر إلى وقت طويل لسنا بصدده الآن. ولكن يكفي شهادة خطاب العرش السامي في هذا الموضوع الذي أشار إليه الخطاب السامي بنفس

هكذا من الأشغال

الكلمات.

صندوق المعونة الوطنية

اعتقد على ضوء ما ذكرنا في بداية حديثنا ان خط الفقر سيرتفع، وهذا يقتضي من صندوق المعونة ان يعيد النظر في سياسته وتوجهاته، فبدل الانتظار في المكاتب حتى يأتي الفقراء اليهم وتتكون معاملات تحتاج الى مئات التواقيع والمراجعات، اقترح مبدئياً ان ينتقل الصندوق الى الفقراء في مساكنهم، والاحصائيات عن الفقر والفقراء في كافة المناطق متوفرة لدى الصندوق ولدى وزارة التنمية الاجتماعية، وبهذه النقلة، نكون قد تقدمنا ولو خطوة نحو معالجة ما يمكن معالجته من الفقر المتزايد.

التخاضع وبيع القطاع العام

تشير سياسات وزارة المالية الى ضرورة بيع اسهم القطاع العام في بعض الشركات والمؤسسات بحجة انها مستثمر في مشاريع اخرى، وقد سمعنا هذا الكلام منذ زمن ومنذ ان بدأ الحديث عن الخاصة، ولكننا لم نر ولم نسمع عن مشروع جديد سيتم وضع قيمة ما يباع من الاسهم به، الامر الذي يدل على ضعف الحجة المشار اليها، وتحقيق مكاسب ومصالح لاشخاص فاضت ارصدهم عن الحد المعقول ولكنهم لا يشبعون الا بعد ان يبيع هذا الشعب الفراش والغطاء الذي ينام عليه، واعرف يا معالي وزير المالية ويعرف الجميع من هم الذين يشترون هذه الاسهم، فلو كانت جماهير الشعب التي تشتري ولا تبسنا بينت شفة لا تكلمنا بحرف واحد، ولكننا نرى انك بدأت

عهدك بالبيع باحدى المؤسسات يملك فيها القطاع العام اسهماً الى احد زملائك الوزراء! مبروك! معالي الرئيس، الزملاء الافاضل،

اننا نرى ان لا يباع اي شيء من اسهم الحكومة الى القطاع الخاص، الا اذا كانت حصيلة البيع ستذهب سلفاً الى مشروع استثماري جاهز ذو جدوى اقتصادية يحقق مردوداً اكيداً لخزينة الدولة، اما القول المجرد عن الاستثمار في امور اخرى لا زالت في عالم المجهول، فقول مردود لم نعد نق به او نصدقه.

الخزينة والشركات الكبرى

بدل ان تقوم وزارة المالية بزيادة الضرائب على الشركات الكبرى الرابعة، نجدها، وخلافاً للقانون تطالب بشطب ٥٠٪ من الضريبة على كمية الفوسفات المصدرة الى استراليا وهو الاعفاء الذي اهدر على الخزينة سبعة ملايين ونصف المليون دينار في هذا العام المنصرم ١٩٩١ وذلك عن طريق استعمال سلطة مجلس الوزراء في الاعفاء بتسبب من معالي استناداً لقانون تحصيل الاموال الاميرية!

وماذا اقول عن شركة مصفاة البترول الاردنية؟ التي لا يحق لها ان تزيد ارباحها عن نسبة معينة في قانون امتيازها قانون الامتياز بمعد النسبة، اخشى ان اختطاب الرقم، ولكنني اذكر انها ١٦٪ من رأس المال، لنجد اتفاقية بينها وبين وزارة المالية نيابة عن الحكومة على رفع هذه النسبة - خلافاً للقانون - وبعد رفع النسبة تتقاسم المصفاة والخزينة الخزينة الزائدة عن ذلك بنسبة ٥٠٪ لكل منها! الامر الذي ادخل الى

لدى الضريبة.

فارجو ايها الاخوة ان تنظروا الى هذا المضحك المبكي في بلدنا، اعفاءات بالملايين للشركات الكبرى، وملاحقة لاجل مقترضي صندوق المعونة الوطنية، فهذه الملاحقة هي المظهر الحضاري اللائق بنا! اما تحصيل الرسوم من السوافلين ومن الاغتياص عن تشغيلهم الوافدين فامر غير حضاري ويجب الاقلاع عنه.

الزراعة

لا يحق لي ان اتحدث بالزراعة بعد ان تحدث معالي الزميل الفاضل المهندس محمد العلوانة وانني اؤيده بكل ما تفضل به واضيف نقطة واحدة، ان مصنع رب البندورة التي قررت الحكومة الاسبق واكدت الحكومة السابقة على انشائه لخدمة مزارعي الشمال ما زال يتعرض بسبب غياب القصد وبسبب العمد الذي يمارسه معالي وزير التخطيط.

فكلي امل بسيادة الشريف ان يقيم هذا الصنم ويحل عقدة هؤلاء المزارعين المساكين، لان وزير التخطيط لن يقيم هذا الصنم اذا كان حسب ارادته فاننا اعلم ذلك.

تفعيل دور ديوان المحاسبة

ان ديوان المحاسبة باعتباره الرقيب على اجهزة الدولة في صرفها للمال العام حسب القوانين والانظمة، يجتم علينا ان نتطلع الى تطوير قانونه بحيث يكون له دور اكثر فاعلية في المحاسبة والرقابة وان نعطي الحق في اصدار القرارات المانعة للصرف في بعض الاحيان، ويجب ان يتوسع دور الديوان ليشمل المال العام

شركة المصفاة خلال عام واحد ملايين تزيد عن الثمانية من دم هذا الشعب، وكل خفايا وملابس هذا الامر موجودة لدي في ملف خاص، سارسل منه نسخة الى سيادة رئيس الوزراء وسارسل منه نسخة الى ديوان المحاسبة ونسخة الى النائب العام ونسخة الى لجنة التحقيق البرلمانية في هذا المجلس الكريم لنرى كيف يتم هدر المال العام وليحاسب المسؤول عن ذلك.

معالي الرئيس، الزملاء الكرام

ان هذه الاعفاءات المخالفة للقانون تذكرني بحادثة طريقة حصلت قبل ايام ارجوان يتسع صدركم جميعاً لسماعها، كنا نجلس في احدى غرف هذا المجلس، كنت استمع لزميل من هذا المجلس الكريم عن مقولة جديدة في وزارة العمل يرجو الزميل وارجو ان لا تكون صحيحة وتقول المقولة: «ان ملاحقة عامل وافد لعدم دفعه الرسوم القانونية هو مظهر غير حضاري» وكان والله بمحض الصدفة يجلس معنا في نفس الجلسة مواطن جاءنا من احدى القرى النائية كان قد حصل على الف دينار قرض من صندوق المعونة الوطنية منذ ثلاثة سنوات - وهي التي تسمى - مشاريع التاهيل - وانه اشترى مطحنة صغيرة لطحن الحبوب، ولكن مشروعه فشل ولم ينجح فباع المطحنة بنصف ثمنها وخسر بها، ولكن موظف الضريبة يلاحقه ويريد ان يحصل منه ضريبة عن ثلاثة اعوام ويشدد عليه بل ويرفض منه ابراز بعض الاوراق الرسمية الثبوتية منه المتعلقة بالبيع والغاء الرخصة ويطلب تدخل النواب لمساعدته

كلنا من الشعب

في أي مؤسسة كانت، وإن الشكوى الموجودة في تقريره لعام ١٩٩٠ جديرة بالنظر وقد استغرقتها ذلك أن البنك المركزي الأردني يمنع الديون من ممارسة دوره على البنك في الرقابة على المال العام الذي يحويه البنك المركزي الذي وصلنا إلى هذه الحالة السوداء وأرجو أن يكون للديون مثل هذا الدور في البنك المركزي والجامعات الحكومية وكل المؤسسات التي لا يدخل بها الآن، فإن كان هنالك عجز تشريعي فالمطلوب هو تعديل التشريع كما قلنا لتوسيع صلاحيات الديون ودائرة رقابته على المال العام.

الموازنة العامة للدولة وموازنة السلطات المستقلة

إن تقديم مشروعات الموازنات للمؤسسات العامة المستقلة في الدولة مع مشروع قانون الموازنة العامة للدولة هو امر ضروري لتحديد مقدار الإيرادات العامة للدولة وانفاقها العام كذلك ورغم أن هذا المجلس الكريم كان قد طلب ذلك منذ نشأته وفي نهاية عام ١٩٨٩ وفي كل موازنة إلا أن هذا الطلب يتم إهماله عمداً من قبل وزارة المالية متعللة بالقول أن القانون يعطي الحق لمجلس الوزراء لتصديق موازنات هذه المؤسسات.

إن التشريع أيها السادة يمكن تعديله، ولو كانت وزارة المالية جادة في ذلك لتقدمت بمشروع قانون معدل يسمح لها بتقديم موازنات المؤسسات العامة المستقلة مع الموازنة العامة للدولة إلى مجلس الأمة الذي من حقه الدستوري أن يسط رقابته على السياسة المالية للحكومة في كافة مجالاتها، وما هذا الاعتماد

بتلك الموازنات إلا انتقاص من وظائف هذا المجلس وواجباته، وحتى لو كانت قوانين هذه المؤسسات تقضي بتصديقها من مجلس الوزراء، فإن ذلك لا يمنع تقديمها إلى البرلمان ليقول رأيه فيها إلى أن يتم تعديل القانون بهذا الاتجاه، راجياً أن أشير إلى أن مشروع قانون الموازنة الذي نتناقص الآن لا يصل إلى ٥٠٪ من واردات ونفقات الدولة إذا ما نظرنا نظرة شمولية إلى الموازنة العامة للدولة التي يجب أن تكون بشكل مستمر منسجمة مع مبدأ الشمولية.

إن الذين يجردون بالفلس والقرش والدينار خزائن بنوكهم وشركاتهم وإرصدهم وممتلكاتهم الخاصة، غير عاجزين عن أعداد موازنة شمولية للدولة، تعالج كل الاختلالات الاقتصادية، وتعالج الديونية، وتواجه الفقر والبطالة مواجهة حقيقية، وتتصدى لكل المشاكل التي تواجه فئات المحرومين والفئات الأقل حظاً، اللهم إذا قصدوا ذلك لا أن يضعوا لنا موازنة تزيد من غنى الأغنياء وتعمق فقر الفقراء وتوسع الهوة بين من يملكون ومن لا يملكون.

إن برنامج التصحيح الاقتصادي، كما يقول العاملون بامر الاقتصاد يحتاج إلى شد الأحزمة على البطون» وأنا نؤيدهم ونقلوهم إن الأحزمة يجب أن تشد على البطون والكروش المتنفخة وليس على البطون الخاوية، فكما أسفست حكومات ما قبل العهد الديمقراطي أذواقنا وحولتنا من مجتمع منتج إلى مجتمع استهلاكي حزين عاجز ومديون، ينتظر المساعدات والقروض، ويتنظر الفرج من

صندوق النقد الدولي، فإن الواجب يقضي على حكومات العهد الديمقراطي وبالاخص حكاه المال والاقتصاد فيها أن تعيد المجتمع إلى بداياته الصحيحة ليصبح مجتمعا منتجا، يأكل مما يزرع ويلبس مما يصنع في وطن متسامح لا تأكل الناس فيه بعضها بعضاً، نحمية بعيوننا، وتدافع عنه بدمائنا، ونسير به خلف قيادتنا الحكيمة إلى بر الأمان والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، تفضل الدكتور عبدالله العكايلة. السيد عبدالرؤوف الروابده: لو سمحت معالي الرئيس نقطة نظام.

معالي رئيس المجلس: تفضل استاذ ابو عصام نقطة نظام.

السيد عبدالرؤوف الروابده: معالي الاخ الزميل المحترم هو رئيس اللجنة المالية الذي يدافع عن القرار، فكيف يخاطب عن الموازنة؟ قد يختلف مع قرارها وقد يتفق.

معالي رئيس المجلس: لا يوجد ما يمنع.

السيد عبدالرؤوف الروابده: اننا لم اكمل يا سيدي لو سمحت، اننا قلت ان الكتلة فيها اعضاء اخرون. على الأقل احترام لقرار المجلس، على رؤساء اللجان واعضاءها ان لا يتكلمون.

معالي رئيس المجلس: لا يوجد ما يمنع، تفضل الدكتور عبدالله.

السيد عبدالرؤوف الروابده: اذاً هذا

ينطبق على الكتلة الاخرى في المرات القادمة، سيكون من حق اعضاء اللجان ورؤسائها ان تكلموا نيابة عن كتلة ان يتكلموا.

معالي رئيس المجلس: اذا كان باسم كتلة، تفضل الدكتور عبدالله.

الدكتور عبدالله العكايلة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الامين.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين،

لقد جاء خطاب الموازنة العامة مجدد ملامح مسيرة للتعاش والتصحيح الاقتصادي لفترة سبع سنوات قادمة تعتبر موازنة عام ١٩٩٢ التي بين ايدينا سنة الاساس فيها.

إن معالجة الاختلالات الهيكلية في اقتصادنا الوطني هدف يتناهى ويتناهى كل مواطن واع مدرك لخطورة اوضاعنا الاقتصادية والمالية وما قد يترتب عليها من مخاطر سياسية.

اننا ونحن ندرك خطورة المضائل الاقتصادية والسياسية التي نواجهها اليوم كضريبة لتتكب منيع الله واقصائه عن مناهجنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوقوع في القبضة السياسية والاقتصادية لاعداء امتنا العربية والاسلامية لندرك ايضاً اننا ندفع ضريبة عبث الكثير من الحكومات المتعاقبة بأمن الوطن واستمرار بقاءه، والمغامرة بمستقبل أجياله من خلال تحملها مما أقسمت عليه من إخلاص

للوطن وخدمة للأمة واستخفاف بأمانة المسؤولية يوم ان تسابقت في إطلاق أيديها في الاقتراض الخارجي واغراق الدولة بمديونية مذهلة غير قابلة للسداد منها تكررت جدولتها وأجلت مواجهة خدمتها.

معالي الرئيس،

حضرات الزملاء المحترمين،

سينصب حديثنا في مناقشة الموازنة على ما يلي:

اولاً: برنامج التصحيح الاقتصادي:

ان برامج التصحيح الاقتصادي يفترض ان تكون منهجاً مستمراً في السياسة الاقتصادية والمالية للدولة التي لم تكن يوماً تعتمد على مواردها الذاتية بل تعتمد موازنتها السنوية الى حد كبير على القروض والمساعدات الخارجية.

لقد جاء برنامج التصحيح بعد احتدام الازمة الاقتصادية لمحاولة معالجة الاختلالات التي افرزتها ولم يأتي سابقاً لارهاصاتها او مصاحباً لبداياتها.

ولقد جاء برنامج التصحيح الاقتصادي مفروضاً علينا لا رغبة منها ولا نابعاً من ارادتنا يوم ان وجدنا انفسنا عاجزين عن خدمة مديونيتنا فهرعنا الى نادي باريس نلتزم إعادة جدولة قروض الدول الدائنة فاحالنا الى صندوق النقد الدولي لنحضر موافقته التي تشترط تقديم برنامج للتكيف والتشفي والتصحيح الاقتصادي الذي يفترض ان يعكس مجهوداً وطنياً في تنمية مدخراتنا وزيادة في ايراداتنا المحلية والاعتماد على مواردها الذاتية وضغط

لنفقاتنا الجارية وتقليص لعجز الموازنة وعجز الميزان التجاري وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات والتخلي عن سياسة الدعم للسلع الاساسية، وبناء احتياطي من العملات الاجنبية لتمويل المستوردات وخدمة ما يمكن خدمته من المديونية والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الأردني وتعزيز الثقة به وتخفيض معدلات التضخم وضبط مستوى الاسعار.

اننا مع برنامج التصحيح الاقتصادي لمعالجة الاختلالات في الهيكل الاقتصادي الوطني والذي يفترض ان يكون قد طبقه مبكراً لمعالجة الخلل في بواكيره الاولى حيث يكون بالامكان معالجته.

ان منطق التصحيح لا بد وان يكون ذاتياً ولقد طالبنا في كلمتنا في جلسة الثقة بهذه الحكومة بان يعقد لبرنامج التصحيح الاقتصادي مؤتمر وطني يشارك فيه الخبراء والمختصون في القطاعين العام والخاص وان ينبثق عن هذا المؤتمر مجلس غرضه متابعة ادارة برنامج التصحيح وان يظهر هذا البرنامج في اطار متكامل ومبرمج برؤية عملية وان تحدد لتنفيذه آلية عملية في صورة رزمة من الاجراءات والبرامج التي تعطي السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية مضمونها العملي في خطة التصحيح والانعاش الاقتصادي، وان يتولى كل من القطاعين العام والخاص دوره الواضح المحدد حتى نهض بمهمة التصحيح منطلقين من رؤيا واضحة وفهم مشترك ووعي كامل وقناعة راسخة، وان يخرج شعبنا بصورة واضحة ومفهومة لطبيعة هذا البرنامج واهدافه لكي

يسهم بالدور الملقى على عاتقه تجاهه عن فهم وعن قناعة وان نخرج من دائرة الانحسار والتشكيك الى مواجهة الواقع والا يبقى برنامج التصحيح قابلاً في ذهن وزير المالية بل ينطلق كجهد وطني متخصص ومن قاعدة مشاركة واسعة.

معالي الرئيس،

حضرات الزملاء المحترمين،

لسنا هنا في معرض التلاوم بقدر ما نحن في معرض مواجهة الواقع فنحن نعلم ان اضاءة شمعة خير من سب الظلام.

اننا لن نتحدث عن خطة لسداد المديونية لاننا كما اسلفنا قد بلغنا حدا لا يرجح معه السداد. ان كل تحركاتنا كما يشير خطاب الموازنة هي في اطار تخفيف مواجهة اعباء خدمة المديونية لا في اطار التفكير في سدادها وذلك من خلال السعي الى إعادة جدولة مديونية الدول الدائنة والتي حتى مع جدولتها نجد انفسنا في ظل اعباء مديونية المؤسسات والصناديق الدولية التي لا تقبل طبيعة ديونها عملية إعادة الجدولة والتي هي فوق امكاناتنا السنوية.

ان عناصر برنامج التصحيح التي اوردها خطاب الموازنة والتي حددت نسب تحقيقها المستهدفة خلال سنوات البرنامج سواء في مجال نمو الناتج المحلي او زيادة نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي، أو تخفيض معدلات البطالة او تقلص في عجز الموازنة او ضبط العجز في الميزان التجاري والحساب الجاري لميزان المدفوعات او بناء احتياطي من العملات الاجنبية والمحافظة

على استقرار سعر صرف الدينار، او ضبط الائتمان الوطني في حدود لا تقود الى الضغوط التضخمية وتشديد القيود على الاقتراض الحكومي وزيادة فرص الاستثمار في القطاع الخاص وتصويب اوضاع المؤسسات العامة الادارية والمالية والتصدي للبطالة، كل ذلك يحتاج الى آلية عملية تصحب وثيقة الموازنة تبين سلسلة الاجراءات ومجموعة البرامج المرتبطة بالموازنة العامة لعام ١٩٩٢، باعتبارها سنة الاساس، وماذا خصص لك عنصر من عناصر سياسة التصحيح من هذه الاجراءات والبرامج لتحقيق النسبة المستهدفة من ذلك العنصر، الامر الذي افتقدت اليه وثيقة الموازنة التي نحن بصدد مناقشتها.

ثانياً: الادارة المالية

اننا نقدر الجهود التي بذلتها الحكومة في ضبط الاتفاق وزيادة الايرادات العامة للعام الماضي بما يقارب (٩٤) مليون مما ادى الى تخفيض عجز الموازنة من ٣٦٦٧ مليون دينار الى ٢٦٧٧ مليون دينار اي بنسبة ٢٧٪ عما كان مقدراً له ونرجو ان تستمر الحكومة بضبط الانفاق في هذا العام. كما نطالب الحكومة بالتصدي لظاهرة هدر المال العام، او التناول عليه.

ثالثاً: الفعاليات الاساسية للاقتصاد

الوطني لعام ١٩٩٢

يشير خطاب الموازنة الى تفاؤل بعودة بدء الانتعاش الاقتصادي في عام ١٩٩٢ ونحن نأمل ان يكون هذا التفاؤل محسوراً وان تضع الحكومة كما سبق واسلفنا اليه عملية تنعكس بصورة رزمة

كلنا من الشعب

من الاجراءات والبرامج التي تحول هذا التفاؤل الى حقيقة ملموسة.

ان نجاح برنامج التصحيح والانتعاش الاقتصادي الذي تعتبر موازنة عام ١٩٩٢ سنة الاساس منه مرهون بعوامل خارجية بالدرجة الاساسية تتلخص في افتراض اعادة الجدولة للاقساط والفوائد المستحقة للاعوام ٩١، ٩٢ والنصف الاول لعام ١٩٩٣ للمرحلة الاولى، كما انه مرهون بعوامل سياسية لم تتضح بعد ابعادها الاقتصادية والمالية التي اعتمدت ارقام الموازنة العامة عليها والتي تتلخص في مدى استعداد المجتمع الدولي لتقديم المساعدات والمنح بدلا من القروض الميسرة من جهة ومدى فتح الاسواق المجاورة للصادرات الاردنية من السلع والخدمات وتسويق العمالية الاردنية.

وبالرغم من نمو الناتج المحلي بمعدل قد يتجاوز ٣٪ كما حدده خطاب الموازنة الا ان هذا النمو لا يشكل نقلة ذات شأن في تنمية مدخراتنا الوطنية.

اما عن التحسن في الميزان التجاري والذي تشير الارقام التي اوردها خطاب الموازنة الى اظهار عجز فيه مقداره -١٢٠٩ مليون دولار مقابل عجز مقداره ١٢٦٢ في عام ١٩٩١، اي بتحسن نسبته ٤٫٢٪، فقد عزى الى - انتعاش الطلب على الفوسفات وافتراض الانتعاش الزراعي ليكون كافيا لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي ومتطلبات التصدير وهذا امر مشكوك فيه لتعثر هذا القطاع الهام وعدم الجدية في حل مشكلاته المستعصية.

اما الحساب الجاري لميزان المدفوعات،

فتشير الارقام الاولى الى ان هذا الحساب سيظهر عجزا مقداره (٩٥٣) مليون دولار في عام ١٩٩١، بينما يتوقع ان يظهر عجزا مقداره (٦٥٩) مليون دولار في عام ١٩٩٢، اي بتحسن نسبته ٢٣٪. ان ثمة عوامل خارجية تحكم هذا التحسن اهمها المساعدات والمنح الخارجية وحجم حوالات - الاردنيين العاملين في الخارج والتي يشير الخطاب الى ان التحسن فيها قد يكون هامشيا، ومدى انتعاش صادراتنا وفتح الاسواق المجاورة لتصدير العمالة الاردنية ومدى انتعاش قطاع السياحة والنقل ومدى التوسع في مستورداتنا وهي عوامل نحسب ان التفاؤل حولها يحتاج الى ان يكون محسوبا.

اما عن عجز الموازنة فان العجز الحقيقي لها هو كامل الاقتراض وهو (٢٧٨) مليون دينار وليس العجز الظاهري المقدّر بمبلغ (١٠٧) مليون دينار وعلى ذلك فان نسبة العجز في هذه الموازنة الى مجمل الناتج المحلي، قدرت ب ١٤٪ مقابل عجز قدرت نسبته ١٨٪ في موازنة العام الماضي وهو اتجاه ايجابي نسبيا.

رابعا: المركّزات والتوجهات الرئيسية لموازنة عام ١٩٩٢

اننا نود ان نؤكد في هذا المجال ابتداءا ان السمة العامة للموازنة قد راعت وبالحُدود النسبية التوزيع العادل للموارد على مختلف القطاعات ضمن الموارد المتاحة والتحديات السياسية والاقتصادية التي حكمت ارقام الموازنة ونستطيع القول ان قطاعات التربية والتعليم والصحة والمياه ودعم مستويات ذوي الدخل المتدنية قد اخذت اهتماما واضحا في وثيقة

الموازنة.

الا اننا نود ان نبرز في هذا المجال مجموعة الملاحظات التالية:

١ - لم نجد ترجمة في ارقام الموازنة لتوجه دعم القوات المسلحة فان ما خصص لها في الموازنة لم يزد عما رصد لها في العام الماضي، الامر الذي يخالف توجهات مجلسكم الكريم باستمرار دعم القوات المسلحة ورفدها بالطاقات الشبابية المتدفقة حيوية وحماسا للدفاع عن الوطن وتحرير ما اغتصب من ارضه اننا نرجو الا يكون هذا مؤشرا للاستجابة لضغط سياسي او انسجاما مع سراب الحلول السلمية. او مطالبا من مطالب صندوق النقد الدولي.

٢ - مستوى ذوي الدخل المتدنية ومعالجة الفقر، بالرغم من تقديراتنا للتوجه الواضح في الموازنة للتعامل مع مستوى الدخل المتدنية والذي انعكس في زيادة المرتبات بمبلغ ٤٥ مليون دينار، واستمرار دعم المواد الغذائية الاساسية ورصد ٨ ملايين لصندوق المعونة الوطنية الا اننا نرى ان زيادة المرتبات كانت زيادة رمزية لا قيمة لها امام تآكل الدخل التي لم يطرأ عليها زيادة منذ عدة سنوات واستمرار زيادة مستوى تكاليف المعيشة الامر الذي افقد الدخل الشهري للموظف قدرته الشرائية على توفير احتياجات أسرته الشهرية.

كما لاحظنا تقلص رقم الدعم المخصص للسلع الاساسية وهو امر يشير الى رفع

الدعم عن بعض السلع المدعومة التي علمنا مؤخرا برفع الدعم عنها وهي سلعة الدرة التي يشكل دعمها رافداً مهماً لقطاع مربّي الأغنام والدواجن الأمر الذي سينعكس على ارتفاع كلفة الانتاج فيها وعلى ارتفاع اسعار منتجاتها على المستهلك.

اما عن الفقر فان التعامل معه يحتاج الى جهد وطني وحكومي اكبر بكثير مما هو مكرس له وما هو مرصود له في وثيقة الموازنة، وفي هذا المجال فاننا ندعو الحكومة الى دراسة توحيد الصناديق التي تتعامل مع مشكلة الفقر وتطوير مواردها، كما ندعو الى اصدار تشريع قانون الزكاة ليكون رافداً رئيساً في معالجة مشكلة الفقر.

اما عن صندوق المعونة الوطنية فاننا نوافق اللجنة المالية فيما ذهبت اليه حول تطوير عمل الصندوق ورفده بالكوادر اللازمة لعمله والا يبقى عمله قائما على الاعتماد على جهود موظفي مكاتب التنمية التابعين لجهاز الوزارة لا لادارة الصندوق.

٣ - القطاع الزراعي

اننا نعتقد ان التعامل مع مشكلة مديونية المزارعين لم تحظ بالاهتمام الحكومي الجاد الذي يرقى الى مستوى الخطورة التي لحقت بهذا القطاع الذي يفترض ان يكون في طليعة القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الوطني.

ان خطورة انهيار هذا القطاع تفوق

هكذا من الشغل

كلنا من الشعب

خطورة انهيار أي مصرف من المصارف التي تحركت الحكومات دون مطالبة أو الحياح من مجلس النواب الى تصويب اوضاعها وسداد مديونيتها، وكما ورد في تقرير اللجنة المالية فان كامل مديونية هذا القطاع لا تشكل سدس المبلغ الذي دفعته الخزينة عن بنك البتراء.

من هنا فالتنازق مع ما ذهبت اليه اللجنة المالية حول معالجة مديونية هذا القطاع وترجوا المجلس الكريم ان يطلب الى الحكومة بالالتزام بما ذهبت اليه اللجنة المالية في المجال.

٤ - قطاع البلديات:

اننا اذ نؤكد على ضرورة دعم هذا القطاع دعماً حقيقياً في مساعدته في تقديم الخدمات للمواطنين نود ان نؤكد ايضاً على رفع مخصصات رؤساء البلديات الذين يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف. خامساً: تحليل ارقام الموازنة

ان نظرة تحليلية لارقام الموازنة تفيد ما يلي:-

- ١ - لقد سول المواطن الاردني ٩٤٪ من النفقات الجارية للدولة وهو اتجاه ايجابي باتجاه مبدأ خزانة الدولة جيب رعاياها
- ٢ - وقد مول المواطن ٦١٪ من مجمل الانفاق العام للدولة.
- ٣ - شكلت التمويل الخارجي ٣٧٪ من مجمل الانفاق العام للدولة وهو اتجاه سلبي وان كان نسبياً الفضل بما كان عليه في اعوام

سابقة

٤ - ان ما يقارب من ١/٤ الانفاق العام في الموازنة قد وجه لسداد اقساط الديون الخارجية والداخلية وفوائدها. وان هذه النسبة نسبة مرتفعة كما ان خدمة الدين الخارجي كما ورد في تقرير اللجنة المالية قد تجاوزت الحدود الامنة بدرجات كبيرة حيث بلغت ٣٧,٥٪.

٥ - ان ما يقارب ربع الانفاق العام للموازنة قد وجه للانفاق الرأسمالي حيث رصد ما يقارب من ٣٣٠ مليون دينار والذي شكل نسبة ١٢٪ من مجمل الناتج المحلي وهي نسبة مرتفعة في المعايير الدولية وفي الاتجاه الصحيح.

غير ان الحديث عن الانفاق الرأسمالي يقودنا الى ضرورة ترتيب اولويات الانفاق الرأسمالي والتوجه نحو التركيز على المشاريع الانمائية الانتاجية خصوصاً في المحافظات ذات الحظ الاذن من الدخول وذات النسبة الاعلى من البطالة المتفشية كمحافظات معان الطفيلة الكسرك، المفرق، والية مادبا الاغوار واقضية البادية.

٦ - ان ما يقارب ٥٠٪ من مجمل الانفاق قد وجه للانفاق الجاري للجهازين المدني والعسكري وهي نسبة مرتفعة ولكنها جاءت ترجمة واقعية لمواجهة ضغط البطالة زيادة فاتورة التقاعد.

٧ - مما تقدم نجد ان النفقات الرأسمالية وخدمة مديونيتها تشكل ٤٧٪ من مجمل

الانفاق بينما تشكل النفقات الجارية والنفقات الاخرى ٥٣٪ وهو توازن مقبول في تقديرنا، مما تقدم نجد ان المواطن قد اسهم اسهاماً كبيراً في تمويل الموازنة الامر الذي لا يحتمل معه اية اعباء ضريبية او رسوم اضافية جديدة، وقد فاجأنا الحكومة بإسرافها على المواطنين بقرارات جديدين: قرار رفع الدعم عن سلعة الذرة، وقرار رفع رسوم انتاج مادة الحديد بمبلغ (١٥) ديناراً جديدة للطن الواحد.

واننا نطالب الحكومة من خلال مجلسكم الكريم اعادة النظر في هذين القرارين ودراسة اثرهما على القطاعين المعنيين وعلى المستهلك جنباً الى جنب

معالي الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين

اننا اذ نؤيد ما ذهبت اليه اللجنة المالية في تقريرها حول السياسات نصاً وروحاً، كما نؤيد توصياتها فيما يخص تنظيم الموازنة وشمولها لنود ان نبين بانصاف ان مشروع قانون الموازنة العامة قد جاء معقولاً ومقبولاً واذا يقتضى الانصاف ان نشكر الحكومة على الجهود التي بذلت في اعداد وثيقة الموازنة على النحو الذي ذكرنا لتتمنى ان تواصل جهودها الجادة في ضبط الانفاق ورفع كفاءة زيادة الايرادات دون ترتيب اعباء ضريبية او رسوم اضافية جديدة على المواطن.

والخلاصة اننا نرى ان الايرادات فيها متبائلة لكننا نرجو ان تكون محسوبة وان والنفقات فيها مبررة لكننا نرجو ان تكون مرشدة.

«والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً» (صدق الله العظيم). وفي الختام

ومهما قيل حول برامج التصحيح الاقتصادي، ومهما بلغت البراعة في الشمول والتوازن في توزيع الموارد على مختلف القطاعات، يبقى الانسان هو الاساس، هو اداة التصحيح ومحور التنمية، وغايتها ان لم يكن صالحاً فلن يكون مصلحاً.

وتبقى الادارة العامة هي اداة التنفيذ للسياسات والتوجهات والبرامج فما لم يتم التصحيح والاصلاح في مسيرة الانسان ومسيره الادارة فان كل الجهود تذهب طاقات مهدورة ونشاطات موهومة من هنا فالتنازق بين الحكومة باصلاح منهجها مع الله اولاً حتى يصلح المواطن في ظل سياستها، كما ونطالبها باصلاح اداري جذري وشامل وتطوير حقيقي لمستوى الاداء في مختلف اجهزة الادارة وان تنقي الله بقسم الاخلاص للوطن وخدمة الامة الذي قطعته على نفسها بالا تعهد بمواقع المسؤولية الا لمن كانوا لها اهلاً.

تصديقاً لقوله تعالى:

«ان خير من استأجرت القوي الامين»

وتذكير بقوله صلى الله عليه وسلم:

لا يشم رائحة الجنة، قيل من يا رسول الله قال من ولي رجلاً وهو يعلم ان في الناس خيراً منه».

«ربنا لا ترغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب».

(صدق الله العظيم)

معالي الرئيس، لقد كلفني اخواني كتلة نواب الحركة الاسلامية والاخوان المسلمون» بالقاء هذه الكلمة نيابة عنهم والا لما كنت على هذه المنصة، وهذا كان جوابي على معالي الاستاذ عبدالرؤوف الروابده، وشكرا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله شكرا لكم، ارجو ان اشير هنا الى ما تم البحث فيه من تقديم كلمات تمثلي الكتل وقد اعطوا الاولوية للحديث.

كما اشير الى انه كان هناك توجه في الجلسة الاخيرة ان تكون المطالب باسم الدوائر الانتخابية والمحافظات مكتوبة وتقدم للامانة العامة.

وأشكر الاخوة نواب الدوائر التالية الذين قدموا للامانة العامة مطالب مكتوبة، واطلب من الامانة العامة تسجيلها في محاضر الجلسات وتوزيعها على جميع وسائل الاعلام.

اولا: نواب الدائرة الثانية، ثانيا نواب محافظة البلقاء، ثالثا نواب البادية الشمالية، رابعا نواب لواء عجلون، ونواب محافظة معان والزرقاء والكرك.

وارجو من الاخوة الذين تقدموا بطلبات ان تقدم مكتوبة الى الامانة العامة، وكما قلت تسجل جميعا في محاضر الجلسات وتوزع على وسائل الاعلام فقط لاختصار الوقت.

الامانة العامة تستلم الكلمات المكتوبة والتي فيها مطالب الدوائر المختلفة، النائب السيد عطا الشهبان.

السيد عطا الشهبان:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

معالي الرئيس، الاخوة النواب المحترمين مع التزامي بكلمة الكتلة الدستورية.

احييكم تحية عاطرة بالمحبة لهذا الوطن الغالي الذي ما كان ليبقى ينعم بالامن والامان لولا تضحيات ابنائه الشرفاء مستلهمين ذلك من قيادتهم الهاشمية الحكيمة في جميع المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتي عرفناها بانها دوما تتوخى خدمة البلاد والعباد، ولا يخفى على احد منكم ما تمر به البلاد من ضائقة اقتصادية واثارها السلبية ولكنها وبإذن الله وبارادة جلالة الحسين وشعبه الوفي لم ولن تهز ايماننا بواجباتنا نحو امتنا العربية والاسلامية وان بعض من اسباب هذه الضائقة تحمل بلدنا مسؤولياته التاريخية والوطنية والقومية لان قدره شاء ان يكون واجهة الدفاع عن ديار العرب والمسلمين وقلعة صمود ورباط في وجه الصهيونية العالمية واطماعها التوسعية في الوطن العربي حيث ترتب على ذلك نفقات تسليح وخدمات للبنية التحتية وجميعها ضرورات وطنية وقومية لا تحمل التأجيل واستندلت الى وعود نثق بها من اخوتنا العرب لتغطيتها والنتيجة اصبحت كما تعلمونها هذا بالاضافة الى اعباء مساهمة الاردن في ارسال العديد من خيرة شبابه للاقطار العربية كالدربين والمستشارين الذين اعانوا اخوتهم في سد احتياجاتهم العسكرية وبالمقابل دون ترك فراغ في الجبهة الامامية لمواجهة العدو الصهيوني والاخرى كانت بسبب مواقفنا الوطنية

الصادقة قيادة وشعبا مع امتنا العربية واذا كان من حقنا ان نسألم عونا في الماضي والحاضر فاننا لا نرجوه منه او ارتزاقا فجيهاها لن ننحني الا الى الله سبحانه وتعالى.

معالي الرئيس... الاخوة النواب المحترمين،

انه لمن المؤسف ان يكون الوفاء للاردن بنكران الجميل نتيجة لحرب الخليج التي اجتزناها مرفوعين الهامة موفورين الكرامة من خلال تلاحنا مع قيادتنا الهاشمية الشجاعة، وصلاة موافقنا الوطنية ووضوحها وما تبعها من تحديات اقتصادية وسياسية كبيرة، واذا كانت هذه الحرب بسلبياتها التي نعرفها جميعا قد كشفت عن القدرة المالية للدولة العربية الشقيقة في الاغراق على اهداف لا تساعد على وحلة الصف العربي فان من الاولى والاجدر ان يعلم الاشقاء العرب ان اهداف الاردن في الدفاع عن امته اقرب الى مصالح الشعوب العربية منه الى اي شيء اخر، سائلا الله ان يهدي امتنا العربية الى تجاوز ازمة الشقاق والنفاق وان ينظروا الى الاردن القلعة الصامدة في وجه التحديات نظرة فيها تقييم لمواقفه الوطنية التي تعزز بها وتمتد بها شعوب الامة العربية والعالم ايضا وبهذه المناسبة لا اسأل اخوتي في كافة الاقطار العربية الشقيقة شعوبا وقيادات الا لحظة مراجعة مع النفس ليعرفوا اين كان يقف الاردن عندما كانوا بحاجة الى المواقف القومية والوطنية الناصعة او كانوا بحاجة الى مستشار ومرشد يحمل في قلبه كل المحبة والمودة والوفاء الى اخوته ويدفع الثمن من دم ابنائه.

اضافة الى ما قدمه من علم ومعرفة وخبرة في كافة المجالات وعلى وجه التخصيص المجال العسكري الذي كما اشرت بانه كان سببا رئيسا في تحمل ابنائه عبء المديونية التي تسبب الان في حرمانه من تطوير نفسه وتنفيذ برامج الوفاء بالخدمات الاساسية الضرورية لابنائهم.

معالي الرئيس... الاخوة النواب المحترمين

ان مفهومى للوطنية هو ربطها بالاعمال التي تقوم بها خدمة لوطنا وامتنا في اطار تقوية الامة في الداخل من اجل دفع الشر الاثي لها من الخارج. لذا فاول الاهداف التي لا يمتثل عليها اثنان من المؤمنين بالله والحريصين على مصلحة الوطن وامته معرفة كل واحد لما عليه وما له من حق وواجب ومن يتجاوز حده فقد اساء لنفسه ولغيره فائقان كل مواطن لعمله برقابة من ضميره سيكون عونا للقيادة في مسعاها وبشكل قاعدة صلبة تستند اليها القيادة في مواقفها وبخلاف ذلك سيكون منفلا للطامعين في الوطن والامة محذرا نفسي واياكم من انتهاج سبل لا تخدم الامة ولا ترفع من شأن الوطن لا سمح الله لذا ادعو الله سبحانه وتعالى ان نتعامل مع الاحداث والمستجدات تعامل المؤمن بحقه وحق امته في الحياة العزيرة الكريمة ونجابه الشر والطاغوت بمواقف مؤمنة وبشجاعة الرجال.

معالي الرئيس
الاخوة النواب المحترمين

من ايمان بالله والوطن وقيادته الحكيمة، ارى ان الانسجام التام بين السلطين التشريعية

هكذا من الله على

والتنفيذية دون مزادة على بعضهما البعض سيمرر مسيرته التعاون لبناء الأردن الحديث وتحقق طموحاتنا القومية والوطنية، سيما وأن شخص رئيس الحكومة الذي بنيت رأبي فيه على اساس من المعرفة المتراكمة لديّ عنه - فقد عرفته مواطنا هاشميا متميا وضابطا شجاعا وقائدا للقوات المسلحة قديرا ذا بصيرة نافذة وشخصية وقورة تعمل لخير الوطن ورفعته الامة تأخر بوفاء بجلالة الحسين المعظم.

معالي الرئيس
الاخوة النواب المحترمين

مع التزامي بتواصي اللجنة المالية لمشروع قانون الموازنة العامة وكلمة الكتلة الدستورية للسنة المالية ١٩٩٢ الا انني ارى ان الموازنة العامة للدولة لا تزال تركز على مشاريع خدمات البنية التحتية التي اغرقت في الانفاق عليها في السنوات الماضية وكان من الاجدر ان يتم التركيز على تخصيص الموارد اللازمة لتوسيع قاعدة الانتاج الحقيقي في كافة المجالات الزراعية والصناعية والمشاريع الاقتصادية الصغيرة في المحافظات والالوية والاقتضية لتخلق فرص عمل حقيقية للمواطنين، وحبدالواتبع سياسة التقشف وشد الاحزمة على البطون ولكن بما ان الموازنة العامة ركزت على مشاريع خدمات البنية التحتية ارى ضرورة تحقيق وتوخي العدالة في توزيع الخدمات لتشمل كافة المناطق في المملكة وخاصة قضاء ناعور الذي يكاد ان يكون محروما منها.

القوات المسلحة

انطلاقا من الوعي العميق باهمية وضرورة

دعم القوات المسلحة التي هي مكن فخرنا واعتزازنا الابية كما عرفناها دوما فاني اطالب بدعم موصول للقوات المسلحة تسليحا واعدادا وتسفير العيش الكريم لمتسبيها عاملين ومتقاعدين وذلك بزيادة رواتبهم ودعم مؤسسة الاسكان والمؤسسة الاستهلاكية العسكرية حتى ينالوا التكريم اللائق بهم وينصرفوا الى مسؤولياتهم باطمئنان.

الاجهزة الامنية: اما اجهزتنا الامنية التي لم تفتأ بحرصها الدائم وسهرها الدؤوب على توفير الامن والاستقرار لكل مواطن وتأمين ما يحتاجه من راحة بال وهدوء وطمأنينة، غاية غايتها ومسامها الاول والاخير امن الوطن فلها مني كل الشكر والتقدير طالبا دعمها الدائم لكي تستمر في عطائها الخير لهذا الوطن لينعم ابنائه بالامن والحرية والاستقرار

الزراعة

انني ارى ان دعمها يعزز الامن الوطني ويدعم حرية القرار وان الحكومة مطالبة بايجاد السبل الكفيلة بالتهوض بهذا القطاع وخاصة في مجال الحصاد المائي للاستفادة اكبر ما يمكن من المصادر المائية المتاحة وحياء الارض الموات ضمن خطة زراعية هادفة وبناءة لتطوير المجتمعات التي تعمل بالزراعة وتربية الماشية لما يكفل لها العيش الكريم والاستقرار، وزيادة رأس مال مؤسسة الاقراض الزراعي لتحقيق اكبر ما يمكن من الخدمة للمزارعين وكذلك الغاء الفوائد المستحقة على مديونية المزارعين.

معالي الرئيس
الاخوة النواب المحترمين

التقسيمات الادارية

لا شك في ان تعزيز اللامركزية لا بد وان يساهم في دفع عملية التنمية وذلك بتجاوز القرارات المركزية ومراحلها البيروقراطية وثقة منا بقدرة مؤسسات الحكم المحلي على تلقي هذه النقلة ولواجهة حاجات المواطن ضمن وحدات ادارية تنموية تقدم له الخدمات باقل قدر من العنت وتبهيء له فرصة المساهمة في تنمية منطقته واستقراره فيها ولمنحه فرصة الكشف عن قدراته ومواهبه بما يغني المسيرة الحيرة فاني اطالب بضرورة اعادة النظر بالتقسيمات الادارية بحيث تصبح كل وحدة ادارية وحدة تنمية لها موازنتها المستقلة مقتصرة على ثلاثة نماذج هي المحافظة - اللواء - القضاء وبهذه المناسبة ارى ضرورة رفع قضاء ناعور الى مستوى لواء، علما بانه مطلب مكرر للحكومات المتعاقبة.

قانون الاحزاب: انني اتطلع لقانون احزاب جديد متطور يضع قاعدة متينة لمسيرة الديمقراطية بيد انني وانا استحضر حقبة الخمسينات والتجربة الحزبية التي صاحبتهامرات وتدابير وجدانية اليمة، اجدلي هنا مضطرا لان احذر واطالب بان تحكم الحلقات وتضبط الامور بما يضمن بقاء المسيرة الديمقراطية متدفقة الى الامام وبلا نكسات.

قانون الانتخابات: مما لاشك فيه ان الديمقراطية منبج حياة وعقيدة فكرية وفي مسائلها اجتهادات ومن ذلك كيفية انتخاب الشعب لمثليه واني هنا اناادي بضرورة تعديل قانون الانتخاب، بحيث يكفل لكل مواطن صوتا واحدا يمنحه للمرشح الذي يرى فيه

محضر الجلسة الثامنة (اليوم الاول) من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة المنعقدة في ٢٩/١٢/١٩٩١ م ٧١

الجدارة ويكون اختيارا دقيقا، عندها يستطيع القول بان هذا النائب او ذاك هو ممثلي لا ان نوقعه في حيرة القوائم وبأني اختياره غير دقيق وبأسف على ذلك ويقول كان اختيارا بالجملة ولم نخصص الامر.

معالي الرئيس... الاخوة النواب المحترمين

انني ولعرفتي التامة بان سيادة رئيس الوزراء يعرف تمام المعرفة متطلبات خدمات البنية التحتية للدائرة الانتخابية الخامسة وخاصة قضاء ناعور فاني اترك ذلك لسيادته ولحسه العادل ليحقق ما يراه مناسباً وفق اولوية منطقية كما عهدت ذلك فيه.

تمنينا لسيادته ولحكومته الرشيدة كل التوفيق لخدمة هذا البلد في ظل مولانا جلالة الحسين المعظم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

ارجو ان اؤكد ان بعض الاخوة الذين وقعوا مع اخوانهم في المحافظات يطالبون الان في رسائل في ان تقدم الكلمات والتي هي على شكل مطالب الى الامانة العامة لكي يصار الى توزيعها على الاعلام وحفظها في سجلات المجلس، وارجو ان تقدم بقية الطلبات مكتوبة واخوان يطالبون بالمساواة بين الدوائر استاذ ابوعصام، اذا سمح لي الاخوان، الاخوان ايضا الزملاء يطالبون بالمساواة بين المحافظات

هكذا من العمل